

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلبي محمد أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية.

الموضوع:

أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم في الجزائر

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات مالية وبنوك

تحت إشراف الأستاذ:

* عبيدات عبد كريم.

من إعداد الطلبة:

- برقوقي حدة.
- نورين صارة.

أعضاء لجنة المناقشة:

د/عوينان عبد القادر.....ممتحنا

أ/طابوش مولود.....رئيسا

أ/عبيدات عبد الكريم.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

والصلاة والسلام على حبيبنا، شفيعنا، قرة أعيننا سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم .

نحمد الله العظيم المستعان الكريم على عظيم فضله

وعطائه على إزارة دربنا بصبر وسعة صدر.

كما نتقدم بخالص شكرنا وعرفاننا للأستاذ المشرف "عبيدات

عبد الكريم" على توجيهاته القيمة وتفانيه في مساعدتنا ورفع

معنوياتنا .

ونشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أولا أحمد الله حمدا كثيرا مباركا فيه الذي وفقنا ويسر لنا ويسر لنا إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه:

إلى من أعطاني الحياة، إلى مصدر الحب والحنان، أول كلمة نطقها اللسان التي تحمل الجنة تحية أقدامها، إلى من تفرح لفرحي، وتأسف لأسفي، أبي الغالية حفظها الله لنا وأدامها فوق رؤوسنا. إلى الذي بروحه يقديني وبصدره يحميني، الذي النصيحة لاتفارق شفتيه، أبي الغالي أطال الله في عمره وأدامه الله لنا.

إلى إخواتي وأخوتي : وليد وزوجته حنان، شيما وخصوما الكتكوت الصغير يعقوب

إلى جداتي، جدي وروح جدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى جميع أعمامي و زوجاتهم وأولاد عمي وأخص بالقول: إبنتي عمي خديجة وزوجها،

وزينب وزوجها.

إلى جميع أخوالي وزوجاتهم وأولادهم، إلى جميع خالتي وأزواجهم وأولادهم .

إلى صديقاتي اللذين أكن لهما الكثير من الحب والتقدير ، إلى رفقاء دربي في الدراسة

سارة، حنان، أمينة، صبرينة.

وإلى كل من عمله خالصي ، ولم تحملهم مذكرتي.

حدا

الاهداء

أولاً أحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه الذي وفقنا وبسر لنا إنجاز هذا العمل

المتواضع أمديه :

إلى من أعطاني الحياة، مصدر الحب والحنان، أول كلمة نطقها اللسان التي تحمل الجنة تحدياً قديماً، وسمرت لأجلي الليلي، فحنتني على العلم والاجتهاد، إلى رمز العطف والحنان، إلى من تفرح لفرحي و تأسف لأسفي.

أمي الغالية حفظها الله لنا وأدامها فوق رؤوسنا.

إلى الذي بروحه يقدني وبصدره يحميني، رمز شموخي وعزة نفسي وقوة شخصيتي، أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى إخواني: مسعودة، مونيا، وأخي محمد لمين، وجميع أقراني

إلى أصدقائي الذين أكن لهم الكثير من الحب والتقدير: نسرين، أمينة، حدة، سعاد، حنان، صبرينة، سهام.....

إلى رفقاء دربي في الدراسة.

و إلى كل الذين تحملهم ذاكرتي و لم تحملهم مذكرتي.

صارة

فهرس الأشكال والجداول

1 - فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
35	الدورة الخبيثة لتضخم	01
38	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	02
40	العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار	03
41	منحنى تفسيري لتضخم الطلب	04
42	منحنى تفسيري لتضخم التكاليف	05
92	تطور معدلات التضخم 1994 - 2013	06
93	تطور سعر صرف الدينار الجزائري 1994 - 2013	07

2 - فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
73	طبيعة عناصر السلة المرجحة 1973-1994.	01
58	تطور معدلات التضخم 2001 - 2011.	02
90	تطور معدلات التضخم 1986 - 1993.	03

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير.
	إهداء.
	الفهرس.
	فهرس الأشكال والجداول.
أ، ب، ج، د	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
06	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
08	المطلب الثالث: سوق الصرف
13	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
13	المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة
16	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة
19	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف الوسيطة
22	المبحث الثالث: محددات اختيار أنظمة سعر الصرف
22	المطلب الأول: العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة الصرف
25	المطلب الثاني: عوامل التجارة الخارجية المحددة لأنظمة سعر الصرف
26	المطلب الثالث: العوامل السياسية والنتائج المحلي الحقيقي
29	خلاصة الفصل
30	الفصل الثاني: التضخم ومحدداته
31	تمهيد

32	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم
32	المطلب الأول: مفهوم التضخم (تعريف، أنواع)
36	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم
42	المطلب الثالث: مقاييس وسياسات التضخم
48	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على التضخم
48	المطلب الأول: عرض النقود والعوامل الهيكلية
50	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي وهيكل أسعار الفائدة
51	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي، فجوة الناتج والعجز المالي
53	المبحث الثالث: علاقة التضخم بأسعار الصرف
53	المطلب الأول: علاقة التضخم بسعر الصرف
62	المطلب الثاني: تأثير طبيعة أسعار الصرف على التضخم
65	المطلب الثالث: الأثر الكلي للتغيرات في معدل الصرف
68	خلاصة الفصل.
69	الفصل الثالث: أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر
70	تمهيد
71	المبحث الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر
71	المطلب الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة "1962 - 1973"
71	المطلب الثاني: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات "1973 - 1994"
76	المطلب الثالث: نمط سعر الصرف العائم 1994 الى يومنا هذا
78	المطلب الرابع: سوق الصرف الموازي في الجزائر
81	المبحث الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2001 الى 2013
81	المطلب الأول: طبيعة التضخم في الجزائر وأسبابه
85	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2001 الى 2013
87	المطلب الثالث: إجراءات معالجة التضخم في الجزائر
89	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر الصرف وأثرها على

	تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1962 الى 2013
89	المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1962 الى 1994 وأثر نظام سعر الصرف الثابت عليه
91	المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1994 الى 2013 وأثر نظام سعر الصرف المعوم عليه
95	خلاصة الفصل
96	خاتمة
100	قائمة المراجع

مقدمة

فرضت العلاقات النقدية والمالية على العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية، قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، أين احتل الاهتمام بسعر الصرف مكانة في هذا الإطار التنظيمي، لكون سعر الصرف يعتبر المحور الأساسي الذي يضمن استقرار النظام النقدي الدولي والذي اتخذ أشكال عدة شملت تارة أنظمة التعويم وتارة أخرى أنظمة التثبيت.

كان الاهتمام بنظرية سعر الصرف أكثر وضوحاً منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، حيث تعددت وذلك لتحديد القوى المتحركة في أسواق الصرف الأجنبي من أجل تفسير ما يحدث لأسعار صرف العملات من تقلبات شديدة ومدى تأثيرها في إحداث الأزمات الداخلية والخارجية.

وقد أسند بعض الاقتصاديين التقلبات في أسعار الصرف إلى عوامل عديدة تختلف باختلاف الفترات الزمنية، فمنها محددات تؤثر في استقرار أسعار الصرف في المدى الطويل مثل التضخم وعوامل أخرى تؤثر في سعر الصرف في الأجل القصير مثل تدفقات رؤوس الأموال التي أصبحت المحدد الرئيسي في الوقت الحالي لسعر الصرف.

وبخلاف فترة الثمانينات التي شهدت نقاشاً مركزاً تناول فيه أنظمة أسعار الصرف والدور الذي تؤديه في ربط أسعار الصرف بعملة أخرى في تثبيت معدلات التضخم، حيث تبنت العديد من البلدان النامية من بينها الجزائر أنظمة سعر صرف مختلفة استهدفت عملية تصحيح التضخم المفرط الذي وصل إلى أرقام قياسية وكانت أنظمة الربط من أكثر الأنظمة انتشاراً.

ولقد عرفت دول العالم أنظمة سعر صرف مختلفة، حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والالتزامات الداخلية والخارجية وتبني سياسات استهداف التضخم، وتقوم الدول بالإعلان والتصريح عن أنظمة أسعار صرفها لدى صندوق النقد الدولي، وقد عرفت هذه الأنظمة بالأنظمة الرسمية.

وهنا أصبحت الدول تقوم بالإعلان رسمياً عن نظام سعر صرف عائم بينما النظام المطبق هو نظام ثابت، وهذا التضارب أجبر صندوق النقد الدولي على تعديل التصنيفات التي ينشرها انطلاقاً من سنة 1997.

وتؤكد الدراسات أن فرضية وجود معدلات تضخم منخفضة في ظل أسعار الصرف الثابتة في المدى القصير والمتوسط، إلا أن هذه الميزة قد تختفي في المدى الطويل إذ أن أنظمة الصرف المرنة تحدث معدلات تضخم تقارب معدلات التضخم في ظل أنظمة أسعار الصرف الثابتة ويحدث هذا في ظل تكيف بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم المختلفة.

وأمام العلاقة التي تربط نظام سعر صرف بالتضخم وصعوبة الحكم على نظام على حساب نظام آخر، تبرز أهمية الدراسة في التعرف وتحديد تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم.

الإشكالية:

من هذا العرض الموجز وعلى ضوء ما تقدم تتبلور معالم الإشكالية التالية:

" الى أي مدى ساهمت أنظمة سعر الصرف التي انتهجتها الجزائر في ضبط التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

وانطلاقا من تداخل العلاقة بين أنظمة أسعار الصرف والتضخم بشكل خاص وتأثيرها في التحكم في التضخم،

تتفرع الى جانب الإشكالية تساؤلات فرعية والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث:

- ما هي محددات اختيار نظام سعر الصرف الأمثل؟
- ما مدى تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم؟
- ما هي أنظمة سعر الصرف المعتمدة في الجزائر، وما هي نتائج تطبيقها على التضخم؟

فرضيات البحث:

- 1- يعتبر التضخم المتغير الوحيد الذي يحدد اختيار نظام سعر الصرف في أي بلد.
- 2- العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم علاقة تأثير وتأثر.
- 3- شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمي في مجملها مسايرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات المحلية، قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق تخفيض معدلات التضخم.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أن سعر الصرف له تأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية من بينها التضخم، حيث ينعكس ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

بالإضافة إلى دراسة وتحليل تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم واهتمام الندوات والبحوث بهذا الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل من أبرزها ما يلي:

- 1- بروز الموضوع على الساحة الاقتصادية والدولية خاصة بعد ظهور العولمة والأزمات، مع اكتسابه أهمية

كبيرة في الدراسات النقدية والمالية والدولية.

2- الاعتقاد بأن مشكلة التضخم مشكلة متجددة تظهر كل مرة بظهور أزمة اقتصادية في وجه مختلف،

يصعب على الباحثين في هذا المجال التحكم فيها

3- ارتباط الموضوع بالتخصص (اقتصاديات مالية وبنوك).

أهداف البحث:

1- محاولة إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف.

2- تحليل الجوانب المختلفة لظاهرة التضخم من حيث الأنواع والمحددات الأساسية له .

3- تحديد تأثير وطبيعة العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم.

منهج البحث:

لاختبار الفرضيات أعلاه اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث، فاستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق الى أهم الأدبيات المتعلقة بسعر الصرف و محدداته، بالإضافة إلى التضخم وأهم العوامل والنظريات المفسرة له. الى جانب أنظمة أسعار الصرف وأثارها على التضخم. كذلك المنهج التحليلي في الفصل الثالث من خلال تحليل العلاقة بين أنظمة سعر الصرف ونسب التضخم.

حدود البحث:

اقتصرنا في دراستنا هذه على حالة الجزائر وهذا لسهولة الوصول الى معلومات حول الموضوع محل الدراسة، وأما عن الحدود الزمنية 1970-2013.

محتويات البحث:

لقد تناولنا دراسة الموضوع في ثلاثة فصول مسبقة بالمقدمة وتليها الخاتمة، ويتضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة على النحو التالي :

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف، تطرقنا في البداية الى استعراض مفاهيم عامة حول سعر الصرف ثم انتقلنا الى أنظمة سعر الصرف وأخيرا محددات اختيار أنظمة سعر الصرف.

أما الفصل الثاني قمنا بدراسة التضخم ومحدداته، ففي البداية عرضنا مفاهيم أساسية حول التضخم لنواصل عرض العوامل المؤثرة على التضخم، وأخيرا علاقة التضخم بأسعار الصرف.

أما الفصل الثالث والأخير تناولنا فيه أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر، حيث عرضنا تطور سياسة الصرف في الجزائر تليها تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2001 إلى 2013، وأخيرا أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لأنظمة سعر الصرف

تمهيد:

أحد العناصر التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو أن لكل دولة عملتها الخاصة بها والنظام النقدي والمصرفي الخاص بها، أي أن تسوية التبادلات الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين تسوى عمليات التجارة الداخلية بالعملة المحلية. إذ يمكن لعملة الدولة أن تتحرك بحرية في الداخل، مما يسمح بتسهيل عملية إتمام الصفقات، ولكن بالنسبة للمعاملات خارج الدولة فإن الدفع إلى دولة أخرى وعملة مختلفة هو الذي يترتب عليه مشكل الصرف الأجنبي. فللمصدر حقوق لدى المستورد مقومة بعملة أجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج. من هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول. وما يزيد أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة، بل هو يلعب دورا هاما في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة أهمها: الاستثمار، الإنتاج، التصدير، الاستيراد، تدفقات رؤوس الأموال... الخ.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض الجوانب التي تخص سعر الصرف من ماهيته ووظائفه، وأهم العوامل المؤثرة فيه، وسوق الصرف الذي تتم فيه التجارة في العملات الدولية. ثم نتقل بعد ذلك في المبحث الثاني إلى أهم الأنظمة المتعارف عليها فيما يخص سعر الصرف وفي الأخير ندرس محددات اختيار أنظمة سعر الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف.

يشكل سعر الصرف بالنسبة لكثير من الدول معيارا حقيقيا لقياس مدى نجاح هذه الدول في إدارة الاقتصاد الكلي لذلك فإن التدخلات الحكومية في إدارة سعر الصرف تقلل من الحركات الحادة لهذا الأخير و تساعد على مواجهة الآثار السلبية التي قد تحدث جراء هذه التقلبات الحادة، وبالتالي فإن الوصول إلى إيجاد سبيل صحيح وسليم لإدارة سعر الصرف في أي دولة يساعد على تهدئة الأسواق المضطربة ومنه الوصول إلى تراكم كافي لاحتياطات الصرف الأجنبي مما يكون ثقة المستثمرين الأجانب ويدعم الاستقرار الاقتصادي و القدرة على الوصول إلى أسواق المال الدولية .

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.

يقوم المقيمون في بلد ما بمعاملات اقتصادية فيما بينهم يتم تسويقها بالعملة المحلية ولكن إذا تمت هذه المعاملات مع الخارج فإنهم يتعاملون بالعملة الأجنبية وللحصول على هذه الأخيرة، وجب عليهم دفع مقابلها كمية معينة من النقود المحلية التي تكافؤ وفق معدلات تبادل يدعى سعر الصرف أو سعر العملة مقابل أخرى.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف، إذ يمكن التعبير عن سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التي يتم مبادلتها بوحدة وحدة من عملة أخرى، كما يمكن التعبير عنه بالقيمة الاقتصادية إذ أن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من عملة معينة مقارنة بقيمة الوحدة الواحدة من العملات الأخرى معبرا عنها بالقوة الشرائية لكل عملة.

ويعرف سعر الصرف أيضا انه سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها، وبهذا يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.¹

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي:²

- أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.

¹ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2010، ص129.

² حيدر نعمة الفريجي، اثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18- 20 افريل 2005.

- أن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده مع وجود عوامل أخرى إضافية تؤثر في هذا السعر.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن " سعر صرف لعملة ما هو عبارة عن سعر احدى العملات بدلالة أخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية (1 دج = \$ 0.2) أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية (1 \$ = 5 دج).¹

هناك طريقتان لتسعير العملات وهما: التسعير المباشر والتسعير غير المباشر، فالتسعير المباشر أو التسعيرة المؤكدة هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية والقليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة منها بريطانيا في تسعيرها للجنيه الإسترليني.

أما التسعير غير المباشر أو التسعيرة الغير المؤكدة فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة منها الجزائر.²

كما يعتبر سعر التعادل هو السعر الرسمي التي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب مثلما نصت عليه اتفاقية بريتون وودز حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولارات إلى ذهب بدون أي شرط أو قيد والتزمت الدول الأخرى بتثبيت أسعار عملاتها بالدولار وعليها المحافظة على سعر التعادل هذا في سوق الصرف الأجنبي وان لا يتقلب بأكثر من $\pm 1\%$ من القيمة الاسمية.³

الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف.

في الواقع العملي لا يمكن أن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة وعمولات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغا عديدة.

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر

حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص62.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007، ص96.

³ عبد الحسن جليل عبد الحسن أغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص23.

صرف اسمي رسمي يتم التعامل به في المبادلات التجارية الرسمية وسعر صرف موازي ويتم العمل به في الأسواق الموازية وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف اسمي لنفس العملة في نفس الوقت.¹

2- سعر الصرف الحقيقي: يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطهما بمستوى الأسعار المحلية، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية}).$$

وتمثيل هذه العلاقة عن طريق الرموز تكون كالتالي:

$$TCN = TCR \times \frac{IP_{loc}}{IP_{etr}}$$

وبما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.²

3: سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي، عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

4: سعر الصرف الفعلي الحقيقي: من أجل أن يكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع سعر الصرف الحقيقي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.³

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص103.

² Peyrard Josette, "risque de change", librairie Vuibert – paris, France, 1986, p70.

³ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص106.

الفرع الرابع: وظائف سعر الصرف.

1- وظيفة قياسية: يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لمقارنة الأسعار المحلية لسلعة ما مع أسعار السوق العالمية .

2- وظيفة تطويرية: يستخدم سعر الصرف في الرفع من حجم صادرات معينة الى مناطق معينة من تخفيض سعر صرف عملة هذه الصادرات حتى تكون هذه الأخيرة أرخص سعرا مقارنة بصادرات الشركاء التجاريين مثل ما يحدث من تبادل تجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث إن "اللي وان" الصيني المنخفض مقارنة بالدولار أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الصينية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى مقارنة بالسلع الأمريكية نحو الصين ودول أخرى كذلك.¹

3- وظيفة توزيعية:

يقوم سعر الصرف اعتياديا بممارسة وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني إضافة إلى ذلك على المستوى الدولي، وكما هو معروف فالتجارة الخارجية تقوم بتوزيع الثروات الوطنية من خلال التبادل التجاري و هذا الأخير يتم عن طريق الأسعار لذلك فسعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين. هذه الوظيفة الممارسة من طرف سعر الصرف يمكن أن تكون لها انعكاسات سواء في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان حيث يجعل ذلك الدول المستوردة تدفع زيادة على وارداتها تلك النسبة التي تترتب عن رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما هو العكس عليه في حالة تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا عن حصيلة العملات في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته والتي نستكشفها من الأحداث الاقتصادية والغير الاقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية :

1- التغير في نسبة الصادرات والواردات: يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات فعندما ترتفع قيمة

¹ تقي عرفان الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2002، ص150.

² امين رشيد كونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، ط1، بغداد، العراق، 1980، ص205.

الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات.¹

2 - أسعار الفائدة: إن رؤوس الأموال الساخنة والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى ، فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إليها مؤديا إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.²

3- التضخم المحلي والعالمي: يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

4- النفقات السياحية: إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.

5- عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية: تخلف السياسة المالية آثارا متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.³

6- الإشاعات والمعلومات الجديدة: وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل **musse** و **Frenkel** نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق من العملة والأسواق الأخرى العادية الأصول وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة

وغير المتوقعة والناجحة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.⁴

¹ تقي عرفان الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص158.

² عبد الحسين جليل، مرجع سبق ذكره، ص65.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية ، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص49.

¹ بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة الدكتوراة، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009، ص ص 157-158.

7- الاضطرابات والحروب: تعتبر الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا في المدى البعيد، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

8- خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناء على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.

9- السياسة الضريبية: إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.¹

المطلب الثالث: سوق الصرف.

يعد سوق الصرف من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من عملات صعبة، وكذا ملجأ لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية وهكذا تنجر عنه تدفقات هامة.

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف.

سوق الصرف مثل باقي الأسواق هو عبارة عن المحيط الذي يتم فيه المبادلات التجارية، ويتميز هذا السوق بكافة الخصائص التي يتميز بها سوق السلع، كما أن تفاعل قوى العرض والطلب فيه هو الذي يحدد سعر الصرف. في نفس السياق، لا يختلف سوق الصرف عن غيره من الأسواق إلا في موضوع التعامل الذي هو العملات الأجنبية، حيث أن موضوع التعامل في الأسواق الأخرى هو السلع المختلفة و تكون هناك علاقة تبادلية بين العرض والطلب، بمعنى أن المطلوب لإحدى العملات يمكن النظر إليه في ذات الوقت على أنه عرض للعملة أو العملات أخرى.²

² ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق)، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص234.

² François Leroux. **Marché de change internationaux des capitaux**, édition, celai, paris, France, 1987,p58.

إضافة إلى ذلك فإن سوق الصرف هو السوق الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة، فالوظيفة الأساسية لهذه السوق هي أن تحول قوة شرائية بين الدول أي تسهيل تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية.¹ كما أن سوق الصرف الأجنبي ليس سوق منظمة مثل أسواق الأوراق المالية أو البضائع، إذ ليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون، كما أنها ليست قاصرة على بلد واحد، فهي مجرد إمكانية يتم بواسطتها جمع المشتري والبائع للصرف الأجنبي في كل مكان وزمان.²

إن سوق الصرف يعتبر من أكثر الأسواق اتحاداً في العالم حيث تتوفر فيها وسائل اتصال فورية، ولدى كل منها ترتيبات تسهل بواسطتها انتقال رؤوس الأموال من سوق لأخرى، ومن بين الوظائف الهامة التي تقوم بها هذه السوق هي منح الائتمان والتحكيم والموازنة أو التغطية ضد خطر الصرف، كذلك تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة.

الفرع الثاني: تصنيفات سوق الصرف.

ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى كل من:

أ - سوق الصرف الفوري (العاجل):

هو السوق الذي تتم فيه عمليات شراء وبيع العملات في مدة تنفيذ أو تسليم أقصاها يومين من تاريخ الاتفاق. خصائص هذا السوق تتمثل في كونه يعمل كل الأيام ولمدة 24 ساعة ويتم التعامل فيه إما بطريقة مباشرة أي بنك مع بنك أو عن طريق وسطاء سماسرة. وهو سوق دائم ومستمر وسعر الصرف الذي يتم التعامل به في هذه الحالة " السعر الفوري " أو " السعر العاجل ".³

ب - سوق الصرف الآجل:

سوق الصرف الآجل هو سوق تتم فيه عمليات بيع و شراء العملات في مدة تنفيذ أو تسليم تتجاوز اليومين من تاريخ الاتفاق، حيث يتم الاتفاق فيه عند بداية العقد على سعر محدد للصرف، يسمى السعر الآجل، على أن يتم التبادل أو التسليم في وقت لاحق يسمى تاريخ الاستحقاق.

² جويدان جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002، ص 20.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 47.

³ محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر، ط1، مصر، 2006، ص 104.

سعر الصرف الآجل يكون مختلفا عن سعر الصرف الفوري وهذا حسب التوقعات المستقبلية في سوق الصرف، كما أنّ سوق الصرف الآجل يسمح بتجنب الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف في المستقبل، ويتم التعامل فيه مع البنوك المحلية أو الأجنبية وكذلك السماسرة الذين يلعبون دورا هاما في السوق.¹

توجد أقسام أخرى لسوق الصرف تتمثل في سوق الصرف الآجل لعمليات الصرف الاختيارية وسوق الصرف الآجل لعمليات الصرف التبادلية **les swaps de devises**.²

الفرع الثالث: وظائف سوق الصرف والمعاملات التي تجري فيه.

أولا: وظائف سوق الصرف الأجنبي.

أ - تسوية المدفوعات الدولية وتحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:

يجمع بين البائعين والمشتريين لكل عملة وطنية وتنفيذ كل عمليات صرفها بسرعة وكفاءة. ويتم ذلك عن طريق المقاصة . Clearing أي عن طريق هذه الأسواق تتم تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها.³

ب - تقديم الائتمان للتجارة الخارجية:

ت - التحكميم أو الموازنة: ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح.

ث- التغطية: ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي تغطية الوضع المفتوح للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.⁴

ثانياً: المعاملات التي تجري في سوق الصرف الأجنبي.

(1) العقود المستقبلية: وتمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع خلال فترة زمنية محددة بسعر معين.

(2) عقود الخيار: وهي عقود تعطي للمشتري الحق بخيار شراء أو بيع كمية محددة من العملة المتداولة في تاريخ محدد بأي تاريخ قبل الموعد المحدد.

(3) مقايضات العملة: وهي عملية بيع فوري للعملة مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة.

¹ Darvisnet.P.Petit.J.P , échanges et finance internationale les enjeux, paris, France ,1996, p338.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1988، ص ص440-435.

³ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص213.

⁴ تقي عرفان الحسني، مرجع سبق ذكره، ص181.

4) التحكيم بالفائدة: وتشير إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج.¹

ثانيا: المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف.

أ - البنوك التجارية وبنوك الاستثمار: المتعاملون الأكثر أهمية في سوق هم البنوك، فهذه الأخيرة تأخذ على عاتقها عمليات الصرف، سواء أكانت لحسابها أم لحساب زبائنها، ولتسهيل عملياتها تستخدم ودائعها لدى المؤسسات المالية الأجنبية التي تلعب دور المراسلين.²

ب - البنوك المركزية: يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف نسبيا من حيث المعاملات التي تقدم لها، إلا أن تأثيرها يعتبر في غاية الأهمية كون أن تدخلها يهدف إلى دعم أو حماية العملة المحلية من خلال مراقبتها للأسعار، والعمل على احترام مجالات تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.³

ج - المؤسسات المالية غير المصرفية: منذ بداية عقد التسعينات، أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف، وهذه المؤسسات تشتمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية.

د - الزبائن الخواص: هم لا يتدخلون مباشرة في أسواق الصرف فهم يشترون ويبيعون العملات متوجهين إلى المصارف التي تمارس نشاطاً في سوق الصرف أو لاجئين إلى السماسرة في هذا السوق وتشتمل على ثلاث فئات:⁴

- الأفراد، الذين يبقى تأثيرهم هامشياً إلى حد بعيد.

- المشروعات الصناعية والتجارية.

- المؤسسات المالية التي ليس لها حضور دائم في أسواق الصرف.

هـ - السماسرة: يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي، ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم في ظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم عن عمليات الصرف.⁵

¹ حمد العربي شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

³ عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، دار حامد للنشر، مصر، ص 26.

⁴ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل، لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص 32.

⁵ بلحرشة عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 38.

ثالثا: أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا:

من بين أهم العملات الصعبة المتداولة على المستوى الدولي نذكر ما يلي:

1- الدولار الأمريكي:

يستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20.7% من الناتج المحلي العالمي، 15.2% من الصادرات العالمية، و يستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية، وكذلك بـ 45% في إصدار السندات الدولية و يسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية و 60% من احتياطي الدول من العملات الصعبة.

2- الأورو الأوروبي:

يأتي هذا إحلالا للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطي الدول من العملة الصعبة سنة 1983 م، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي الذي أصبحت تمثله أرض الأورو Euroland و 7% من التجارة العالمية.

3- الدين الياباني:

حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية.

4- الجنيه الإسترليني:

لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة للأورو، و تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار حيث 1 جنيه إسترليني = 1.58 دولار أمريكي.

5- الفرنك السويسري:

وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا على كون سو يسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها

الحكومة السويسرية و ابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية حيث 1.16 فرنك سويسري = 1 دولار أمريكي.

و هناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الأسترالي و الريال السعودي.¹

¹ عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص29.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف.

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة وترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة.

ويقصد بنظام سعر الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات.¹

إن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان، ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار أحسن نظام صرف ملائم للاقتصاد من خلال إبرازهم لمزايا وعيوب كل من أنظمة الصرف الثابتة والوسيطية والمرنة.

المطلب الأول: أنظمة الصرف الثابتة.

يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية، إذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية أخرى وهذا إذا كانت معظم معاملاتها التجارية تتم مع دولة هذه العملة أو تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية، وهذا عندما تكون معاملاتها التجارية مع مجموعة من الدول، والخيار الثاني يسمح بتفادي نتائج التقلبات التي تخضع لها العملة الأجنبية الواحدة، حسب النموذج الأول.²

وتعتمد الدول هذا النظام عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحرير سعر الصرف ويضم هذا النظام نوعين من الأنظمة الفرعية:

1- نظام قاعدة الذهب: هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التي في حوزة السلطات النقدية وكمية المعروض النقدي في هذه الدول وقد عرف هذا النظام هو الآخر شكلين فرضتهما خصوصيات المراحل التاريخية المتعاقبة

¹ Faugere.J-P et voisin. C, le système financière et monétaire international, edition.nathan, 1994, p80.

³ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص41.

هما المسكوكات الذهبية والسبائك الذهبية.

2- نظام الصرف القابل للتعديل: في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف مع إمكانية تعديله وفق حالات ميزان

المدفوعات وهذا بعد استشارة صندوق النقد الدولي ويتميز بالخصائص التالية:

- الحرية الكاملة في الحصول على العملات الأجنبية.

- ثبات أسعار الصرف، حيث لا يسمح بالتغيير إلا في حدود (± 1) عن السعر المعلن رسمياً إلى أن أصبح (± 2.25)

(في 1971).

3- نظام الصرف المثبت أو المربوط: تستخدم بعض الدول نظام سعر الصرف المثبت والذي يتم في ضوء تثبيت العملة

المحلية مقارنة بسعر صرف عملة أجنبية معينة، وبينما يكون سعر صرف العملة المحلية ثابتاً مقابل العملة الأجنبية، إلا أن

قيمتها تسير في نفس اتجاه سير سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، أي أن قيمة العملة المحلية

ستتغير بنفس قيمة العملة الأجنبية من أشهر أنظمة الصرف المثبتة والذي طبق سنة 1972 واتجاه العملة الأجنبية،

ويعتبر نظام سعر الصرف الأوروبي.¹

الفرع الأول: مزايا نظام سعر الصرف الثابت.

- يعمل على تشجيع التجارة الدولية ويعطيها البيئة المثلى ويضمن الانسيابية في تدفقها.

- الثبات في أسعار الصرف يهيئ الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.

- استقرارية أسعار الصرف تعطي الأرضية المناسبة للاستثمار طويل الأجل.

- يقلل المخاطر من المضاربة بالعملات الدولية.

- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة

اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.²

الفرع الثاني: مساوئ نظام الصرف الثابت.

- يتطلب هذا النظام وجود احتياطات كبيرة لتتدخل بها السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بشراء العملة

المحلية للحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية.

- يحرم الدولة من إتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ويجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة

بتحقيق التوازن الخارجي.

¹ حيدر نعمة الفريجي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² عبد الحسين جليل، عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلي.¹
 - تتعارض في كثير من الأحيان متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تمليها الظروف الخارجية للبلد
 فمثلا قد يعاني البلد من كساد وبطالة وعلى توازنه الخارجي إتباع سياسة انكماشية.
 - عند تثبيت عملة قطر معين إلى عملة رئيسية فإن حركات أسعار صرف عملة هذا القطر تتأثر بعوامل خارجية أكثر
 من ارتباطها بحاجات القطر الداخلية ووضع ميزان مدفوعاته أي أنها تعكس تطورات المدفوعات الخارجية لقطر عملة
 التثبيت بدلا من وضع التوازن الخارجي لذلك القطر.

الفرع الثالث: أنواع نظم سعر الصرف الثابتة.

يأخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع نلخصها في النقاط التالية:²

أ - أنظمة الربط المحكم:

- **الدولرة:** تستخدم فيها العملة الأجنبية في التداول إضافة إلى العملة المحلية المتداولة حيث تكون السياسة النقدية للبلد
 الأجنبي المستخدمة عملته.

- **صندوق الإصدار (مجالس العملة):** هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة
 أجنبية محددة بسعر صرف ثابت مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان
 الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور
 المقرض الأخير وهو يتميز بخاصيتين اثنتين :

- الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف
 (احتياطات العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار).

- لا يمكن للسلطات النقدية أن تصدر مزيدا من النقود دون أن تزيد مقابلها نسبة احتياطها من عملة الربط.

- **اتحادات العملة (الاتحاد النقدي):** في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك
 مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق البنك المركزي الأوروبي.

¹ جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص42.

² برياطي حسين، أنظمة الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، رسالة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2008، ص64.

ب - التثبيت التقليدي:

- الربط بعملة أخرى: يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.

- الربط بسلة من العملات: يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس هذا الاختيار هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف ويمكن أن نسجل في هذا الشكل أن يكون الربط نسبة إلى حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي DTS.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة.

أنشئ هذا النظام في 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية.

في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأى سعر في سوق السلع.¹

لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض والطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالا للتدخل في أسعار الصرف العائمة، والتأثير عليها.

الفرع الأول: مزايا نظام الصرف المرن.

1- الاستئصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق.

2- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة نهائيا إليها، ويمكن استخدامها بفعالية في ميادين أخرى.

3- يمكن للقطر أن يتبع سياسة اقتصادية مستقلة عن سياسته النقدية مثلا بلا تقييد بقوة للحفاظ على رقم معين لسعر الصرف وإقحام القطر في كساد وبطالة وهذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت.

¹ منصور مجّد الشريف، التجارة الخارجية، (دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها 1971-1996)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998، ص 270.

4- يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلية للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي.

5- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصاديات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

6- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.¹

الفرع الثاني: مساوى نظام الصرف المرن.

1- يؤخذ على سعر الصرف المرن أنه يزيد من اللاحقين في التجارة وهذا لا يعد معوقاً للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث يستخدمون ذكائهم وخبرتهم في معرفة اتجاهات أسعار الصرف.

2- يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين

لا يمكن أن يثبط استثماراتهم سعر الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقائه على حاله دون تخفيض للعملة أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن، لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل .

3- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف.

4- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.²

الفرع الثالث: تقييم نظام التعويم.

1- قيم العملات وأسعار صرفها أمام بعضها البعض قائمة على أسس هشة بسبب قابليتها للمضاربة والتحكم من قبل دول معينة.

2- إن قيام الإتحاد الأوروبي ودخول عدد كبير من أعضائه في اتفاقية ماستريخت للإتحاد النقدي قد حد بشكل كبير من عمليات المضاربة في كثير من العملات التي كانت ذات طابع دولي مثل المارك ، الفرنك.

¹ عبد الحسين جليل، مرجع سبق ذكره، ص93.

² نفس المرجع السابق، ص94.

3- نظام التعويم حقق نجاحا على الصعيد العالمي من حيث أنه استطاع أن يكون نظاما عالميا طوال تلك الفترة دون أن يفرز مشاكل أو نتائج سيئة تلحق الضرر بصورة رئيسية في نظام النقد الدولي.¹

4- المشكلة الوحيدة التي واجهها نظام التعويم هو قيام كثير من حكومات العالم المتقدمة بالتدخل في أسواق المال العالمية للحفاظ على أسعار صرف معينة ومنعها من التذبذب الكبير ، ومع ذلك فإن هذه السياسات قد تكون إحدى أدوات الاستقرار المهمة في أسواق الصرف العالمية.

5- وأخيرا فإن المشكلة الحقيقية للوضع النقدي الدولي تكمن في الحقيقة في التذبذب الشديد والانتكاسات التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الكبرى ، فطالما ظلت الاقتصاديات الرئيسية في العالم في حالة استقرار نسبي فإن نظام التعويم سيظل قادرا على الصمود، وقد ينهار إذا ما تعرضت اقتصاديات الدول الكبرى إلى مشاكل شائكة وعسيرة كتلك التي أدت إلى زوال الأنظمة النقدية السابقة.

الفرع الرابع: تقسيمات أنظمة الصرف العائمة.

1 - أسعار الصرف العائمة المسيرة: يقصد بتسيير التعويم أن السلطات النقدية يمكنها تجنب التدهور المفرط للعملة الوطنية أو العكس، وبالتالي فإن هذا النظام يطبق عندما يحدث تغيرات في العرض والطلب على العملة الأجنبية وقد وضع صندوق النقد الدولي سنة 1978 بعض الشروط التي يستوجب مراعاتها عند تدخل البنك المركزي من أهمها:

- أن لا تؤدي التدخلات إلى الزيادة من حدة التقلبات.

- أن لا تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف قصد جني الفوائد على حساب دول أخرى بينما يمكنه التدخل للتأثير على سعر العملة من أجل:

التأثير على حركة الصادرات والواردات وكذا على حركة رؤوس الأموال.

وفي سنة 2006 هناك 53 دولة تتبنى هذه القاعدة منها: الجزائر، الأرجنتين، بنغلادش، كولومبيا، أثيوبيا، البيرو، روسيا، سيريلنكا، تايلندا، تونس، الأوروغواي، اليمن.²

2 - أسعار الصرف العائمة الحرة: يتميز هذا النظام بعدم تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، بحيث يترك المجال لتفاعل العرض والطلب لتحديد سعر التوازن وتخضع هذه التقلبات لتأثير توقعات وحاجيات المتعاملين في السوق، وكذا المؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد. ويتميز هذا النظام بالتعديل التلقائي، فالسلطات النقدية لا تلجأ إلى معالجة

¹ مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2007، ص143.

² جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص45.

الاختلال في موازين المدفوعات بل يتحقق التوازن في ظل هذا النظام بتساوي الكمية المعروضة من العملة الوطنية بالكمية المطلوبة منها في سوق الصرف ويتغير سعر التوازن بتغير مستويات العرض والطلب أو إحداهما.

في سنة 2006 هناك 26 دولة تتبنى نظام التعويم الحر منها:¹

في إفريقيا: إفريقيا الجنوبية، الكونغو، سيراليون، أوغندا.

الولايات المتحدة الأمريكية، كندا.

أمريكا الجنوبية فيها: البرازيل الشيلي.

في شرق آسيا: اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين.

في أوروبا: النرويج، سويسرا، بريطانيا.

الشرق الأوسط: تركيا، إسرائيل، أستراليا، نيوزيلندا.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف الوسيطة.

أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة: ويليام سون في 1998

و رينهارت في 2000، وأطلقا عليها اسم الأنظمة الوسيطة والتي اعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة و أخرى مرنة.

وبعد أن أصبحت فرضية الخيارين النقيضين (النظم الثابتة والنظم العائمة) متقادمة تاريخيا تصبح عندها النظم الوسيطة هي النظم الأكثر تداولاً وهي تضم المناطق المستهدفة، أسعار الصرف المتحركة، الربط بسلة عملات والربط القابل للتصحيح ومختلف عمليات المزج فيما بينها، ويصنف صندوق النقد الدولي أكثر من نصف أعضائه بأنهم يتبعون نظاما تقع في مكان ما بين التعويم الحر والربط الجامد ومحاولات الاقتصاديين لتصنيف النظم التي تتبعها الدول فعلا مثل تصنيفات فرانكل 2008.²

ويقول الاقتصادي Frankel في 1999، أن لكل نظام صرف سواء كان ثابتا أو مرنا أو وسيطا إيجابيات وسلبيات وتمثل إيجابيات وسلبيات الأنظمة الوسيطة في ما يلي:³

الفرع الأول: إيجابيات الأنظمة الوسيطة.

من بين أهم إيجابيات أنظمة الصرف الوسيطة هي:

¹ جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² جيفري فرا نكل، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر، 2009، ص 16.

³ بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- تحافظ هذه الأنظمة على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي ساهم في تعديل الأسعار بسبب الدور الذي يلعبه في تثبيت التغيرات الاسمية ، بالمقارنة مع أنظمة الصرف الثابتة.

- نظم الصرف الوسيطة تسمح لسعر الصرف الثابت أن يعدل التغيرات المؤقتة في الأسعار النسبية والمحافظة على درجة من الاستقلال النقدي.

- تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى ولو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى اقتصاديات الدولة الشريكة.

الفرع الثاني: مساوى أنظمة الصرف الوسيطة.

ومن أهمها:¹

- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريبا جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات معينة، معنى ذلك يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام الصرف الثابت.

- من أجل جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري أو معدل الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد الوطني هذا الأمر الذي يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظامين الثابت والمرن لا بد من معرفة واقع اقتصاد البلد من حيث مصداقية وشفافية تنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الثالث: تقسيمات أنظمة الصرف الوسيطة.

قسم المختصون أنظمة الصرف الوسيطة حسب الترتيبات التالية:²

1- الأنظمة التعاونية: تجمع مجموعة من البنوك المركزية وتتفق على أسعار صرف ثنائية لعملاتها، ويتم اللجوء الى السياسة النقدية المحلية لإجراء التعديلات المناسبة على سعر الصرف.

2- سعر الصرف الزاحف: يحدد فيه سعر الصرف على القيمة الحالية لفارق التضخم اما بالنسبة للقيمة التعادلية للعملة فيمكن ان تحدد بالنسبة لعملة واحدة او سلة من العملات، كما تضع السلطات النقدية هامشا او مجالا لتقلب العملة يمكن ان تتحرك فيه انخفاضا او ارتفاعا.

¹ نفس المرجع السابق، ص56.

³ بليمان سعاد، إشكالية تسيير سياسة سعر الصرف في اقتصاد ناشئ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008،

3- المناطق المستهدفة: يستخدم هذا النظام من اجل الحد من تقلبات سعر الصرف، حيث تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف الى هوامش معلن عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي ويمكننا التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: يمكن لسعر الصرف ان يتحرك بحرية داخل الهامش (قيم ما بعد الفاصلة) الا انه في حالة ما إذا وصل هذا السعر حدا أعلى أو ادني من الهامش المعلن تتدخل السلطات فوراً لارجاعه الى داخل الهامش المعلن عنها من جديد.

الحالة الثانية: يستلزم التدخل من قبل السلطات في حالة الهوامش الداخلية بحيث لا يمكن لسعر الصرف إن يصل الى طرفي الهامش من جانبي سعر التعادل ومثال ذلك نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش بين حدي 21% و15% فإذا اقترب المعدل ووصل للحد فان البنك المركزي يواجه اختيارات كما هو الحال بالنسبة لنظام الصرف الثابت.¹

¹ بليمان سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص51-52.

المبحث الثالث: محددات اختيار أنظمة سعر الصرف.

مما لا شك فيه أن عملية اختيار نظام سعر الصرف من طرف كل دولة يمثل هاجسا كبيرا ويحظى باهتمام عال من طرف السياسة الاقتصادية لهذا الأخير (البلد) فهو يمثل مشكلا آخر بالنسبة لكل الدول فيما يخص تحسين مرد ودياتها ومعدلات نموها خاصة الدول النامية والتي تسعى لتحرير اقتصادياتها. في الواقع اختيار نظام سعر الصرف يؤثر على مسار الانفتاح وذلك من خلال شكل وسرعة انتقال الأسعار الدولية إلى الأسواق المحلية، يؤثر أيضا على مسار التثبيت بحكم أن نظام سعر الصرف يساهم بشكل كبير في تحديد التوازنات الاقتصادية الكلية (*quilibre macro économique*) الخارجية والداخلية.

بالفعل نظرا لهذا كله وللأزمات المتتالية والمتوالية في ما يخص سعر الصرف في السنوات الأخيرة أضفى اهتماما كبيرا في ما يخص هذا الجانب لاختيار نظام الصرف المثالي لكل بلد وأحي ذلك الحوار والجدل حول تحديد العوامل المؤثرة في اختيار ذلك الأخير.

فقد خصصنا في هذا المبحث أهم العوامل المحددة لأنظمة الصرف، منها ما يتعلق بالجانب النقدي والمالي ومنها ما يتعلق بالتجارة الخارجية وفي الأخير العوامل السياسية.

المطلب الأول: العوامل النقدية والمالية المحددة لأنظمة الصرف.

ومن بين أهم العوامل النقدية والمالية المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف هي:¹

الفرع الأول: التضخم.

يعتبر التضخم من العوامل الرئيسية المؤثرة في اختيار نظام سعر الصرف فإتباع نظام صرف ثابت قد نجح في تخفيض مستوى التضخم الذي عانت منه هذه الدول كالمكسيك مثلا، حيث أدت حالة مكافحة التضخم اعتمادا على تثبيت سعر الصرف في الفترة بين عام 1989 و 1994 إلى انخفاض مستوى التضخم بسرعة كبيرة من نسب شديدة الارتفاع، فلقد هبط من ذروته وهي 180% من فيفري 1988 إلى 20% في 1989 ، وبعد فترة من عودة التضخم للارتفاع في 1999 (حيث بلغت نسبته 30%) هبط إلى ما دون العشرة في المائة بحلول عام 1993 ، ثم اندلعت أزمة 1995 التي اقتربت بارتفاع في سعر الدولار الأمريكي مقابل البيزو بنسبة 21% خلال الفترة من نوفمبر 1994 إلى نوفمبر 1995 ونتيجة لذلك عاد التضخم السنوي إلى الارتفاع حيث بلغت نسبته 52% سنة 1995.²

¹ الفريد كوفيفاس والهندرو ورتز، تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 16 - 17 ديسمبر 2002، ص ص 133-134.

¹ الفريد كوفيفاس والهندرو ورتز، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-134.

وبالمقارنة بين البيانات التي تظهرها الدراسة التي أجراها Levy-Yeyati and Sturgnegger مع التصنيف على أساس قانوني الخاص بصندوق النقد الدولي لثلاث فئات عامة: نظام التعويم، نظام وسطي، نظام الربط فإنه توجد في البلدان التي تأخذ بنظام التعويم معدلات تضخم عالية تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بنظام الربط التي يوجد فيها أدنى معدلات التضخم، أما البلدان التي تأخذ بنظام وسطي فهي التي يوجد فيها أكبر معدلات التضخم عن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم ونظام الربط إذن نستنتج أن نظام الربط أو ثبات أسعار الصرف يؤدي إلى تضخم أقل.¹

الفرع الثاني: تحركات رؤوس الأموال.

كلما كان الاقتصاد منفتحاً أمام حركة رؤوس الأموال كان من العسير الدفاع والحفاظ على نظام سعر صرف ثابت، هذا النظام في عالم يتميز بالحركة القوية لرؤوس الأموال يكون هدفاً للمضاربين وما قد ينجم عن خطر هجمات المضاربة. هذا بالإضافة إلى زيادة استئانة الاقتصاد في الأسواق الدولية والتوسع في الإنفاق وخطر فقاعات المضاربة، أين تكون أسعار الأصول غير مبررة وبعيدة عن تطور الأساسيات، والذي قد يضعف بدوره القطاع المالي وتراجع الثقة في مقدرة السلطات على الدفاع عن نظام ربط سعر الصرف.

جعلت الحركة القوية لرؤوس الأموال الدولية من أنظمة الربط أقل مصداقية وغير قابلة للاستمرار حتى في ظل وجود أساسيات اقتصادية قوية وسياسات مختلطة متماسكة. إن نقص كفاءة النظام والصعوبات التي تعرض لها بسبب التغيرات الطارئة والمفاجئة في سلوك المستثمرين كانت واضحة في حالة الأزمة الآسيوية.²

الفرع الثالث: حجم الاحتياطات الدولية.

مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المحددة لنظام الصرف الملائم فإنه كلما زاد حجم الاحتياطات الدولية كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات وأمكن من الحفاظ على سعر الصرف ثابتاً من خلال تمويل العجز اعتماداً على تلك الاحتياطات أو الاقتراض من أسواق رأس المال وبالتالي يفضل إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف أما إذا انخفض حجم الأرصدة النقدية الدولية وصعوبة الاقتراض الخارجي سوف يدفع السلطات النقدية إلى إتباع إجراءات تصحيحية تتضمن غالباً إجراء تغييرات مفاجئة في سعر الصرف، بما لها من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي المحلي وارتفاع معدل التضخم، لذلك يفضل في هذه الحالة إتباع نظام الصرف العائم حتى تتمكن السلطات النقدية من تخفيف حدة التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في ظل نظام الصرف الثابت.

¹ ما يكل بودري، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 16-17 ديسمبر 2002، ص 37.

³ جبوري مجّد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 87.

على أن عملية الاختيار بين التعويم والتثبيت قد تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت إلى جانب بعض الخصائص التي ترجح التعويم كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول النامية ، فمن الخصائص التي ترجح سياسة التثبيت لدى الدول النامية هي:¹

- عدم القدرة على التأثير في الأسعار الدولية للصادرات والواردات من خلال تغيير سعر الصرف إلى جانب التركيز الجغرافي للصادرات في عدد قليل من الدول المتقدمة.

- انخفاض مرونة الطلب على الصادرات والواردات وانخفاض مرونة عرض الصادرات على الأقل في الأجل القصير مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

- غياب تسهيلات أسواق الصرف الآجلة إلى جانب ضيق السوق المالي المحلي وانفصاله عن أسواق رأس المال الدولية نتيجة انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية.

- تعرض الاقتصاديات النامية لصدمات داخلية كحدوث تدهور مفاجئ في إنتاج المحاصيل الرئيسية نتيجة العوامل المناخية المواتية.

وفي الوقت نفسه تتميز الدول النامية ببعض الخصائص التي ترجح سياسة التعويم مثل:

- الندرة النسبية للأرصدة النقدية الدولية إلى جانب صعوبة الاقتراض من العالم الخارجي بشروط ميسرة.

- تركيز هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع الأولية التي يرتبط الطلب عليها بالتغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية مما يجعل الدول النامية عرضة لصدمات ذات طبيعة خارجية.

- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة إتباع سياسة التمويل بالعجز لعدم كفاية المدخرات الوطنية لعملية التنمية.

- تشوه هيكل الأسعار المحلية نتيجة الحفاظ على أسعار صرف العملات الوطنية مغالى فيها.

وتتباين الدول النامية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية لكل خاصية من تلك الخصائص وبالتالي فإن الأمر يحتاج إلى دراسة منفصلة لكل حالة على حدى حتى تتمكن من اختيار النظام الأكثر ملاءمة ، وبالتالي ليس من المنطقي أن نختار نظاما معينا لكافة الدول النامية.

الفرع الرابع: حجم الاقتصاد للدولة.

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل لتحديد نظام صرف العملة الوطنية ما يتماشى والسياسة النقدية والمالية، ولا نقصد بحجم الدولة كبيرة او صغيرة الحدود الجغرافية بقدر ما نقصد به قدرة التحكم في الاقتصاد والتسيير للموارد بالشكل الذي يسمح بتمويل قطاعاته، هذا الأمر الذي يتطلب سياسة نقدية ومالية مدروسة ومضبوطة واختيار صرف العملة في إطار

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، ط2، مصر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص381-382.

سياق برنامج اقتصادي شامل مهم جدا، فإذا تم الاختيار في ظل ظروف اقتصادية لنظام صرف فان هذا يؤدي إلى نتائج سلبية، فانه من العسير التنبؤ بالمستقبل والاستعداد التخطيطي له، هذا لا يعني اختيار نظام صرف ثابت قد يعني عدم استقرار فيما يتعلق بالأهداف إجمالية النقد والاهتمام وربما كذلك تفقد القدرة على رؤية ضغوطات العرض والطلب الخاصة في الأجل القصير، ومنه فان حجم الدولة وتواجدها في العلاقات التجارية الخارجية وقدرتها على التسيير الحسن لاقتصادها هو الكفيل للحسم في هذه الاحتمالات ووضع نظام يخدم سياستها المالية والنقدية.¹

المطلب الثاني: عوامل التجارة الخارجية المحددة لأنظمة سعر الصرف:

ومن بينها:

الفرع الأول: درجة الانفتاح على العالم الخارجي.

يتجلى الانفتاح الاقتصادي في إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي على أساس نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني. فالاقتصاد المفتوح تزيد فيه الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية مقارنة بباقي القطاعات في تكوين الناتج الوطني وسياسة التعويم لا تمثل الاختيار الأمثل في هذه الحالة، حيث نجد أن الاقتصاد المفتوح يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، خاصة التي تعاني من جمود كل من مستوى الأسعار والأجور في اتجاههما نحو الانخفاض لا بد أن تقوم بإتباع سياسة التثبيت،² هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يتميز الاقتصاد المفتوح بارتفاع الميل الحدي للاستيراد وهو ما يجعل سياسة تخفيض الطلب المحلي أقل عبئا من تعويم أسعار الصرف لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وعكس ذلك فإن الاقتصاد الأقل انفتاحا قد يلائمه إتباع سياسة التعويم،³ نظرا للارتفاع النسبي لعبيء سياسة تخفيض الطلب المحلي وانخفاض الميل الحدي للاستيراد إضافة إلى ضعف تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار المحلية.

الفرع الثاني: درجة التركيز والتنوع السلعي في التجارة الخارجية

كلما زادت هذه الدرجة كلما قل تعرض الاقتصاد الوطني لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذلك تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف ويفضل إتباع شكل من أشكال الترتيبات الثابتة، وإذا كان ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج على عدد قليل من السلع كما هو حادث لغالبية الدول النامية المعرضة باستمرار للتقلب، فيكون من الملائم إتباع سياسة

¹ كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية للنشر، مصر، الإسكندرية، مصر، 1988، ص321.

² Patrick Artus , *économie des taux de change, économique*, Paris, France, 1997, p74.

³ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص18.

التعويل على أساس إعطاء قدرًا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.¹

المطلب الثالث: العوامل السياسية والنتائج المحلي الحقيقي.

الفرع

الأول: العوامل السياسية

وتهدف من

خلال هذا العامل إلى إبراز تأثير العوامل السياسية على اختيار نظام الصرف والتي يمكن حصرها في ما يلي:²

أولا: عدم الاستقرار السياسي: هناك ارتباط وثيق بين عدم الاستقرار السياسي ونظام الصرف المحتمل الذي ستبناه الحكومة إذن فالحكومات ستجد نفسها أمام خيارين:

1- إما تأكيد مصداقية عملتها باختيار نظام صرف ثابت.

2- وإما أن تؤكد حريتها وقدرتها على استخدام وسائل سياسية أخرى لتحقيق أهداف أوسع، وبالتالي تختار نظام صرف مرن.

فإذا كانت الحكومة تضع ضمن أهدافها السياسية التحكم في البطالة الفعلية في مستوى أقل من المستوى العادي، باعتماد التخطيط الخاضع للأهداف الاجتماعية التي تحقق بدورها التوازن الداخلي للاقتصاد أي امتصاص البطالة، فإن نظام الصرف الثابت يصبح عائقا أمام هذا الهدف، لأنه يحد من ارتفاع التضخم ويؤدي إلى الانكماش المفضي إلى البطالة، وهنا تتجلى أهمية النظام المرن، وكاختيار أفضل لتحقيق هذه الأهداف ولتحقيق الأهداف السياسية الرامية إلى التوازن والمصدقية من خلال نظام الصرف الثابت يجب أن يدعم هذا الاختيار بسياسة مكافحة التضخم، وهو أمر يتطلب التضحية بالاختيار المرن وكان هذا وضع معظم دول الاقتصاد الناشئ كالمكسيك مثلا.

وانطلاقا من العلاقة بين العوامل السياسية والتكلفة التي تنجم عن اختيار إحدى نظامي الصرف، فقد قام إدوارد "Edwards" سنة 1996 بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف المناسب وأثبتت أنه كلما زاد عدم الاستقرار السياسي ارتفعت كلفة اختيار نظام الصرف الثابت، حيث اعتمد على نموذج يحتوي على 63 دولة متطورة وسائرة في طريق النمو، وهذا خلال سنوات 1980-1992 حيث بينت النتائج التي توصل إليها أن عدم الاستقرار السياسي أدى في النهاية إلى اختيار نظام السعر الثابت والتخلي عنه، واعتماد النظام المرن.

ثانيا: طبيعة النظام السياسي: إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي فهناك عوامل سياسية أخرى تؤثر على اختيار نظام الصرف وهي تتمثل في طبيعة النظام السياسي، فالحكومات المنتخبة اتبعت نظاما ديمقراطيا منذ أمد بعيد وبالتالي لم يكن

¹ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 379.

² جعفرى عمار، مرجع سبق ذكره، ص 78.

لها مشكل اتجاه مرونة اختيار نظام السوق، بينما الدول السائرة في طريق النمو والدول الناشئة أصبحت فيها درجة ديمقراطية النظام السياسي هي التي تحدد القدرة على الاختيار في هذا المجال.

إن الأنظمة الديكتاتورية تميل غالباً إلى تبني نظام ثابت مقارنة بالأنظمة الديمقراطية ويرجع ذلك إلى أن الديكتاتوريات السياسية تميل إلى فرض إجراءات التعديل والضغط التحكيمي، عكس الأنظمة الديمقراطية على حرية المنافسة والتغيير والاختيار السياسي وهو ما يؤكد العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي واختيار نظام الصرف.

فالحسابات السياسية في المكسيك كانت وراء إحداث الأزمة الاقتصادية العميقة التي مرت بها هذه الدولة أثناء السداسي الأول من سنة 1994، فالحزب الحاكم واجه موقفين متعارضين:

أ_ إما القيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للدولار حتى تعكس الواقع الاقتصادي للمكسيك التي تعاني من التضخم الحالي، ومن انخفاض القدرة التنافسية للسلع القابلة للتبادل نتيجة غلاء سعر الصرف الحقيقي للعملة المكسيكية، لكن هذا القرار كان يضر بمصالح الطبقة الوسطى التي تندهور قدرتها الشرائية مع أنها هي التي تحدد مصير الانتخابات كقوة اجتماعية فعالة.

ب_ أو إتباع سياسة انكماشية تحظى بقبول أصحاب رؤوس الأموال المعارضين للتضخم ولاارتفاع الأجور وهو ما ينعكس سلبي على العمال والقطاع الإنتاجي.¹

هكذا إذن فإنه إذا كان قرار تخفيض العملة يفجر القاعدة السياسية للحزب الحاكم فإن سياسة الانكماش توتر العلاقة التقليدية بين الحزب الحاكم والنقابات العمالية وممثلي المؤسسات.

وقد حدثت اضطرابات سلبية حادة نجمت على الانتخابات العامة في المكسيك 1994 حاولت من خلالها الحكومة المكسيكية أن تؤخر لحظة تخفيض العملة وتبني إستراتيجية على مرحلتين، دعمت في المرحلة الأولى سعر الصرف بتبني سياسة معتدلة للتشفيف، قائمة على اتفاق التعاون بين الأوساط النقابية وأوساط رجال الأعمال.

وفي المرحلة الثانية شرعت بعد الانتخابات في خفض تدريجي للعملة وتطبيق سياسة صارمة، لكن الأحداث السياسية التي ضربت المكسيك، كاغتيال مرشحين من أحد الأحزاب، والتوترات التي تصاعدت أفشلت الإستراتيجية السابقة، ونتيجة لمرور المكسيك بأوضاع مماثلة لهذه الحالة التي تم فيها تخفيض ساحق للبيزو 1976-1982 فإن الأعوان الاقتصاديين قد سنوات استبقوا الأمور تفادياً للخسارة.

إذن من خلال ما سبق يتبين لنا كيف أثرت العوامل السياسية على نظام الصرف، فالحكومة أخرت لحظة تخفيض سعر العملة لأسباب سياسية زادت من تطور الوضع ليصل إلى أزمة اقتصادية وسياسية شاملة.¹

¹ جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الفرع الثاني: الناتج المحلي الحقيقي.

يعكس النمو في الناتج المحلي الحقيقي، النمو الاقتصادي، والنمو في الناتج هو عبارة عن الزيادة في الإنتاج من السلع والخدمات النهائية في فترة زمنية معينة بالمقارنة مع الفترة الزمنية السابقة.

ووفقا للفكر التقليدي، فإن إتباع نظام معدل صرف معوم من شأنه أن يؤدي الى التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وبالتالي النمو في الناتج ويمكن تفسير ذلك بالنظر الى تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية على تحسين الوضع التنافسي الخارجي. إذ يؤدي من خلال تحويل الإنفاق الى تحويل الطلب الى صالح السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات، وتبعاً لأثر مضاعف فإن هذا التحويل سوف يترتب عليه آثاراً توسعية على الناتج الحقيقي، تستمر طالما توافرت الطاقات العاطلة، بينما إذا اقترب المجتمع من التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية ينعكس على المستوى العام للأسعار.²

أما الأثر الناتج عن جانب التكاليف، فيقصد به أنه مع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الإنتاج، وإذا كانت الدولة تعتمد استيراد نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج ولا يمكن للعناصر المتوفرة محليا أن تحل محل الواردات فيها، فإن تخفيض قيمة العملة المحلية ينتج عنه زيادة حادة في تكاليف الإنتاج بما يؤثر سلباً على الناتج المحلي الحقيقي.³

¹ جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² رشا سعيد عبد العزيز، معدلات الصرف والتضخم في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص 39.

³ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 40.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف بمثابة القناة التي تسري عبرها المبادلات التجارية بين الدول من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى أنه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم.

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدوداً بجزء جغرافي وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف.

كما عرف الاقتصاد العالمي أنظمة صرف مختلفة تهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر وتحدد على أساسها أسعار صرف العملات .

وهناك عدة عوامل رئيسية لتحديد سعر الصرف الملائم وتمثل في تحركات رؤوس الأموال وحجم الاحتياطات الدولية ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ومدى التركيز والتنوع السلعي على التجارة الخارجية والحجم الاقتصادي للدولة والعوامل السياسية والنتائج المحلي الإجمالي والتضخم، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم العوامل التي تحدد اختيار الدول لنظام سعر الصرف. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي بالتفصيل.

الفصل الثاني

التضخم ومحدداته

تمهيد:

التضخم ظاهرة قديمة وبظهور أول العملات خلال الحضارات القديمة كالحضارة الرومانية وهذه العملات في تغير مستمر في قيمتها وفي قوتها الشرائية، ولعل أهم الأسباب آنذاك المؤدية إلى تغير قيمة العملة وما يصاحبه من تغيرات في الأسعار كان راجعا إلى الحروب والفتوحات وما يتبعه من عمليات سطو و إستلاء على الثروات والمخزون من العملات المعدنية من الذهب والفضة.

غير أن التضخم أخذ يبرز كظاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس عملية في نهاية القرن الـ17، وكان ذلك بعد توسع استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا، حيث كان يتعرض العالم من حين إلى آخر لموجات تضخمية بشكل يكاد يكون منتظم ومن ثم بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية خصوصا بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم خلال القرن الـ19.

ويعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية وما تلاهما أسوأ حالات التضخم التي عرفها العالم، إذ أن الأسعار تضاعفت آلاف المرات عن مستواها قبل الحرب.

وفي هذا الفصل سنحاول الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بظاهرة التضخم من ماهيته ومختلف انواعه، واهم النظريات المفسرة له، وومقاييسه وسياساته، ثم ننتقل بعد ذلك في المبحث الثاني الى اهم العوامل المؤثرة على التضخم، وفي الاخير ندرس تأثير انظمة اسعار الصرف على التضخم.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التضخم.

تعتبر كلمة تضخم من المصطلحات الاقتصادية التي تثير عدة تساؤلات واستفهامات لما يحيط بها من غموض وإبهام، كونها ظاهرة اقتصادية مركبة ومتعددة الأبعاد ومتشعبة الأسباب والأشكال، مما يجعلها تستعمل لوصف ظواهر كثيرة ومختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التضخم.

لقد أصبح التضخم ظاهرة شائعة بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من الدول، وهذا ما أدى إلى اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة وشيوع استخدام هذا المصطلح، فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم التضخم.

الفرع الأول: تعريف التضخم.

للتضخم عدة تعاريف، وذلك لأنه يستخدم لوصف العديد من الحالات والعمليات المختلفة من بينها:¹

1- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

2- ارتفاع الدخول النقدية.

3- ارتفاع التكاليف.

4- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.²

ومن أبرز هذه التعاريف: " أن التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود".³

غير أن التعريف العام هو محاولة لجمع مختلف تعاريف الاقتصاديين التي تصب كلها على المظهر العام لتضخم وهو الارتفاع المتواصل للأسعار، وعلى هذا الأساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل متقطع وغير مستمر أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار غير محسوس وعليه يمكن تقديم عرض مختصر لأهم محاولات تعريف التضخم.

- " بيرو " التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات.¹

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2006، ص140.

² نفس المرجع السابق، ص141.

³ بلعمري قاسم وآخرون، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة المدية،

الجزائر، 2008/2007، ص37.

- Emile Jame " التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستثمار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.²

ويعتبر تعريف " Emile Jame " التعريف الأشمل حيث يتميز بأنه يبين:³

1. التضخم حركة ديناميكية يمكن ملاحظتها في مدة زمنية معينة.
2. التضخم حركة الأسعار أي أن ظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار أما النقود فتعتبر نسبية.
3. حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام وبعدم الرجوع.
4. يقصد بفائض الطلب في تعريف "Emile Jame" بأنه الفائض في الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار.
5. استخدام " Emile Jame " مصطلح قدرة العرض بدل العرض فقط، إن استطاعت الأجهزة الإنتاجية حيث تلبية هذا الطلب فإنه لن يحدث تضخم ولكنه يحدث فقط إذا أعترض التوسع في الإنتاج بعض العقبات، التوظيف الكامل أو بعض الاختناقات.

الفرع الثاني: أنواع التضخم.

للتضخم أنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية والمتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، ولكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية.⁴

أولاً: التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للأسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية.

¹ كمال قلال، التضخم النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسير، جامعة المدية، الجزائر، 2006-2007، ص3.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص141.

³ نبيل الروي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة النشر، ص19-20.

⁴ عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص57-59.

أ- **التضخم الطليق " المكشوف "**: ويكون نتيجة التغير في الطلب نسبة أكثر من التغير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون تدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.

ب- **التضخم المقيد " المكبوت "**: وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار وكذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز في عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب.¹

ت- **التضخم الكامن " الخفي "**: يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية وغالبا ما تتدخل العوامل والظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

ثانيا: **التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية وحدّة التضخم:**

1- **التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية:** تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، وكذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية ويحلل الاقتصادي " كينز " أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:²

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحدث في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق حوامل الإنتاج وأثرها على الدخول النقدية للأفراد فإن كينز يفرق بين نوعين من التضخم هما التضخم الربحي والتضخم الداخلي.

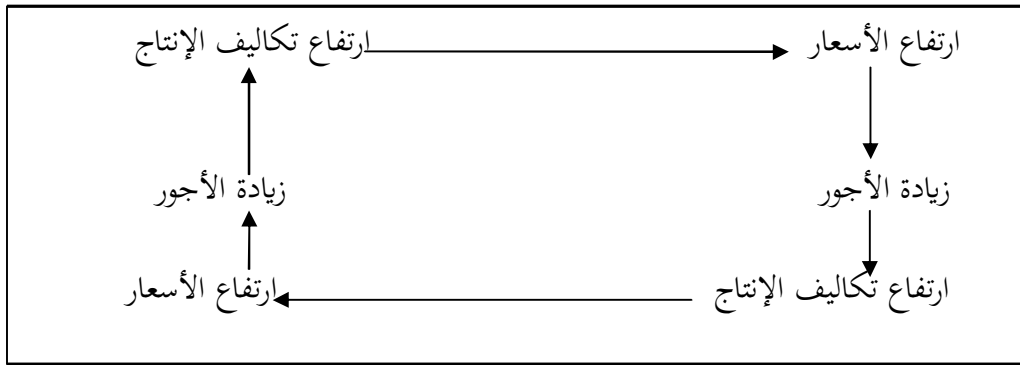
¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار حامد للنشر، ط2، عمان، الأردن، 1999، ص191.

² عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص60.

2- النوع المرتبط بمحنة التضخم: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

● **التضخم الجامح:** يعرف أيضا بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي والحاد في عرض النقود والخدمات والنفقات التي يعقبها ارتفاع الأسعار. والشكل الموالي يوضح هذه الدورة:¹

الشكل رقم 01: الدورة الخبيثة للتضخم.



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص193.

ولا تتم معالجة هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات جذرية فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل، كما أنها غير قادرة على إيقاف التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

التضخم الزاحف: يسمى أيضا بالتضخم المعتدل، وهو أقل خطورة من التضخم الجامح وفيه ترتفع الأسعار بصورة بطيئة ومعدلات لا يفوق ثلاثة بالمائة سنويا، وهي معدلات أقل من معدلات الارتفاع الأسعار في التضخم الجامح، وهكذا فهو يتطلب فترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة.²

ثالثا: التضخم المرتبط بالمصدر: والمقصود به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي أنه المستورد.

● **التضخم المحلي:** وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، عد أن الإحلال في الهيكل الاقتصادي وكذلك اختلال الأداء فيه قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.

¹. عناية غازي حسين، مرجع سبق ذكره، ص62.

² نفس المرجع السابق، ص62

- **التضخم المستورد:** يكون ناتجا عن العاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، وبالخصوص بين الدول الصناعية والدول النامية بينما هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مما يجعلها بحاجة إلى إسناد التكنولوجيا المتطورة والكثير من السلع، وهذا الارتباط لدول النامية هو الذي يجلب التضخم الموجود في الدول المرتبطة معها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

سنعرض في هذا المطلب أهم آراء للمفكرين الاقتصاديين في محاولتهم لتفسير ظاهرة التضخم وسنركز على أهم النظريات.

الفرع الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية.

سنتناول فيه كلتا النظريتين بالتفصيل وهما:

أولا: التضخم في النظرية الكلاسيكية.

يعتبر المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك أول من أشار إلى وجود ظاهرة التضخم الناتج عن الطلب وذلك عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها صياغة العلاقة بين المستوى العام للأسعار و التقلبات الطارئة على تغير كمية النقود. فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يد الاقتصادي الأمريكي " آر فنج فيشر" عام 1917 حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود والإنفاق الكلي على السلع و الخدمات وأستخدم في تحليله معادلة تسمى معادلة التبادل لإثبات العلاقة الارتباطية السببية بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار و هذا وفقا للعلاقة التي صاغها فيشر في المعادلة:¹

$$PT = MV \quad \dots\dots\dots (1)$$

حيث تمثل:

M: كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة. **T:** حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية.

P: المستوى العام للأسعار. **V:** سرعة دوران النقود.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص81.

وتقرر المعادلة (1) أن كمية النقود المعروضة مضروبة في سرعة دورانها يجب أن تعادل الدخل الوطني النقدي ويجب أن تعادل الإنفاق الوطني وعليه فالمعادلة ليست أكثر من مطابقة رياضية، كما أنها لا تقرر أية علاقة بين متغيرين من متغيراتها.

ولتحويل معادلة التبادل إلى نظرية تفسر كيفية تحديد الدخل الوطني يتطلب هذا التحويل فهم العوامل التي تحدد سرعة دوران النقود، حيث أعتقد فيشر أن سرعة دوران النقود تتحدد عن طريق العوامل المؤسسية في الاقتصاد، والتي تؤثر على الطريقة التي ينجز بها الأفراد معاملاتهم، وقد رأى فيشر أن العوامل المؤسسية في أي اقتصاد و التي تؤثر على سرعة دوران النقود ثابتة تقريبا في الأجل القصير.

ونظرية كمية النقود تقرر أن الدخل الوطني النقدي يتحدد فقط بالمتغيرات في كمية النقود فعند مضاعفة كمية النقود (M) يتضاعف (MV) ويتضاعف بالتالي الدخل الوطني النقدي، ولقد وصل فيشر إلى نتيجة مفادها "أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي بنفس النسبة".¹

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى زيادة في الدخل الوطني وفقا لما تقررته هذه النظرية؟

و الجواب هو أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي من خلال تأثير زيادة كمية النقود على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لأن الاقتصاديين الكلاسيك افترضوا أن الأجور و الأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعا و انخفاضاً.

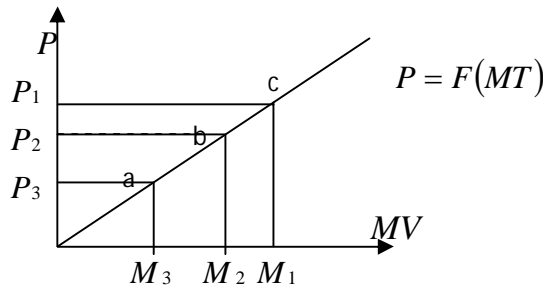
كما افترضوا أيضا أن الاقتصاد الوطني يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل وبذلك يمكن اعتبار (T) ثابتا في الأجل القصير في معادلة التبادل، وبناء على الافتراضات سالفة الذكر فان هذه النظرية تجعل كل من T و V ثابتين وبهذا فانه لن يبقى من المتغيرات في معادلة التبادل سوى متغيرين فقط يسمح لهما بالتغير وهما M و P . و على هذا تصل نظرية كمية النقود إلى العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار و التي يمكن صياغتها في صورة الفرض التالي:²

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² نفس المرجع السابق، ص 85.

بافتراض أن حجم الإنتاج الحقيقي الكلي ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة فان مضاعفة كمية النقود سيؤدي إلى مضاعفة المستوى العام للأسعار"، فإذا أدت الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الوطني يزيد بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار بالشكل التالي:

الشكل رقم 02: العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

مع افتراض ثبات كل (V و T)، ومن خلال العلاقة نلاحظ أن الزيادة في كمية النقود M ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار P بنفس النسبة هذا راجع إلى أن التحليل الكلاسيكي لا يأخذ بعين الاعتبار أن النقود تؤدي وظيفة مخزن القيمة و إنما هي مجرد أداة مبادلة بالإضافة إلى فرضية التشغيل الكامل للاقتصاد.¹

يوضح لنا الشكل ارتفاع المستوى العام للأسعار من p1 إلى p2 عند زيادة كمية النقود من m1 إلى m2، و كذلك انخفاض المستوى العام للأسعار من p2 إلى p3 عند انخفاض كمية النقود من m2 إلى m3، أي هناك علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، وهذا دائما بافتراض ثبات سرعة دوران النقود، وحجم الناتج الوطني، غير أن أزمة 1929 أثبتت عدم صحة التحليل الكلاسيكي لظاهرة التضخم، فخلال هذه الأزمة لم تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ونلمس ذلك من خلال فشل السياسة الأمريكية آنذاك بتشجيع الأفراد على الاقتراض بواسطة زيادة احتياطات البنوك التجارية التي لم تمتص الفائض في كمية النقود الذي أستقر في أيدي الأفراد ولم يتوجه إلى الإنفاق بسبب توقع انخفاض الأسعار. و هكذا أبرزت أزمة 1929 - 1933 عجز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في تفسير الظاهرة. و أبرزت أن النقود تطلب لذاتها كأصل كامل السيولة، و هذا ما لم تعتمد النظرية

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الكلاسيكية مما أفلحها في توجيه السياسة النقدية أبان الكساد الكبير. وكان هذا ما فتح الطريق أمام رواد النظريات الحديثة للإدلاء برأيهم في تفسير الظاهرة.¹

ثانياً: التضخم في النظرية النقدية الحديثة (النيوكلاسيكية).

تعرف بالنظرية الكلاسيكية الحديثة وبتزعمها الاقتصادي " فريدمان " وقد أضفت على التحليل الكلاسيكي عدة تعديلات حيث اعتمدت هذه النظرية على نفس الأسس ويعزى فريدمان أهمية النظرية الكمية إلى الارتباط الوثيق في الغالب بين مستوى الأسعار و التغير الكبير في كمية النقود في الفترة القصيرة وفي هذا الصدد يقول فريدمان «قد لا توجد في الاقتصاد علاقة تطبيقية مثل تلك الموجودة دائماً بين التغيرات في كمية النقود و التغيرات في الأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام في ظل جميع الظروف".

و قد حاولت هذه النظرية تفسير التضخم من وجهة نظرية نقدية من خلال تحليل العلاقة بين المستوى العام للأسعار و عرض النقود، حيث تؤكد أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق حجم الطلب عليها، إلا أنها تبين في الوقت نفسه أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود، وليس عرض النقود. ودالة الطلب على النقود حسب فريدمان تتمثل في عدة متغيرات لخصها في المعادلة التالية:²

$$\frac{MD}{P} = F(Y, Rb, Re, Rm, W, Gp, U)$$

حيث ان:

MD: الطلب على النقود P: المستوى العام للأسعار W: الثروة بكافة أنواعها Y: الدخل الدائم

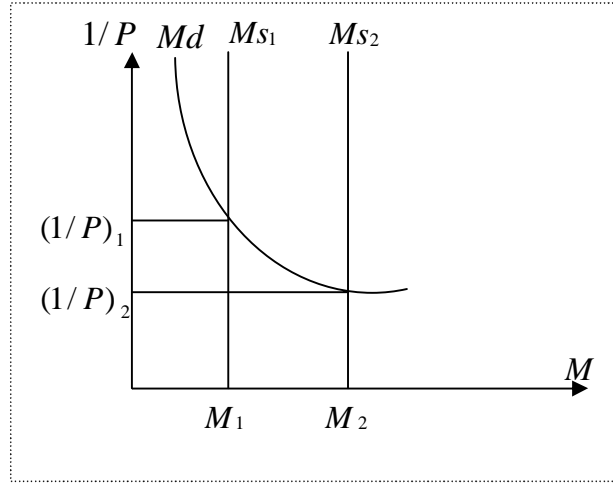
Gp: معدل التضخم Re, Rm, Rb: معدلات الإنتاج الاسمية U: متغير يوضح العوامل الأخرى.

ويمكن توضيح تحليل فريدمان في الشكل التالي:

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص85.

² ناظم مجد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص390.

الشكل رقم 03: العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار



المصدر: ناظم مُجد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 393.

حسب فريدمان فان الشكل يوضح أن الزيادة في عرض النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار إذ تؤدي إلى الزيادة في الأسعار بفرض أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به من دخل، في ظل مستويات سعرية معينة، وسيتصرفون في استبدال أرصدهم النقدية بأصول حقيقية، وذلك يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عنها.¹

الفرع الثاني: التضخم في النظرية الكينزية.

عرفت بالمدرسة نسبة إلى مؤسسها الاقتصادي الإنجليزي "كينز"، ويرى أصحاب هذه النظرية أن التضخم بالطلب يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج الكلي وذلك عند مستوى التشغيل التام.

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على سرعة التداول الداخلية، أي لا يمكن أن تؤدي زيادة ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في كمية النقود، قد ترتفع الأسعار بشك حاد بسبب الزيادة الكبيرة و السريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه.²

¹ . ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 383

² . نفس المرجع السابق، ص 218

الفرع الثالث: التضخم في نظرية ضغط الطلب ونظرية التضخم بالتكاليف.

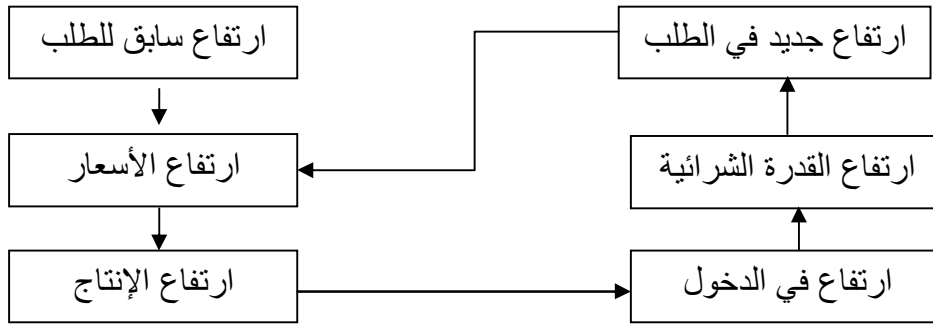
سنتناول فيه كلتا النظريتين بالتفصيل كالتالي:

أولاً: التضخم في نظرية ضغط الطلب.

لا يختلف في تفسير هذه النظرية للتضخم كثيراً عن تفسير النظرية الكينزية، فحسب هذه النظرية فإن التضخم ينشأ نتيجة لزيادة الدخل النقدية للأفراد دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين يحصلون على تلك الدخل، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظراً للحجم المحدود لما هو معروض من السلع والخدمات (حالة الجهاز الإنتاجي غير مرن).

ويمكن التعبير عن هذه الحالة بشكل آخر، فنقول أن التضخم نشأ بسبب زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، فالسبب إذن راجع إلى الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، دون قدرة الإنتاج على تلبية وما يرافق التضخم في هذه الحالة هو النمو في الناتج الداخلي الخام،¹ ويمكن أن نوضح ذلك بالدورة التالية:

الشكل رقم 04: منحنى تفسيري لتضخم الطلب



المصدر: بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الجزائر في الفترة 1967-1992، مذكرة ليل

شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 36.

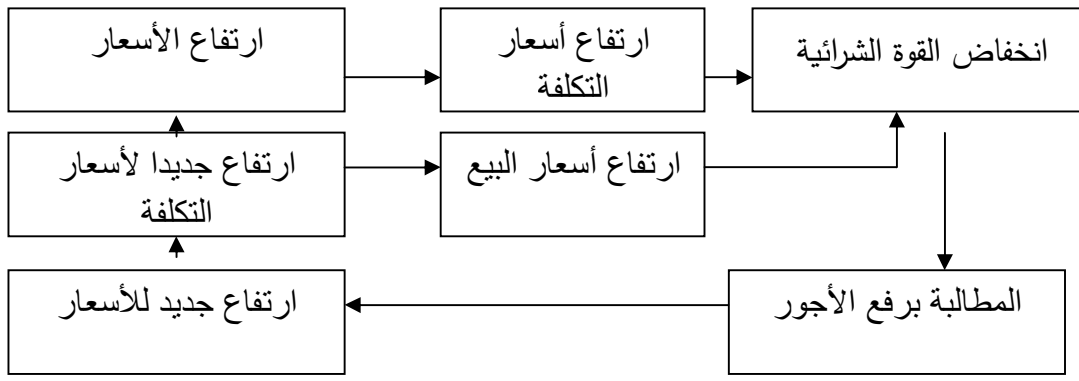
ثانياً: نظرية التضخم بالتكاليف.

يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج وخصوصاً تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاجية العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا

¹ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 74.

التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع. ويؤدي الارتفاع في مستويات الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور الاسمية مما يدفع بالنقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى ما كانت عليه في السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال على نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا يستمر لولب الأجور و الأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف، هذا النوع من التضخم يصاحبه انخفاض في الناتج الداخلي الخام عكس التضخم بالطلب، ويمكن توضيح ذلك بالدورة التالية:¹

الشكل رقم 05: منحني تفسيري لتضخم التكاليف



المصدر: بن عربة بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 41.

المطلب الثالث: مقاييس وسياسات التضخم.

للتضخم عدة مقاييس وسياسات تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: قياس التضخم.

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

أولاً: الأرقام القياسية للأسعار.

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها " عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار "،¹ والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة.² كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لأنها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدة النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد.³ وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إلى وجود ظاهرة تضخم فيه، وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي، حيث أنه كلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة، كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود.

وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يضم أهم المجموعات السلعية مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمشروبات، ومواد الطاقة والبتترول، والمواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع.

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون التمييز بين المناطق سواء مناطق حضر أو ريف، وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة

¹ شافعي مجدي زكي، مقدمة النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969، ص 63-66.

² نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ زغلول فتيحة، تقييم مقاييس التضخم في مصر " بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية

بكلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 1992، ص 20.

يجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناء على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة، والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وإعداد الرقم القياسي لها.

- الرقم القياسي لأسعار التجزئة: يعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداده بالإعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ في الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالإعتماد على الطريقة العينية التي تقوم على إختيار النمط الانفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن هذه الأخيرة لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.¹

- الرقم القياسي الضمني: يعد من أكثر الأرقام استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على سواء، وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد²، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة، فإذا كان ناتج القسمة يساوي 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الأسعار، في حين إذا زاد عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في مستوى العام للأسعار، وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار.

ثانيا: الفجوة التضخمية: نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإنه من الضرورة الإعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستوى الأسعار.³

¹ زغلول فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص125.

² زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها نتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980، ص130.

³ نفس المرجع السابق، ص134.

وتعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب.¹ ويرجع الهدف من خلال حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي، وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في توازن أسواق عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذي تم تلاقيه في المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدره *Ex Ante** *Inflationary Gap* والتي اعتبرها كنتيجة لاختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات.² وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.³

الفرع الثاني: سياسات التضخم.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحدثها التضخم في الاقتصاد يستدعي من السلطات التدخل باتخاذ سياسات مباشرة لتحقيق هدف استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية لوحدة النقد.

تتمثل هذه السياسات المباشرة في مجموعة الإجراءات والوسائل منها ما هو إختياري من خلال تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم وتقليل إنفاقهم الإستهلاكي،⁴ هذه السياسة غير فعالة للأسباب التالية:

¹ الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 239.

² الشبول نايف، التضخم في الاقتصاد الأردني " دراسة تحليلية أسبابه، علاجه وقياسه"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الأردن، 1981، ص 41.

³ الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 239-240.

⁴ بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

- لا يمكن أن يتم تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم على نطاق واسع بشكل إختياري لأن أغلبيتهم ذوي الدخل الثابتة و المنخفضة مما يؤثر على إنفاقهم الإستهلاكي.
 - يصعب إقناع الأفراد في حالة التضخم على الإدخار لأن قيمة النقد في تناقص مستمر.
 - لا يمكن إقناع الأفراد بالإدخار و الإكتتاب الإختياري في السندات الحكومية في حالة إستمرار الأسعار نحو الإرتفاع.
- تتمثل الإجراءات الإجبارية في اللجوء إلى الإدخار الإجباري من خلال الإقتطاع من المصدر الأجر و رواتب العمال، كما أن هناك إجراءات إجبارية أخرى مثل تثبيت الأسعار بالإعتماد على رقم قياسي معين للأسعار في سنة معينة، تتخذ السلطة النقدية وسائل إنكماشية كرفع نسبة الإحتياطي الإجباري و سعر إعادة الخصم إذ إرتفع هذا الرقم عن مستواه في سنة الأساس بغية إعادته إلى مستواه الأول، إلا أن هذا الإجراء لقي عدة إنتقادات أهمها:
- ما هو مستوى العام للأسعار المقصود تثبيته ؟
 - قد يكون التدخل بالتثبيت غير مناسب إذ تحسن مستوى الكفاءة الإنتاجية.
 - صعوبة تحقيق ذلك عمليا في جهاز إقتصادي قائم على المنافسة الحرة.
 - إن هذا الإجراء ظرفي خاص بظروف الأزمات و الحروب و لا يمكن تطبيقه في الظروف العادية.
 - يعتبر هذا الإجراء قيذا أمام حركية النظام الإقتصادي ككل.
 - لا يقضي هذا الإجراء على التضخم بل يحجبه فقط مما يساعد على قيام الأسواق الموازية، أثبت الواقع العملي أن الأسعار إرتفعت في ظل تطبيق هذا الإجراء.
- يقترح الإقتصاديون سياسة تثبيت سعر الأجر النقدي أخرى لضبط التضخم، أي القوة الشرائية لوحدة النقد بالنسبة لخدمات العمال أو ثمن العمل بحيث يصبح هناك رقم قياسي رسمي لسعر الأجر مثل الرقم القياسي للأسعار، لم تطبق هذه السياسة في الواقع العملي إلا أنها مقبولة من الناحية النظرية مع ذلك فهي غير فعالة نظرا لوجود إختلافات كبيرة في سعر الأجر.¹

¹ نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص419.

كما تصب سياسة منح الدعم ضمن السياسات المباشرة لتدخل الحكومة في ضبط التضخم ومحاولة حماية الطبقات و الفئات ذات الدخل الثابت و المحدود من خلال تحمّل فرق أسعار التكلفة مضافا إليها هامش الربح و أسعار السلع الإستهلاكية الضرورية المحدد في إطار سياسة تثبيت الأسعار، هذه السياسة غير مجدية لكونها لا تدع جهاز الأسعار يعمل وفق آليات العرض و الطلب، إلى جانب تحمل الحكومة لعجز موازني دائم يتم تمويله غالبا بزيادة الإصدار النقدي، نفس الشيء ينطبق على منح الإعانات الحكومية التي تساعد على زيادة الدخل و الطلب مما يجعل الاتجاه العام للأسعار يرتفع.

لقد أثبتت هذه السياسات فشلها من الناحية العملية و عدم جدواها في الحد من الضغوط التضخمية، لذلك تعتمد الحكومات في مواجهة هذه الظاهرة على نجاعة وفعالية سياسات أخرى منها السياسة المالية و السياسة النقدية خاصة في الأوضاع التضخمية.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على التضخم.

معدل التضخم يعتبر محصلة لمجموعة من التغيرات التي تحدث في بنية الاقتصاد القومي، وهو بهذا يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية .

المطلب الأول: عرض النقود والعوامل الهيكلية.

سنتناول فيه لعاملين هما:

الفرع الأول: عرض النقود.

تشير العديد من الدراسات التطبيقية، إلى أن التضخم يتسم بطبيعة نقدية ويتضح ذلك من خلال العلاقة الوثيقة بين

متوسط معدل نمو النقود ومتوسط معدل التضخم، حيث العرض من النقود هو أحد أهم العوامل الرئيسية المحددة

للتضخم على المدى الطويل، فعلى سبيل المثال تشير دراسة (swagel و 1995 loungani) لعينة من الدول

النامية والمتقدمة، إلى أن النمو المعروض النقدي أحد المحددات الأساسية للتضخم إلا أنها أشارت أيضا إلى أهمية المؤثرات غير النقدية مثل ارتفاع الأسعار السلع الأخرى (البترولية) والتحركات في معدلات الصرف الاسمية في حدوث التضخم.

وأكدت دراسة أخرى شملت 53 دولة نامية تم تقسيمها جغرافيا على أهمية متغير عرض النقود كمحدد للتضخم، حيث

كان لمعدل النمو النقدي التأثير الغالب في ارتفاع متوسط معدلات التضخم وذلك لعينة دول أمريكا الجنوبية والذي تأثيره

يتراوح ما بين نسبة 6% و 10% من التغيرات التي تحدث في معدل التضخم، وتبدو العلاقة الطردية التي تربط بين

معدل التضخم وعرض النقود من خلال نظرية فيشر، والتي تفترض أن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع أو ينخفض

بزيادة أو نقص كمية النقود. وبالتالي فإن التغير في كمية النقود كمتغير خارجي يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار وبنفس

النسبة.¹

وقد تزايدت أهمية هذه العلاقة في معالجة عرض النقود الى متغير خارجي تحدده السلطة النقدية وتؤدي زيادته الى ارتفاع

التضخم فالعلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدل التضخم علاقة سببية ذات اتجاهين، وهذا معناه من جهة التوسع

¹ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 54-56.

النقدي يزيد من طلب السلع والخدمات وبتالي ارتفاع مستوى الأسعار، ومن جهة أخرى زيادة عجز الحكومة نتيجة زيادة النفقات بمعدل أسرع من الإيرادات.¹

ويعتمد الأثر النهائي لسياسة النقدية على معدل التضخم المحلي على درجة استجابة كل من منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي للتغيرات في عرض النقود، فيؤدي ارتفاع مستوى الأسعار الى انخفاض معدل الأجور الحقيقية، وبتالي زيادة الطلب على العمل من جانب المنتجين في القطاع الخاص بما ينعكس على زيادة العرض الكلي ليقترب من الطلب الكلي. وكذلك يؤدي من جهة الى ارتفاع الأجور النقدية بسبب عوامل سياسية واجتماعية مثل ضغوط النقابات العمال، والتي تؤدي الى ارتفاع التكاليف الإنتاج فيضطر منتجي القطاع الخاص الى تخفيض الإنتاج، وبتالي تأثير النمو النقدي على معدل التضخم كبير.²

الفرع الثاني: العوامل الهيكلية.

يمكن العوامل الهيكلية بأنها العوامل النابعة من البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتمثل الاختلالات في الهياكل الخاصة بالاقتصاد أهم محددات التضخم، فتغير الأسعار النسبية ترجع الى تغير هيكل الاقتصاد القومي.

وهناك اختلاف في سبب الرئيسي في التغيرات النسبية، فالمدرسة الهيكلية في أمريكا اللاتينية ترجعها الى جانب العرض والطلب وتؤكد عن العلاقة بين التضخم والتنمية الاقتصادية وتشير الى اختناقات في القطاعات المختلفة وعجز ميزان المدفوعات كأسباب رئيسية لحدوث تغير الأسعار النسبية خلال عملية التنمية الاقتصادية بما يمثل ضغطا على المستوى العام للأسعار، أما المدرسة الهيكلية الأوروبية فهي ترجع هذه المتغيرات الى جانب العرض فقط حيث تهتم بالتقلبات الهيكلية المرتبطة بنمو الأجور بنفس المعدل في كافة القطاعات مع تفاوت معدلات نمو إنتاجية العمل في هذه القطاعات.

أما التقلبات الهيكلية الناتجة عن النمو غير متكافئ بين الأجور والإنتاجية، وتظهر أهمية تحليل العلاقة بين الأجور والإنتاجية على أساس أن الأجور تمثل أحد عوامل الطلب الكلي في الاقتصاد القومي، بينما تمثل الإنتاجية أهم مكونات العرض الكلي، كذلك زيادة الأجور تعتبر من عناصر التكلفة الإنتاجية، وبتالي زيادة الأجور دون زيادة الإنتاجية تؤدي الى ارتفاع مستوى العام للأسعار من جانبين، زيادة الأجور تؤدي الى زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب الكلي. ومن جانب آخر تؤدي الى زيادة تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة من الناتج.

¹ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 54-56.

² نفس المرجع السابق، ص 56.

مما سبق يمكن القول بأن العوامل الهيكلية لها تأثير سلبي على التضخم.¹

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي و هيكل أسعار الفائدة.

سنستطرق فيه لعاملين هما:

الفرع الأول: النمو الاقتصادي (النمو في الدخل الحقيقي).

يرتبط معدل التضخم عكسياً بالدخل الحقيقي حيث يؤدي النمو في الدخل الحقيقي إلى انخفاض معدل التضخم، ويمثل معدل الفائدة القناة التي يمر عبرها هذا الأثر، حيث تؤدي الزيادة في الدخل الحقيقي إلى ارتفاع الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط . ولكي يتحقق التوازن في سوق النقود بعد ارتفاع الطلب على النقود فإن معدل الفائدة لا بد أن يرتفع، هذا الارتفاع في معدل الفائدة من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي تخفيض الطلب الكلي، إضافي إلى ذلك فإن انخفاض الاستثمار يؤدي إلى حدوث انخفاض في دخول مختلف عناصر الإنتاج وتكون النتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الذي ينعكس على انخفاض في الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم.

وعند تحليل العلاقة بين معدل التضخم والنمو نجد أنها علاقة سببية ذات اتجاهين، حيث يؤدي إلى خفض مستوى الناتج في اقتصاد ما عن طريق خفض كفاءة استخدام عناصر الإنتاج أو إعاقه الاستثمار في رأس المال المادي والبشري.²

الفرع الثاني: هيكل أسعار الفائدة.

في إطار تحليل هذه العلاقة نجد حجتين متعارضتين، تشير الأولى إلى أن الزيادة في معدلات الفائدة من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. ويظهر ذلك في جانبين الأول في تأثير معدلات الفائدة على تكاليف الاستثمار فينعكس على ارتفاع مستوى الأسعار بما يمثل التضخم من جانب النفقة، كذلك يفترض كمية النقود ثابتة تؤثر على المعدلات الأعلى للفائدة إلى تخفيض الأرصدة النقدية المرغوبة لدى الأفراد. وبالتالي فإن ارتفاع معدلات الفائدة بشكل غير مباشر إلى خلق عرض نقدي يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار.

¹ رشا عبد العزيز، مرجع سبق ذكره ص ص56.

² نفس المرجع السابق، ص ص58-60.

أما الحجة الثانية، فتشير الى انخفاض معدلات الفائدة تؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم. فمن جهة، يشجع انخفاض معدلات الفائدة على حدوث زيادة كبيرة في حجم الائتمان المصرفي، وبالتالي زيادة كبيرة في عرض النقود بما يدفع الأسعار نحو الارتفاع وذلك في ظل وجود كمية كبيرة من النقود وكمية أقل من أقل من الناتج من السلع والخدمات، ومن ناحية يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة الى تخفيض الاستثمار، ومنه خفض جزء من الطلب الكلي إضافة الى خفض الإنفاق الاستثماري الذي ينعكس على انخفاض دخول مختلف عناصر الإنتاج، وتكون النتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.¹

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي، فجوة الناتج والعجز المالي.

سنطرق فيه لثلاثة عوامل كالتالي:

الفرع الأول: استقلالية البنك المركزي.

ان زيادة استقلالية البنك المركزي، يمكن أن تؤدي الى تخفيض معدل التضخم، ويرجع ذلك الى أن من بين مهام البنك المركزي الى المحافظة على استقرار الأسعار، وكذلك زيادة استقلالية البنك المركزي قد تؤدي الى تشجيع انخفاض التضخم، وتخفض العلاقة قوة هذه العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم خاصة في الدول النامية، حيث أثبتت دراسة أن متغير استقلالية البنك المركزي أقل ارتباطا بالتضخم، كما كان غير معنوي التأثير على معدل التأثير خلال فترة الدراسة. إضافة الى ذلك، فإنه قد لا تأخذ الارتباط بين التضخم واستقلالية البنك المركزي وكافة جوانب التفاعل بين البنك المركزي والحكومة، خاصة إذا تعرضت قدرة البنك المركزي على متابعة تحقيق هدف خفض التضخم لقيود شديدة، وذلك إذا كان العجز المالي يتطلب تمويلًا نقديًا.²

الفرع الثاني: فجوة الناتج (الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع أو المحتمل).

تشير دراسة (swagel و 1995 loungani) التي تمت على عينة 62 دولة منخفضة ومرتفعة الدخل خلال الفترة 1973 - 1994 الى أن فجوة الناتج تمثل نسبة كبيرة من تحركات التضخم متوسطة وطويلة المدى في الدول الصناعية، حيث يؤدي حدوث زيادة غير متوقعة في فجوة الناتج الى حدوث انخفاض ذو مغزى إحصائي وطويل المدى في معدل التضخم، ويشير ذلك الى تغيرات مستمرة في الناتج المحتمل مثل تغير الإنتاجية والابتكارات التكنولوجية، ويختلف الأثر اختلافا كبيرا بين الدول.

¹ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص60.

² نفس المرجع السابق، ص63.

الفرع الثالث: العجز المالي.

يتوقف أثر العجز المالي على معدل التضخم المحلي على الطرق المستخدمة في تمويل هذا العجز، ويمكن النظر الى العلاقة السببية بين العجز المالي والتوسع النقدي والعملية التضخمية من خلال التعرف على الاختبارات المتاحة لتمويل العجز المالي في الموازنة الحكومية. حيث يمكن استخدام الائتمان المحلي الممنوح من البنك المركزي للحكومة، أو من خلال صافي المديونية الخارجية للحكومة، أو استخدام رصيد السندات الحكومية التي يمتلكها الأفراد، وتعتبر الطريقة الأخيرة للتمويل أي إصدار سندات بقيمة العجز هي الخيار الأفضل لأنه تمويل غير تضخمي، إذ يترتب على بيع هذه السندات تحويل جزء من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص الى القطاع الحكومي، وبالتالي ينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري في القطاع الخاص بمقدار مساوي لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، ومن ثم فإن الحكومة إذا ما أعادت إنفاق حصيلة بيع هذه السندات فإن مستوى الطلب الكلي لن يتغير ولن ترتفع الأسعار.¹

¹ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص63.

المبحث الثالث: تأثير أنظمة سعر الصرف على التضخم.

خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات، جعل نظام بروتن وودز لأسعار الصرف المربوطة السيطرة على التضخم بمثابة أداة من أجل تحقيق استقرار الأسعار في بلدان العالم، حيث أن هذه المعدلات لا تنحرف عن معدلات الولايات المتحدة، ولكن بعد سقوط هذا النظام قامت البلدان النامية بربط أسعار صرفها بعملة بلد يكون فيه معدل التضخم منخفضاً.

المطلب الأول: علاقة التضخم بأسعار الصرف.

فهناك علاقة وثيقة بين دور سياسة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية وبين نوعية الأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها، ففي الدولة المتقدمة يحدد هدف استقرار مستويات الأسعار ومحاربة التضخم كأهم أهداف السياسة النقدية، لذلك يتضاءل دور سعر الصرف في هذه الدول كأداة مباشرة لحساب أدوات أخرى كعرض النقد مثلاً، في حين تسعى الدول النامية والتي تعاني من اختلالات هيكلية إلى استخدام سعر الصرف كأداة رئيسة لمواجهة مثل هذه الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

الفرع الأول: علاقة التضخم بالعرض النقدي وسعر الصرف.

العلاقة بين نظرية تعادل القوة الشرائية والتضخم تأخذ بعين الاعتبار تطور الكتلة النقدية على اعتبار أن تغير الأسعار في الخارج يمكن أن يحدث أيضاً تغيراً في الأسعار الداخلية في المدى القصير، مع ثبات سعر الصرف الحقيقي في حالة مراعاة وتحقيق نظرية تعادل القوة الشرائية.

يعتبر عرض النقود أحد المتغيرات المفتاحية التي تسمح بالتعرف على سلوك سعر الصرف في الاقتصاديات المفتوحة حسب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، تكون قيمة سعر الصرف بدلالة عرض النقود، فترتفع عندما تنخفض الكتلة النقدية وتنخفض في الحالة المعاكسة. بينما العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم توضح أن انخفاض عرض النقود يحدث أيضاً انخفاض معدل نمو الأسعار، والذي يترجم بتباطؤ في معدل التضخم الآلية التي تربط عرض النقود وسعر الصرف تفسر أولاً بشرط تعادل أسعار الفائدة، وتسمح مقارنة الأصول بفهم النظرية الكامنة وراء شرط أساس التوازن، التي تشير إلى أن التوازن في سوق الصرف يتحقق إذا كانت الودائع بمختلف العملات تقدم نفس معدل العائد. وبالتالي فإن أفضل عائد على الودائع بالعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع تقويم العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، التوازن في معدلات العائد

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

يسمح بالحصول على التوازن في سوق العملات. تشير هذه الوضعية إلى تحقق تعادل أسعار الفائدة، تعادل القوة الشرائية.

يكون التضخم وأسعار الصرف في صميم السياسات العامة التي يهدف إلى استقرار الاقتصاد الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار، القدرة الشرائية، البطالة، والقدرة التنافسية والتوازن.¹

فالزيادة في العرض النقدي وثبات العوامل الأخرى، تؤثر على أسعار الصرف وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:²

- يترتب على التوسع النقدي تخفيضا مباشرا في سعر الصرف.

- يترتب على التوسع النقدي، ارتفاع في المستوي العام للأسعار، نتيجة التعديلات التي تحدث في سوقي الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف، وهذا يشير إلى أن سلوك كل من المستوي العام للأسعار وسعر الصرف قد يكونا متناسقين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأول المباشر.

- الأثر المباشر لسعر الصرف على التضخم المحلي، حيث أن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلى الطلب الكلي.

ان الأصول المالية المقيمة بالعملة المحلية بديل كامل للأصول المقيمة بالعملة الأجنبية، وبالتالي يزيد سعر الفائدة على الأصول المالية المحلية عن سعر الفائدة في الخارج بمقدار المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة، وسعر الصرف قصير الأجل دالة في مستوي الأسعار قصير الأجل في ظل مستوى معين للأسعار طويل الأجل ومستوي معين لسعر الصرف طويل الأجل. فارتفاع المستوي العام للأسعار يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ويرتفع سعر الصرف قصير الأجل للعملة المحلية.

ويقترّب الاقتصاد من التوازن طويل الأجل عند سعر الصرف طويل الأجل ومستوى الأسعار طويل الأجل، بدرجة أسرع، كلما انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة وارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعرية للإنتاج الكلي المحلي.

¹ Dernburg T, « Global macroeconomics », Harper & Row Publisher, Now York ,1989, P17.

² جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 210.

الفرع الثاني: انتقال تغيير أسعار الصرف إلى مستوى الأسعار.

يعرف (pass-through) على أنه الدرجة التي على أساسها تنتقل التقلبات في أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في البلد، حيث يمثل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها، فيقصد بانتقال آثار سعر الصرف Exchange Rate Pass- Through بالتغيير أسعار السلع المستوردة والمصدرة تبعاً للتغيير في أسعار الصرف.¹

إلا أن وجود أثر مرتفع pass-through في نماذج استهداف التضخم يحدث الكثير من الصعوبات لأنه يمكن أن يقوض من مصداقية السلطات النقدية خاصة في حالات الإخفاقات المتكررة في الوصول إلى النطاقات المستهدفة لمعدلات التضخم المعلن عنها مسبقاً. هذه الوضعية إذن قد تجبر البنوك المركزية على الحد بانتظام من تقلبات سعر الصرف لمنع خطر الفشل المتكرر في الوصول إلى الهدف التضخمي وللحيلولة دون انفجار معدلات تضخمية مرتفعة.

1 - العوامل المفسرة لانتقال تغيير أسعار الصرف إلى مستوى الأسعار.

أظهرت الدراسات التجريبية أنه في حالة الاقتصاد المنفتح على الخارج، تنتقل التغيرات في أسعار الصرف في معظم الحالات، بشكل جزئي ومتأخر زمنياً إلى الأسعار المحلية. فرضية انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية كان لها النصيب الوافر في الأدبيات الاقتصادية وسياسات البنوك المركزية من جراء نتائج تأثيره على انتقال الصدمات الخارجية والمحلية إلى الاقتصاد المحلي.

تشير درجة انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية إلى وجود صلة بين التغيير في سعر الصرف والأسعار المحلية هذا من ناحية، وإلى إقبال مؤسسات الأعمال على تغيير أسعارها استجابة للتغيير في أسعار الصرف وما لذلك من تداعيات على تنافسية المنتجات المحلية الموجهة إلى التصدير من ناحية أخرى. من هذا المنظور تتأثر درجة انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية بعدة عوامل أهمها ما يلي:

- هيكل ومستوى المنافسة في أسواق السلع، نظرية " قوى السوق " نصت على أن انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يكون جزئياً، إذا كان الطلب المحلي مرناً جداً. في أغلب الأحيان تكون الشركات الأجنبية التي تسعى إلى الحفاظ على حصتها في السوق، مجبرة على استيعاب وامتصاص تقلبات أسعار الصرف وقبول أرباح حدية منخفضة. في بنية سوق غير تنافسية، وعلى الرغم من أن انخفاض سعر الصرف يزيد من تكلفة المنتجات الوسيطة في هذه الوضعية،

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

يمكن للشركات غير تنافسية اختيار الاستيعاب الجزئي أو الكلي لارتفاع تكلفة الإنتاج مما يقلل من درجة انتقال تغير أسعار الصرف إلى أسعار الاستهلاك.

-تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يتم تحديده عن طريق نسبة الشركات الأجنبية المتواجدة في السوق المحلي مقارنة بالشركات المحلية.¹

-**البيئة التضخمية:** يكون الأثر على التضخم ضعيفاً في ظل وجود سياسة نقدية ذات مصداقية، في الواقع في ظل مصداقية وفعالية السياسة النقدية في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، يجب أن يقود ذلك الشركات إلى توقع عدم استمرار أي صدمة سلبية في سعر الصرف على التضخم وكنتيجة لذلك فإنها لن تنعكس مباشرة في أسعار هذه الشركات.

-**النشاط الاقتصادي:** في فترات زيادة النشاط الاقتصادي، يقدم المتعاملون الاقتصاديون على تمير بسهولة إلى أسعارهم الزيادة في التكاليف المرتبطة بانخفاض قيمة العملة المحلية. العكس يكون صحيحاً أيضاً ، في بعض حالات الانخفاض الحاد لا يعني بالضرورة الزيادة في الأسعار المحلية، لأنه إذا كان الاقتصاد في حالة ركود، فإن الشركات لا تصحح أسعارها تناسباً مع ارتفاع التكاليف.²

-**سعر الصرف الحقيقي:** المغالاة في قيمة العملة المحلية تعد إحدى العوامل الهامة التي تتسبب في الانخفاض المستقبلي في قيمة هذه العملة. عندما يعتبر الانخفاض هو التصحيح الطبيعي لهذه المغالاة وللارتفاع الأولي في سعر الصرف فسيجد هذا الأخير وضعيته التوازنية، إذن انخفاض العملة في هذه الحالة لا ينتج عنه أي أثر تضخمي. بينما نشهد فقط التغير في الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة وغير قابلة للتجارة، دون حدوث ارتفاع عام في كل الأسعار، غير أنه إذا كان الانخفاض في قيمة العملة بشكل مفرط متجاوزاً القيمة الضرورية. للوصول إلى القيمة التوازنية لسعر الصرف، فإن ذلك ينتج عنه بشكل أكيد أثراً تضخمية.³

-**درجة الانفتاح:** درجة عالية في الانفتاح الاقتصادي يترتب عنها درجة مرتفعة في حساسية الاقتصاد للتغيرات في أسعار الصرف هذا من ناحية، ووفقاً لنظرية المصدقية من الممكن أن نشهد علاقة سلبية بين التضخم والإنتاج من ناحية

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص186.

² نفس المرجع السابق، ص189.

³ نفس المرجع السابق، ص190.

أخرى، البحث عن ترسيخ المصدقية في الاقتصاد المفتوح، يجب أن يقود إلى معدلات تضخمية ضعيفة في البلدان الأكثر انفتاحاً على الخارج.¹

- نظام سعر الصرف: في ظل نظام سعر الصرف المرن، درجة ضعيفة من انتقال تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية يسمح بالتحكم في التضخم، على اعتبار أنه يوفر حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية مع ضمان استقلالية أكبر في السياسة النقدية، بينما في حالة وجود نظام سعر الصرف الثابت، فإن أي إجراء يؤدي إلى استقرار معدلات التضخم، سيتبع ويترجم بتقلب في مستويات الإنتاج.²

ويكون ذلك بفعل تعرض الدول المتبينة لنظام سعر الصرف الثابت يوماً بعد يوم إلى تقلبات في تدفقات رؤوس الأموال.

2- نظام التثبيت النقدي الجمعات النقدية كاستهدافات وسيطة:

في أعقاب اختيار أسعار الصرف الثابتة لبروتن وودز، أين كان يتم التحكم في التضخم في الولايات المتحدة انطلاقاً من التثبيت واستقرار الأسعار، فقد جعل التحول نحو الأنظمة العائمة البنوك المركزية في الدول الصناعية في حاجة إلى ركيزة جديدة لضمان استقرار الأسعار المحلية. يرتكز نظام الربط الاسمي على تبني مجمع نقدي كركيزة اسمية، وتكون هذه السياسة النقدية فعالة عندما تتصاحب بأسعار الصرف المرنة، حيث تسمح للسلطات النقدية بمواجهة الصدمات المحلية ويتطلب ذلك وجود علاقة مستقرة بين المجمع النقدي المستهدف بمستوى الهدف الوسيط والهدف النهائي للسياسة النقدية (التضخم والنمو النقدي).³

تزود سياسة التثبيت النقدي السلطات النقدية ببعض الإيجابيات، أولاً، يسمح للسلطات النقدية بامتصاص آثار الصدمات، خاصة من خلال تعديلات سعر الصرف. ثانياً، الانحرافات في القيمة النقدية بالنسبة للقيمة المستهدفة في التثبيت النقدي يتم الكشف عنها بسهولة، كما يكون في مقدرة الأعوان الاقتصاديون تفسير ببساطة الانحرافات بين الانجازات وتقديرات المجمع النقدي، حيث يكون هؤلاء على اطلاع بنواي ورغبات البنك المركزي فيما يتعلق بالتضخم.

تلعب النقود في إستراتيجية الاستهداف النقدي دور الأداة في عملية اتخاذ قرارات السياسة النقدية عن طريق استخدامها كهدف وسيط. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تحديد قيمة مرجعية من قبل السلطات النقدية فيما يخص مستوى

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص191.

² نفس المرجع السابق، ص192.

³ نفس المرجع السابق، ص194.

نمو المجمع النقدي المستهدف يتسق مع استقرار الأسعار في المدى المتوسط. من حيث المبدأ، انحراف المجمع عن القيمة المرجعية يستدعي ذلك التصحيح النظامي من جانب البنك المركزي، هذا التصحيح قد لا يكون فورياً، ولكن في ظل وجود التوقعات العقلانية، يتوقع المتعاملون تدخل السلطات في المستقبل، الشكل التالي يعبر عن آلية عمل إستراتيجية الاستهداف النقدي.

يقدم الاستهداف النقدي ميزتين رئيسيتين، مقارنة باستهداف سعر الصرف، حيث تسمح هذه الإستراتيجية للبنك المركزي بإتباع سياسة نقدية مستقلة وكذلك اختيار هدف تضخمي قد يختلف عن البلدان الأخرى ويتسق مع خصائص الاقتصاد. يسمح الاستهداف النقدي بعد ذلك، للسلطات النقدية بالأخذ بعين الاعتبار الأهداف الداخلية وردود الفعل استجابة للصدمات الخارجية. هذه الإستراتيجية هي أيضاً بسيطة التنفيذ والإدارة، لأن المعلومات عن الوصول إلى تحقيق الأهداف أو إخفاق الهدف النقدي تكون متاحة مع تأخير محدود نسبياً، هذه الميزة ناتجة عن الإمكانية السريعة في الحصول على المعطيات عن المجمعات النقدية وعلى نشر هذه المعطيات بشكل منتظم ومتكرر.¹

وبالرغم من ذلك إستراتيجية الاستهداف النقدي تشوبها بعض السلبات التي تتمثل:

- * في ضرورة وجود علاقة مستقرة وقوية بين المتغيرة المستهدفة (التضخم) والهدف الوسيط (المجمع النقدي)، في الحالة المعاكسة، لا يعطي النتائج المرجوة منه، وقد يقود إلى اتخاذ قرارات خاطئة وقيادة سياسة نقدية مع تقلبات قوية في الإنتاج، التضخم وأسعار الفائدة .
- * يجب على البنك المركزي بعد ذلك، أن يراقب بحزم وبشكل تام الكتلة النقدية المتداولة. مثل هذه الوضعية تحد بشكل معتبر من فعالية الاستهداف النقدي.
- * يظهر أن الاستفادة من الاستهداف النقدي من الناحية النظرية عملية سهلة المنال، بينما الواقع يشير إلى غير ذلك، للوصول إلى توفير وخلق المعلومات الضرورية لقيادة السياسة النقدية انطلاقاً من المجمعات النقدية المستهدفة، يجب أن يرتبط الهدف الوسيط ارتباطاً قوياً بالهدف النهائي. كما يجب على البنك المركزي بعد ذلك أن يكون قادراً على اختبار ومراقبة آثار الإعلانات والبيانات التي ينشرها على التوقعات التضخمية لدى الأعوان الخواص.

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 194.

4- سعر الصرف كمشيت اسمي في برامج محاربة التضخم:

مع أن معظم الدول انتهجت، في منتصف السبعينات، سياسة سعر الصرف المرن، فقد ظلت بعض دول الأسواق الناشئة والانتقالية، تعتمد سياسة سعر الصرف الثابت كمتغير وسيط للتحكم بمعدلات التضخم. فقد عانت العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم الجامح والمستمر لفترات طويلة. حاولت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته.

وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمشيت بمثابة برامج لمحاربة التضخم، والتي تحتوي على مسار معلن عن حدود تغيرات أسعار الصرف الاسمية في ظل هذا النظام يكون هدف التثبيت هو سعر الصرف بشكل عام بالنسبة لعملة قوية ذات تضخم منخفض يدمج صندوق النقد الدولي في سنة 2004، في هذه المجموعة، الدول التي تتبنى أنظمة الصرف الثابتة المتمثلة في الترتيبات الثابتة التقليدية بدون أو مع مجال أفقي والربط الانزلاقي مع أو بدون مجال أفقي. هذه الترتيبات تركز على الالتزام الكامل للسلطات النقدية بالدفاع عن أسعار الربط بتسيير احتياطات الصرف وتحتفظ السلطات النقدية بسعر صرف أو المجالات المعلنة. تم تطبيق هذه البرامج في دول جنوب أمريكا ذات التضخم العالي ودول جنوب شرق أوروبا، التي تعرف بالدول ذات الاقتصاديات الانتقالية والتي شهدت موجة تضخم بعد انهيار أنظمة الاقتصاد المخطط. تجربة هذه الدول والتي تعدت فيها معدلات التضخم نسبة 100% قبل تطبيق البرنامج، تدل على نجاعة استعمال سعر الصرف كمشيت اسمي لتخفيض معدلات التضخم. وقد نجحت كل البرامج في تخفيض معدلات التضخم من مستويات المرتفعة. وبعد تطبيق هذه البرامج فإن أثر التثبيت لسياسة سعر الصرف على الأسعار والتوقعات، يسمح بتخفيض التضخم بسرعة كبيرة، وفي السنة الثالثة من البرامج فإن التضخم ينخفض إلى أرقام العدد الواحد، حتى في حالات إلغاء تعهد سياسة سعر الصرف المعلنة، فإن التضخم يبقى أقل من مستويات ما قبل البرنامج. إن تخفيض التضخم في برامج سعر الصرف كمشيت اسمي يصطحبه ارتفاع النمو بشكل سريع،¹ من الممكن أن يكون ذلك راجعاً لتوقيت البرامج، كتطبيقها بعد سنوات من الانكماش وليس لأثار العرض والطلب المتضمنة في هذه البرامج. بالإضافة إلى تزامن هذه البرامج مع إصلاحات هيكلية عميقة، لكن هذا يتفق مع التجربة السابقة لهذه البرامج حيث أن برامج التعديل بأسعار الصرف كمشيت اسمي تكون توسعية.

والإقبال المكثف على اختيار الربط الاسمي لسعر الصرف على حساب النقود في مكافحة التضخم، يعتبره بسيط الفهم ، لأن سعر الصرف كأداة لمحاربة التضخم تظهر كل من **Guidotti** و **Vegh** بأنها " بسيطة، جذابة وفعالة " فيما

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

يخص بساطة هذه الأداة وبشكل خاص في الاقتصاد الصغير والمنفتح على الخارج، مراقبة تغير سعر الصرف يسمح بالتدخل بشكل مباشر للتأثير على القدرة الشرائية والذي بدوره يضمن استقرار الأسعار خلال فترة كافية من الزمن، حيث أن الربط بعملة قوية لبلد يعرف معدلات تضخمية معتدلة ومستقرة يسمح باستقرار أسعار السلع القابلة للتداول، كما يسمح كذلك باستغلال واستخدام نظام سلم وتقيس المستوى العام للأسعار على المنتجات المحلية بالاستناد على سعر الصرف، باستخدام آلية تخفيض العملة المحلية حيث يؤدي تثبيت سعر الصرف إلى إيقاف التضخم المزمع.¹

كما تعتبر هذه الأداة جذابة، لأنها بسيطة التطبيق وتتميز بسهولة المتابعة والفهم لدى الجمهور وبالتالي تحقيق المصدقية، ويصبح سعر الصرف ركيزة اسمية واضحة للتوقعات التضخمية بشكل عام يتوقف الاختيار بين سعر الصرف وعرض النقود كأداة و ركيزة اسمية على درجة مراقبة هذه الأداة.

وفي الأخير فيما يخص الفعالية وبما أن درجة من المصدقية تعتبر أساسية وبالغة الأهمية في نجاح القضاء على التضخم، الربط بعملة أجنبية قوية لبلد يسجل معدلات تضخم ضعيفة يجب أن يسمح للسلطات المحلية بالوصول وبطريقة سريعة في مكافحة التضخم الضرورية لنجاح الإجراءات المستقبلية. ومن ناحية أخرى إستراتيجية استهداف سعر الصرف تشكل بالنسبة للسلطات العامة وسيلة لتحسين المصدقية من خلال تمرير إلى الأعوان الخواص إشارات قوية وواضحة حول رغبات وتفضيلات السلطات فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية.

1- تحديد قيمة مستهدفة للتضخم. واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات، مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين، هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم. وقد استندت تلك السياسة إلى فرضية القدرة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة وبأن هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات وتلك الأهداف.

ويرجع تعثر هذه السياسة إلى سببين: الأول أن التناقض بين تلك الأهداف، يخلق حالة من عدم اليقين لدى الجمهور والعملاء في الأسواق بشأن أي منها له الأولوية في التحقيق. ما يؤدي بالتالي إلى عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه خصوصا فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه في الأوقات العصيبة التي تحتاج إلى بناء الثقة لدى عملاء السوق.

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 199.

أما السبب الثاني يرجع إلى أن المتغيرات الوسيطة مثل معدل نمو القاعدة النقدية أو أسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها وتأثيرها على كل من معدل نمو الناتج القومي ومعدل التضخم من وقت إلى آخر.¹

إن حالة الاختلال الاقتصادي وضياع فرص الاستقرار تضع البنوك المركزية من خلال اختيارها للسياسة النقدية الملائمة أمام مسؤوليتها المباشرة في تحقيق أهدافها الرئيسية في خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة العملة. ومن المعروف أن هناك إستراتيجية واسعة تتبناها البنوك المركزية عادة عندما تستخدم أدواتها للسيطرة على التضخم، تتمثل في بناء سياسة مباشرة على هدف نهائي محدد وواضح استهداف التضخم (ويكون الهدف هنا مركزاً عادة على التضخم المستقبلي وذلك بسبب التأخر الزمني بين المتغيرات في السياسة النقدية وتأثيرها في التضخم وفي هذه الإستراتيجية يتم تغيير أدوات السياسة استجابة للتغيرات المتعددة على جانبي العرض والطلب في الاقتصاد بدلاً من جانب واحد.

فتتم مراقبة أسعار الأصول والتوقعات التضخمية والناتج الحقيقي ونمو الائتمان والأجور فضلاً عن النمو النقدي وسعر الصرف، ولا شك أن هذه المعلومات كثيراً ما تكون ملخصة ومتضمنة في التوقعات التضخمية فيؤدي توقع التضخم في هذه الإستراتيجية دور الهدف الوسيط. ويكون الهدف الوسيط للسياسة النقدية إما مؤشراً للسيولة أو مؤشراً سعرياً (مثل معدل الفائدة قصير الأجل).²

لقد بات متفقاً عليه أن تأثير التضخم المرتفع على الاقتصاد هو تأثير سلبي على المدى البعيد، ذلك أن دراسات عديدة وحديثة شملت عدداً كبيراً من البلدان، وعلى مدى أكثر من عشر سنوات توصلت إلى أن التضخم المرتفع وخصوصاً إذا تراوح بين (10 - 20 %) في السنة يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي إن تبنى أي بلد سياسة استهداف التضخم تتطلب توافر مطلبين أساسيين، أولاً وجود بنك مركزي مستقل يكون في مقدوره رسم وتسيير السياسة النقدية بدرجة من الاستقلالية هذا لا يعني بالضرورة أن يكون البنك المركزي مستقلاً تماماً وإنما تكون السلطات النقدية قادرة على تعديل بجرية أدوات السياسة النقدية باتجاه تحقيق بعض الأهداف.

إن التحرك نحو مرونة سعر الصرف يعد إذن ضرورة من ضرورات استهداف التضخم غير أن توقيت هذا التحرك وسرعته يجب أن تأخذ عملية تحرير الحساب الرأسمالي للبلد بالحسبان. هذا وإن ترافق تبنى استهداف التضخم مع استهداف سعر الصرف اسمي ما يزال محل جدل وخلاف

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² نفس المرجع السابق، ص 203.

فيرى المؤيدون أنه ممكن، طالما أن هناك التزاما من قبل السلطات بأن الأولوية ستعطى لاستهداف التضخم إذا ما ظهر أي تعارض بين الهدفين. بل يذهب آخرون إلى اعتبار أن ذلك سيكون مفيدا لأنه يؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بالتزام السلطات بهدف التضخم من خلال تأكيدها على أن استقرار الأسعار سيكون في طبيعة أولوياتها في حالة حدوث تعارض بين الاثنين. بينما يذهب المعارضون إلى اعتبار أن ذلك صحيح نظرياً فقط، أما في التطبيق فإن المشكلة تبرز عندما يتعرض سعر الصرف للضغط. ففي هذه الحالة إما ستعتمد السلطات إلى تعديل أدواتها للحفاظ على هدف سعر الصرف أو السماح له بالتحرك إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل استهداف التضخم، وكلا الإجراءين يرسلان إشارة غير صحيحة للجمهور ولن يزيدا ثقته بالسلطات، وبالتالي فإن أكثر الطرق ضمانا وأمنا للقضاء على هذه المشاكل.¹

عندما يكون استهداف التضخم هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، هو تجنب السلطات لأي الالتزام باستهداف سعر الصرف الاسمي سواء من حيث مستواه المرغوب أو المتوقع أو من حيث مساره الزمني.²

المطلب الثاني: تأثير طبيعة أنظمة سعر الصرف على التضخم.

من الأهمية الفائقة، لدى الإقدام على الاختيار السليم لنظام سعر الصرف، أن يكون هناك قدراً من الدليل التجريبي على الأداء الاقتصادي لمختلف أنظمة أسعار الصرف وقد قدمت عدة دراسات على نطاق واسع في السنوات الأخيرة يهدف إلى كشف النقاب عن نظام سعر الصرف الذي يكون له أفضل أداء اقتصادي بشكل عام، وبالخصوص بحث تأثير مختلف أنظمة أسعار الصرف على التضخم وإلى وقت قريب، كانت أنظمة الربط من أكثر الأنظمة فعالية في مكافحة التضخم بالمقارنة مع الأنظمة الوسيطة والعائمة فازدادت بموجب ذلك عملية الاتجاه نحو تبني أنظمة الصرف الثابتة خاصة في الدول الناشئة والنامية إلى غاية التسعينيات وما شهدته من تحولات وأزمات مالية، فأدى ذلك إلى تغيير الاتجاه نحو تبني أنظمة التعويم حيث قد لقيت أنظمة التعويم أيضاً الكثير الدعم في الأعمال النظرية بشأن المصدقية والاتساق مع الوقت ويتسق تصميم مجموعة من السياسات المحلية التي تؤدي إلى تخفيض التضخم وإلى توقعات طويلة الأجل بتضخم متدني المستوى مع الاستقلال النقدي الذي يقترن بأسعار الصرف العائمة. ويمثل إنشاء مصارف مركزية مستقلة (مستقلة عن تمويل العجزات المالية) ووضع أهداف لتخفيض التضخم في عدد من البلدان المتقدمة إستراتيجية محلية للالتزام المسبق.

¹ جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² نفس المرجع السابق، ص 204.

وأمام ضرورة الحكم على كفاءة نظام على حساب نظام آخر في التأثير على تخفيض التضخم، تظهر أهمية دراسة ومقارنة المردودية الاقتصادية لمختلف الأنظمة فيما يتعلق بالتضخم. تتناول بداية المبحث تبيان أهمية أنظمة أسعار الصرف الثابتة في مكافحة التضخم، ثم نشرع بعد ذلك في دراسة المردودية التضخمية في أنظمة مجالس العملة والدولة، كما سنقوم بعرض تأثير أنظمة أسعار الصرف العائمة على التضخم، وتتمه لهذا المبحث نتطرق إلى مقارنة المردودية التضخمية بين أنظمة أسعار القطبية والأنظمة الوسيطة في الدول النامية.

الفرع الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة و مكافحة التضخم.

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت تقليدياً الأفضل في مكافحة التضخم من نظام المرن، من بين الدراسات التجريبية التي تخصصت في الموضوع، نجد تلك المقدمة من قبل (Aziz و Caramazza، 1998) التي أشارت إلى أن التضخم بانتظام أكثر ضعفاً وأكثر استقراراً في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت، مقارنة بالأنظمة العائمة، مع الإشارة إلى أن هذا الاختلاف في المردودية قد تراجعت أهميته منذ بداية سنوات التسعينات.¹

التفسير الأهم لأفضلية مردودية نظام سعر الصرف الثابت مقارنة بمردودية الأنظمة العائمة في مكافحة التضخم، يكمن القاعدة التنظيمية الانضباط النقدي التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت، حيث أن الدول المتبينة لهذا النظام تعرف نمواً ضعيفاً في الكتلة النقدية (عرض النقود) التي تترجم أثر القواعد التنظيمية والمصادقية التي تحدثها هذه الأنظمة، هذا إلى جانب أن تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد من ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية، ويجفز على زيادة الطلب على العملة الرغبة في (الاحتفاظ بالنقود بدلاً من إنفاقها) عند مستوى معطى للعرض النقدي، مما يساهم في المحافظة والإبقاء على معدلات تضخمية ضعيفة.

الجمع بين هاتين الميزتين يتمخض عنه تباطؤ وتسجيل معدلات ضعيفة في سرعة دوران النقود والانخفاض السريع في أسعار الفائدة، بحيث قد تنخفض لتصل إلى المستوى العالمي إذا كان التثبيت ذو مصداقية، النتائج المتحصل عليها بالنسبة لتضخم الأسعار المحلية تختلف قليلاً عن تلك النتائج فيما يخص أسعار الفائدة في الدول ذات الدخل المنخفضة، الدول التي تتبنى نظام سعر الصرف الوسيط بين التثبيت الصارم والمرونة الكاملة تعرف بشكل عام أسعار

فائدة أكثر ارتفاعاً مقارنة بباقي الأنظمة، حيث أن أسعار الفائدة تسلك نفس المسار كما هو الحال بالنسبة للأسعار.²

¹Caramazza F, Aziz J, « Fixed or Flexible, Getting the exchange rate right in the 1990” ,IMF Economic Issues ,n°13.1998,P13.

² جبوري مجّد، مرجع سبق ذكره، ص212.

نظام سعر الصرف الثابت تتوفر في ظلّه ثقة أكبر من نظام سعر الصرف الوسيط، الذي بدوره يعطي ثقة أكبر في النظام مقارنة بالنظام العائم. أفضلية النظام الثابت تكون أكثر أهمية في البلدان ذات الدخل المنخفضة منه في باقي مجموع الدول التي لا تراقب تدفق رؤوس الأموال الدولية، حيث أن مراقبة رؤوس الأموال تُخفف من درجة الثقة، فضلا عن ذلك تكون تغيرات التضخم ضعيفة في النظام الثابت مما هي عليه في النظام المرن.

ولكن هل تثبيت سعر الصرف يقود إلى تسجيل معدلات تضخمية ضعيفة؟ أم أن الدول ذات التضخم الضعيف تكون أكثر جدارة للاحتفاظ بنظام سعر الصرف الثابت؟ كما هو متعارف عليه، البلد الذي يمارس سياسة نقدية غير ملائمة وغير محكمة، فإنه لا يستطيع الاحتفاظ طويلا بنظام سعر الصرف الثابت والمحافظة على الميزة الأكثر أهمية في هذا النظام والتي تتمثل في تحقيق مصداقية أكبر. ولكن ليس واضحا دائما إذا كانت متغيرات أخرى (استقلالية البنك المركزي على سبيل المثال) تحدّد بالمرّة استعداد البلد لتسجيل معدل تضخمي ضعيف وقدرة البلد على تبني نظام سعر الصرف العائم.

باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي توصل كل من **Al** و **Ghosh** ، إلى استنتاج أن بلدان ذات التضخم الضعيف لها اتجاه معلن وصريح إلى تثبيت سعر الصرف ولكن أيضا نظام سعر الصرف الثابت يقود إلى تضخم ضعيف، اتجاه السببية كان غير محدد خصوصا وأن بعض المتغيرات غير نقدية مثل عجز الميزانية بالنسبة **Devarajan** و **Boccaro** تغير الأسعار النسبية ودرجة تحرير الأسعار التي يشير إليها **Moghadam** و **Cottarelli** 1998 لها تأثير معنوي على التضخم.

ترتبط أسعار الصرف الثابتة معنويا بمردودية أفضل فيما يتعلق بالتضخم بالمقارنة مع أسعار الصرف المرنة وهناك علاقة سببية واضحة بينهما، ولكن ينبغي الإشارة إلى أن البلدان التي تغير بشكل متكرر أسعار التعادل وتحتفظ بنظام سعر صرف ثابت، لن تتمكن من الاستفادة من مكاسب تخفيض التضخم التي تقود إليها أنظمة أسعار الصرف الثابتة.

ويشير في هذا الجانب أيضا **Facto Rogoff** و **Al** 2003، إلى أن الأنظمة الثابتة ترتبط بأفضل مردودية فيما يتعلق بالتضخم وتتفوق على الأنظمة المرنة، هذه النتائج كانت تركز على التصنيف الفعلي. ولكنها لا تختلف كثيرا عن نتائج الدراسات **Rogoff** (2002) .

الفرع الثاني: الأنظمة العائمة والتضخم.

في حالة البلد الذي يسجل معدل تضخم مرتفع مقارنة بباقي العالم سيعرف بشكل طبيعي عجزاً في ميزان المدفوعات وخسائر في الاحتياطيات التي من الممكن أن لا تصمد طويلاً، ويكون على البلد تخفيض التضخم واتخاذ زيادة الصرامة في الأسعار، في حالة النظام المرن يصح اختلال توازن ميزان المدفوعات تلقائياً عن طريق تغير سعر الصرف، وتكون السلطات أكثر حرية في تحريك اقتصادها لضمان فعالية أداءها¹.

تظهر الأنظمة المرنة من الناحية النظرية أكثر موضوعاً للتضخم (أكثر تضخمية) مقارنة بالأنظمة الثابتة . كما هو متعارف عليه، تخفيض العملة في البلد يزيد ويرفع الأسعار الداخلية، في حين أن ارتفاع قيمة العملة نادراً ما يترجم بانخفاض الأسعار لأنها قليلة المرونة إلى الانخفاض بالتأكيد في النظام الثابت تخفيض العملة يكون أيضاً تضخيمياً، بينما إعادة التقدير لا يعمل على تخفيض الأسعار لكن أسعار الصرف المرنة تستجيب في اتجاهين كردة فعل لها، تدفع إلى ارتفاع الأسعار في حالة انخفاض سعر الصرف ولكن نادراً ما تنخفض الأسعار في حالة ارتفاع التقييم في سعر الصرف، بحيث أن التضخم في هذه الحالة يكون أكثر احتمالاً وحدوثاً في الأنظمة العائمة مقارنة بالأنظمة الثابتة والوسيلة.

التعويم منذ 1973، تزامن مع فترات تضخمية عالية في العالم وصولاً إلى سنوات الثمانينات، من ناحية أخرى الضغوط التضخمية في سنوات السبعينات كانت مرتبطة في أغلب الدول بارتفاع أسعار البترول وإلى ارتفاع كمية النقود . في حين إذا استبعدنا هذه العشرية، نستخلص أن المردودية الاقتصادية في هذه الدول كانت أفضل في سنوات الستينات منه في سنوات التسعينات.²

المطلب الثالث: الأثر الكلي للمتغيرات في معدل الصرف.

نستخلص مما سبق الى أن الأثر الكلي للمتغيرات في معدل الصرف على الأسعار المحلية سوف يعتمد على المحددات الأساسية والتي تتمثل في:

- مقدار الأثر الذي تحدثه التغيرات في معدل الصرف على أسعار الواردات، أي مقدار المعامل K .
- أثر التغير أسعار الواردات (الناجم عن تغير معدل الصرف) على الأسعار المحلية في الأجل القصير.
- التغير في الأسعار المحلية نتيجة تغير أسعار الواردات على معدل الأجر النقدي.
- أثر التغير في الأجور النقدية على الأسعار المحلية.

¹ جبوري مجد، مرجع سبق ذكره، ص223.

² نفس المرجع السابق، ص223.

وفي ضوء العلاقات السابقة يمكن استخلاص الآتي:

إن أي تخفيض في قيمة العملة المحلية أو زيادة في معدل الصرف العملة (حيث معدل الصرف هو قيمة العملة المحلية مقدره بوحدة من العملة الأجنبية)، يؤدي الى زيادة أسعار الواردات، والتي تؤثر بالتبعية على زيادة الأسعار المحلية، وينتج عن ذلك تغير في الأجر النقدي حيث سيحاول العمال زيادة دخلهم الحقيقي هذه التغيرات في الدخل سوف تؤدي بالتبعية لمزيد من الارتفاع في الأسعار المحلية، وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار ومعدل صرف العملة المحلية مقاسا بوحدة من العملة الأجنبية وذلك في ظل الظروف الخاصة بالدول النامية.

وتؤكد إحدى الدراسات التي تشمل عينة من مجموعة دول نامية تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، إذ توصلت نتائج الدراسة الى أن الزيادة في أسعار الواردات عقب تخفيض معين في قيمة العملة المحلية يكون له أثر ملموس على الأسعار المحلية في هذه الدول، حيث أن تخفيض قيمة العملة بنسبة 10% يؤدي زيادة بنسبة 2.1% - 7.4% في الأسعار المحلية.¹

ونظرا لأن نظام سعر الصرف هو الذي يوضح آلية تحديد معدل الصرف السائد داخل الدولة، والتي تؤثر بالتبعية على معدل التضخم من خلال التغيرات معدل الصرف، لذا فإن نظام معدل الصرف له أثر على المستوى العام للأسعار وفي هذا تشير دراسة (swagel و longani) الى أن الاختلاف في الأهمية النسبية لمصادر التضخم من منطقة جغرافية لأخرى داخل عينة الدراسة يرجع الى اختلاف نظم معدل الصرف المتبعة، حيث تزداد أهمية المكون المالي للتضخم سواء النمو النقدي أو التغيرات في معدل الصرف وذلك في الدول المتبعة لنظام معدل صرف معوم عنها في الدول المتبعة لمعدل صرف ثابت، بينما يحدد التضخم في فترات سابقة التضخم الحالي في الدول المتبعة لنظام معدل سعر صرف ثابت، في حين تنخفض أهمية مساهمة النمو النقدي في التأثير على التضخم فيها.

وعلى عكس ذلك، أشارت دراسة Campillo و miron 1996 الى أنه رغم اعتبار نظام معدل الصرف أحد محددات معدل التضخم في تحليل النموذج المستخدم، إلا أن هذا المتغير في نتائج الدراسة بإعتباره غير معنوي في التأثير على معدل التضخم.²

¹ رشا سعيد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 81-84.

² - جبوري مجد، نفس المرجع السابق، ص 84.

خلاصة الفصل:

دراسة تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم في هذا الفصل كشفت على أن هناك الكثير من البلدان من بينها معظم البلدان الصناعية، طبقت أسعار صرف مرنة، واحتاجت بعدئذ إلى أداة تثبيت محلية جديدة لتحقيق استقرار الأسعار. وابتداء من منتصف السبعينيات، وقد سعت البنوك المركزية في ظل هذا النهج إلى السيطرة على التضخم من خلال السعي إلى تحقيق أهداف وسيطة لمعدلات النمو النقدي التي يتوقع منها، أن تحقق معدل التضخم المرغوب فيه. وبالرغم من أن هذا النهج قد وفر في عدد من البلدان إطاراً من السياسات التي نجحت في تخفيض التضخم، إلا أن حالات الإخفاق المتواترة في تحقيق الأهداف النقدية، واستمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين النمو النقدي والتضخم، أدت إلى التخلي فعلياً عن السعي لتحقيق أهداف نقدية في معظم البلدان طوال حقبة الثمانينيات والتوجه نحو تبني سياسة استهداف التضخم.

وبناء على ذلك أسس العديد من الاقتصاديين أحكاماً بشأن فعالية الأنظمة الثابتة في مكافحة التضخم بالمقارنة مع الأنظمة الوسيطة والعائمة، فازدادت بموجب ذلك عملية الاتجاه نحو تبني الأنظمة الثابتة في الدول الناشئة والنامية إلى غاية التسعينيات وما شهدته من تحولات وأزمات مالية، فأدى ذلك إلى تغيير الاتجاه نحو تبني أنظمة التعويم مع اتخاذ إستراتيجية لمكافحة التضخم تتلاءم مع تبني الأنظمة العائمة. توضح النتائج المدرجة في الحقل التجريبي أن التعويم في الدول المتقدمة يقدم أفضل مردودية في تحقيق أضعف المعدلات التضخمية مقارنة بالأنظمة الوسيطة والثابتة. أما في فئة الدول الناشئة والنامية تتفوق الأنظمة الثابتة والوسيطة في تحقيق أحسن النتائج التضخمية مقارنة بالتعويم. على العموم ترجع أسباب هذه النتائج لتأثير القاعدة التنظيمية (الانضباط النقدي التي ينطوي عليها تبني نظام سعر الصرف الثابت والمصدقية التي تحدثها هذه الأنظمة التي تسمح بثبات التوقعات التضخمية، فالمردودية التضخمية يبدو أنها ترتبط بعلاقة عكسية مع المرونة في الدول النامية والناشئة.

الفصل الثالث

أنظمة سعر الصرف والتضخم في الجزائر

تمهيد:

تعتبر أنظمة سعر الصرف في الجزائر سعي البنك المركزي الدائم لحماية الدعامة الأساسية لصورة البلد من الناحية الاقتصادية والمالية أمام العالم الخارجي بالتركيز على الإجراءات والقوانين التعليمات المنبثقة من إدارة البنك المركزي الجزائري تضبط كيفية المعاملات المالية بالعملات الأجنبية وعلاقتها بالعملة المحلية، إلى جانب تفعيل شروط الحصول على العملة الصعبة وتفاذي تدهور قيمة الدينار الجزائري وتشجيع الاقتصاد المحلي في التصدير.

والجزائر من بين الدول التي اهتمت لتطبيق أنظمة سعر الصرف قصد تحسين مردود الإنتاج المحلي وتشجيع الاستثمار. كما تعتبر ظاهرة التضخم مشكلة اقتصادية عانت منها الجزائر ومازلت إلى يومنا هذا تشهد معدلات التضخم ارتفاع محسوس، ونظرا لسياسة التضخم التي شاهدها الجزائر عملت على إتباع سياسات عدة لأنظمة سعر الصرف عبر مراحل غداة الاستقلال لوجود علاقة بين سعر صرف العملة وارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم). لذا سنتطرق في الفصل الثالث إلى تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر عبر مراحلها الثلاث من سنة 1962 إلى يومنا هذا، وتطور معدلات التضخم في الجزائر خلال نفس الفترة السابقة، وأخيرا تحليل أثر أنظمة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر و معدلات التضخم وفعالية كل نظام على تحسن السياسة التضخمية.

المبحث الأول: تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر.

نحاول في هذا المبحث عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر، وذلك من خلال عرض أنماط الصرف التي اتبعت منذ الاستقلال.

المطلب الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة.

والذي يمكن أن نقسمه إلى نوعين.¹

الفرع الأول: الانتماء لمنطقة الفرنك (1962-1963).

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد واجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال واختلاف ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسير بمفردها، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.

الفرع الثاني: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973).

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة " الدينار الجزائري " في 10 أبريل 1964، معرفة بالتبادل الثابت مع الفرنك الفرنسي يعني: 1 دينار = 1 فرنك فرنسي وبقيمة ذهبية تقدر ب 180 مغ، أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتبادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا إطار نظام بروتن وودز.

ومن نتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي

العملات الرئيسية.

ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية من سنة 1973.

المطلب الثاني: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994).

بداية من سنة 1973، الجزائر تقرر جعل الدينار بدلالة سلة ل 14 عملة وذلك لإبعاد خطر الارتباط بعملة واحدة،

وهذا يتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة.

ترجيح عملات السلة هو بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية "العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع" والتوزيع

حسب العملة الصعبة للديون الخارجية " العملة كاحتياطي للقيمة" على هذا الأساس، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة

¹ مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية في الفترة 1990-2003"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص44.

مهمة في السلة " ائزان في حدود 40% "، انطلاقا من أن تواجهه المسيطر على مستوى مداخيل التصدير 95% من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي ملينة بالدولار الأمريكي في السوق العالمي وخدمات الديون.

تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكلية جانب النفقات من ميزان العملات الجاري كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على:¹

* الوردات من السلع والخدمات.

* الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.

* تسديد رأسمال.

رياضيا يمكننا تمثيل هذه العلاقة بالطريقة التالية:

إذا كان: X_1 هو العملة الوسيطة.

X_0 هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

14..... $iX = 1.2.3.....$ هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة، إن تغير قيمة الدينار بالنسبة للعملة

الوسيطة هو عبارة عن الوسيط المرجع لتغيرات العملات الأخرى التي تحتويها السلة مقارنة بالعملة الوسيطة حيث:

$$dX_{i0} = \sum z_i dX_i \quad (1.3)$$

حيث: iX_{d0} التغير (%) للدينار بالنسبة للعملة الوسيط.

Z_i الترجيح للعملة (i) في إطار نظام تحديد قيمة الدينار.

$d iX$ التغير (%) للعملة (i) بالنسبة للعملة الوسيطة 0

في زمن (t) ، الدينار له قيمة حسب العلاقة التالية:

$$X_0(t) = X_0(0) * (1 + dX_0) \quad (2.3)$$

حيث: $X_0(0)$ هو المعدل المركزي للدينار.

¹ مصار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد 5

1994-1995، ص ص 53-54.

الجدول رقم 01: طبيعة عناصر السلة المرجحة 1973-1994.

العملة	اتزان (%)
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
مارك الألماني	11.5
الليرة الإيطالية	4
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البريطانية الإسبانية	2
الفلوران الإيرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدنماركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1
الشلنق النمساوي	0.5
الكورونة السويدية	1.5

المصدر: موقع بنك الجزائر.

*تسعيرة الدينار: طريقة حساب سعر الدينار، تعتمد أساساً جدول أسعار التثبيت لباريس كما يلي:

1- يتم حساب التغيرات النسبية لـ 14 عملة للسلة المرجعية بالنسبة لعملة الاجتياز تختار بصفة تحكومية.

2- حساب المعدل المرجح للتغيرات النسبية للعملة الأجنبية المعرفة.

3- يتم خفض السعر اليومي للدينار بالنسبة لعملة الاجتياز ثم بالنسبة لكل عملات السلة.

انطلاقا من كون أثر الدولار قوي على السلة المرجعية وبالإضافة لكون:

• وردات الجزائر أساسا من الاتحاد الأوروبي.

• القروض من نفس الدول بالإضافة إلى الين.

فقدرة تحر الإيرادات وتصدير المحروقات للجزائر تكون متعلقة بسعر صرف الدولار بالنسبة لباقي العملات، وعليه عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات القدرة الشرائية لإيرادات التصدير تنخفض، ومن جهة أخرى فإن انخفاض الديون الخارجية مرتبط بقيمة الدولار مقارنة بعملات التي تمت بها ديون الخارجية.

قيمة المديونية للجزائر بالدولار انخفضت من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14 مليار دولار سنة

1984.¹ هذا ما بين أن الجزائر تخلصت بجزء من مديونيتها والتي تسبب فيها ارتفاع قيمة الدولار.

موازة مع هذا النمط من الصرف المتبع، الجزائر اختارت عدم تحويل عملتها هذا الاختيار له مبرراته وهي:

• آلية للدفاع عن تعادل الدينار لأن هيكله الاقتصاد لم تكن متنوعة.

• الطريقة المثلى للحصول على موارد من العملة الصعبة مصدرها أساسا صادرات المحروقات، حيث أن البنك المركزي يعرض إيرادات الموارد من العملة الصعبة، معتمدا على ميكانزمات يمنح من خلالها ترخيص بالاستيراد والتصدير للتجار معتمدين وهذا لمقاربة العرض مع الطلب على العملة الصعبة وكذا تثبيت سعر الدولار في المستوى المرغوب فيه.

• مراقبة الصرف ساعدت على خلق التوازن الخارجي وموازة مع تدفقات لاستدانة الخارجية.

الفرع الأول: سياسة الصرف السلبية (1973 - 1986) passive.

أهم ما يميز هذه السياسة هو أن تعادل العملة الوطنية هي ثابتة مع عدم مراعاة الكلية للأسس الاقتصادية والمالية لهذه العملة.

التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعدت على استقرار الدينار الجزائري لكن استقرار اصطناعي مبني على تسير إداري لسعر الصرف غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار، وعليه فالجزائر مولت مدة طويلة عجز الميزانية عن طريق خلق نقدي، والتي تتراكم وتنتج عنها زيادة في السيولة في الاقتصاد والتي تضاعفت لعدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها والذي أدى لاستمرار السياسة التضخمية لمدة تعادل الدينار المستقر إداريا عن طريق مراقبة الصرف، لم تعكس الأساسيات الاقتصادية الحقيقية كانت هناك زيادة

¹ مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 47.

في القيمة،¹ أيضا هذا التعادل الإداري ساعد على مساندة سياسات الاقتصادية والمالية الداخلية في أن أسعار الصرف لا يمثل القيد، وعليه من ناحية القدرة الشرائية للدينار في الخارج فهي مستقرة، وهذا بسبب مراقبة الصرف وأثر الزيادة للدولار مقارنة بعملة السلة ومن جهة أخرى القدرة الشرائية الداخلية في تراجع وعليه نتائج هذه الحالة كما يلي:

- الخسارة التنافسية للسلع المحلية بالنسبة للسلع المستوردة.
- قيود الدخول في سوق الصرف المرفقة بسياسة التقنين للاستيراد ساهموا في ميلاد سوق الصرف الموازي للعملاء الصعبة، الذي يغطي احتياجات الاستيراد ذو صيغة تضاربية للاستهلاكات غير الضرورية "الكمالية".
- نظرا لثقل الدولار في السلة المرجعية، زيادته ومقارنة بباقي عملات السلة في النصف الأول من سنة 1980، أنتج زيادة حقيقية بـ 50% للدينار الجزائري، هذا ما أدى إلى تخفيض منافسة الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: سياسة الصرف الإيجابية active (1986-1994).

حتى سنة 1986، أزمة البترولية لم تكن هناك تغيرات سواء على مستوى الوسائل أو الأهداف في سياسة الصرف، لكن مع هذا الحدث الذي تعرضت له الجزائر والذي أدى إلى انخفاض عائدات التصدير والتضييق للقيود الخارجية، لم يكن بالإمكان الإبقاء على نفس سياسة الصرف حولت الجزائر تعويض انخفاض عائد البترول بالقروض الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، وبالمقابل السلطات حاولت آنذاك اتخاذ سياسة الصرف الإيجابية.

تتميز هذه السياسة بمحاولة تعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار للتقرب من قيمته التوازنية.

تعديل سعر الصرف بدأ ب: تخفيض الزاحف " انحدار التعادل" غير معلن عنه ثم بعدها تخفيض رسمي.

❖ **التخفيض الزاحف:** هو مقياس تم اتخاذه من طرف سلطات والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن

لقيمة العملة الوطنية، سعر صرف الدينار انتقل من 4.85 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من سنة

1987 إلى 12.19 لسنة 1990، أي تخفيض بنسبة 16% مقارنة بسنة 1987.

❖ **التخفيض الأول الرسمي:** نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية، السلطات الجزائرية سارعت سنة 1991 في إطار

برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد كلي مدعم من صندوق النقد الدولي، هذا البرنامج مزود بقرارات وسياسات

متشددة لتسير الطلب والتدهور المحسوس للدينار والتي تهدف إلى إعادة توجيه الأسعار النسبية بما يتناسب

مع الانفتاح الاقتصادي، وفي سبتمبر سنة 1991 قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة

للدولار الأمريكي بنسبة 22%، وكذلك سعر الدينار انتقل من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5%.

¹ NASHASHIBI K. et autres. « Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché » .Fonds Monétaire International .Washington, 1998, P 85.

وكان يهدف هذا التقريب بين سعر الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازية فالفرق الذي كان 5 % في السنوات 1980 إنتقل إلى 2 % في 1991.

من سنة 1991 إلى سنة 1994، المعدل السنوي المتوسط لتدهور الدينار كان حوالي 4 % يحمل السعر الرسمي للدينار قيمة 24 دينار للدولار، لكن هذا الاستقرار النسبي لم يعكس القوى الحقيقية، التضخم أرتفع بالنسبة الشركاء التجاريين ويرجع ذلك إلى تطبيق البلد لسياسات مالية نسبية توسعية خلال هذه الفترة:¹

- تلاشي إضباط الميزانية والذي يفتح باب النقدية للعجز (عجز ب 8.7 % بالنسبة الإنتاج الداخلي الخام PIB سنة 1993).

- تغير (M2) كان بنسبة 23.9 % في سنة 1992 و 21.2 % في سنة 1993.

هذا ما أنتج زيادة حقيقية للدينار ب 50 % ما بين أكتوبر 1991 ونهاية سنة 1993.² الفارق بين الصرف الرسمي والصرف الموازي ارتفع ب 4 % في بداية سنة 1994.

❖ **التخفيض الثاني الرسمي:** بعد التخفيض الرسمي الأول، الذي يعطي تأثيرات الخصم للسلطات النقدية، تخفيض

ثاني ب 40.17 % بدأ في سنة 1994، هذا التخفيض يمثل أحد العوامل الرئيسية لبرنامج الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والذي هو " برنامج التعديل الهيكلي " في ماي 1994 المدرج من FMI، وكان هذا منطلق ل: التحويل للدينار والتحرر الجزئي للتجارة الخارجية ونمط الصرف.

المطلب الثالث: نمط الصرف العائم المسير من 1994 إلى يومنا هذا.

بعد تخفيض سنة 1994، نمط الصرف المتقلب موجه تم اعتماده فاشتغل أولا بخصص التثبيت وبعدها بسوق مابين البنوك للصرف.

أولا: جلسات التثبيت من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995: إنها التعلية رقم: 61-94 في 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، ويعرف البند 2 المسمى أنفا بتعليمات هو تحديد قيمة الدولار بالنسبة للعملات الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرووسة من طرف بنك الجزائر.

¹ مصدر المعطيات بنك الجزائر.

² مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص49.

عند افتتاح كل حصة، بنك الجزائر يعلن عن سعر صرف سقفية " يساوي دائما لسعر إقفال الحصة السابقة " والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المعروضة المرتبطة بسعر صرف على أساس هذا التعريف، كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراءه وبسعر الصرف المطلوب.

مثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.

في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يغلق به سيكون أدنى من بين الأسعار المعروضة. في حالة ما إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء يعيد بنك الجزائر تعديل عرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازن، هذا النظام تم إلغائه واستبداله بنظام السوق بين بنوك للصرف في سبتمبر 1995.

ثانيا: سوق الصرف ما بين البنوك منذ سنة 1996: في إطار تحرير التجارة الخارجية ونمط الصرف المعتمد منذ سنة 1994 في إطار برنامج التعديل الهيكلي، بنك الجزائر أقام عن طريق التعليم رقم: 95-08 ل 23 ديسمبر 1995 الخاصة بسوق الصرف، سوق ما بين البنوك للصرف، من خلال هذه التعليم هذه السوق المفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهم ويحتفظ بوضعيات الصرف الواجب احترامها دائما.¹

- مساهمة قصوى بـ 10% بين مبلغ وضعيتها الآجلة أو العاجلة لكل عملة صعبة أجنبية ومبلغ أموالها الخاصة.
 - مساهمة قصوى بـ 30% بين أعلى مبلغ الوضعية الآجلة أم العاجلة لكل العملات وأموالها الخاصة بنك الجزائر،
- ممكن أن يتدخل في هذا السوق عن طريق إيرادات صادرات المحروقات المتحصل عليها وعليه فهو الدور المسيطر على السوق.

سوق الصرف غير محدد مكانا، وعليه يستعمل المتدخلون الهاتف، تيلكس، والأنظمة الإلكترونية لمعالجة عمليات الصرف بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية حسب زبائنها أو حساب الخاص، فهو سوق يشتغل باستمرار بدليل العمليات يمكن أن تجري كل يوم مفتوح، وفي النهاية السوق مقسم الى قسمين: سوق ما بين البنوك للصرف للعمليات العاجلة والأخرى للعمليات الآجلة.

¹ مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

من هذا يحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعية " الفائض أو الحاجة " لهذه العملة.

في الواقع هناك بعض النقائص نذكر: غياب السوق النقدي للعمليات الصعبة والذي من دونه لا يمكن تحقيق عمليات الصرف الآجلة " الأجل هو دمج الصرف الأجل ومعدل الفائدة"، فكل العمليات التي تحتاج إلى السوق النقدي للعمليات وهذا التوظيف أو القرض لا يمكن أن تتحقق، لهذا من الأفضل التفكير في تدخل بعض المؤسسات والمنشآت كعارضة في سوق الصرف وهذا لتحضير المنافسة.

إيرادات البنوك من العملات الصعبة تأتي من عمليات الشراء في سوق الصرف أو من إيرادات حصتها من الصادرات خارج المحروقات " إجبارية امتلاك العملات انخفض إلى 50% إلا إيرادات المحروقات"، والمبالغ المحصل عليها من القروض المالية بالعملة الصعبة سواء حساب البنك أو لربائتها.

كل هذه الإيرادات تستعمل لتغطية احتياجات العملة الصعبة في المجالات التالية:

- عملية الاستيراد للسلع والخدمات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين.
- إعادة تحويل و التسبيقات على الإجراءات خارج المحروقات.
- تسديد الآجال الخاصة بالمدونية الخارجية.

بعد التوقف عن مراقبة الصرف على تجارة السلع والترتيب الجزئي للتحويل الجاري للدينار، رخص للبنوك لتقديم العملة الصعبة للمستوردين.

مرحلة ثانية في سيرورة التحويل الجاري للدينار، كانت نهاية سنة 1996 أين البنك الجزائر رفض للبنوك التجارية سلطة دفع مصاريف التعليم والصحة وهذا وفق سقف معين ومن بينها: الاستشفاء في الخارج، استعمال الدراسة في الخارج، الترشح للحج، زيارات....

تصبيقات أخرى تم إلغائها بالتعليمة رقم: 08-97 في 28 أوت 1997 والتي تخص حقوق الصرف للسفر للخارج بسقف قدره 15000 دج.¹

المطلب الرابع: سوق الصرف الموازي في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب الى ما يلي:

الفرع الأول: الرقابة على الصرف.

¹ مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص49.

يقصد بها رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

وبذلك لا نسمح لأسعار صرف العملة الوطنية أن تكون خاضعة للطلب عليها وعرضها، أي لا نسمح لأسعار الصرف أن تتحدد في السوق الحرة و بشكل عام تتبع الدول في الوقت الحاضر نوعًا أو آخر من الرقابة على الصرف حيث إنه في بعض الدول تكون الرقابة كاملة أي تشمل المبادلات الجارية والمبادلات الرأسمالية بينها وبين الدول الأخرى بينما في دول أخرى تشمل الرقابة المبادلات الرأسمالية فقط. ويتبع نظام الرقابة على الصرف غالبًا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها الدولة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

فباستخدام الرقابة على الصرف تستطيع الدولة أن تتحكم في الواردات حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف. لذلك لا بد أن يأخذ إذنًا بالاستيراد ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها كذلك بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لا بد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقًا لسعر صرف محدد من قبل الإدارة المسؤولة عن الصرف.

الرقابة على الصرف من الأمور الواجبة حفاظًا على استقرار التعاملات في سوق الأوراق المالية، وحفاظًا على العملة والوطنية واستقرار تداولها داخل الوطن، وليس هناك ما يمنع من الوجهة الشرعية من الرقابة على الصرف واستقرار المعاملات¹.

الفرع الثاني: تطور سوق الصرف الموازي.

شاع انتشارها مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانيات وكانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى ومع أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان متكفلا به غير أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب على السوق الأجنبية وتطور نظرة الهجرة إلى الغرب، جعل الطلب على الصرف يتزايد بشكل كبير بحكم

¹ سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي " فعالية سعر الصرف الموازي " دراسة قياسية لحالة الجزائر -1974-2014-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة بوبكر بلقايد، الجزائر، 2014-2015، ص120.

تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجياً بحكم تزايد الطلب وأصبح العمال المهاجرين يفضلون تحويل أموالهم إلى الوطن عن طريق السوق السوداء بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك حيث يتسلم المشتري المهاجرين هناك ليشتري بها الأشياء المفقودة في الجزائر وأمام التزايد المستمر للطلب في، السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية وأصبحت تحول إما إلى الدينار عن طريق هذه السوق أو تحويل إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

يعكس سوق العملات الموازية القيمة الحقيقية للدينار حسب ما يؤكد أكبر الاقتصاديين في الجزائر هو مدرج حالياً في 14.80 على اليورو الواحد مع وجود فجوة كبيرة تقدر بحوالي 40٪ مقارنة مع سعر الصرف الرسمي. لا يزال هذا السوق المزدهر عملة موازية مع المعاملات التي تبلغ عدة مليارات من مجموع دولار على الأقل ومع العلم بالآثار السلبية له: "هو المستفيد من المال من الواردات غير الرسمية ذات القيمة السالبة، وهي واحدة من مصادر هروب رؤوس الأموال غير مشروعة في الخارج -" كما يقول أحد الخبراء المتخصصين "ولكن كيف يمكن مكافحة هذه السوق الموازية؟". يلجأ العديد من الجزائريين إلى استخدام السوق الموازية للعملة الأجنبية لرحلاتهم إلى الخارج والبعض للحصول على الأدوية غير متاحة في السوق الوطنية أو تكاليف الدراسة في الخارج لكن هذا يمثل 20٪ فقط من السوق الموازية و تتألف 80٪ من معاملات المستوردين.

من غير الممكن القضاء على هذه السوق بالطرق العدوانية بل هو صراع خمس إلى عشر سنوات، أول إجراء تجاه تطوير السوق الموازية هو تأسيس سعر صرف مزدوج و هو سعر الصرف غير الموازي للمستوردين و معدل الصرف الموازية للمنتجين لاستيراد مدخلاتها بتكلفة أقل و التدبير الثاني هو تطوير القطاع الإنتاجي الحقيقي والصادرات غير النفطية تحسين النظم الصحية و التعليم يساهم أيضا في مسار القضاء على السوق الموازية وسيتم تحقيق ثمار هذا الجهد في عشر سنوات.¹

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر من 2001 إلى 2013.

¹ سي محمد فايزة، مرجع سبق ذكره ، ص121.

التضخم في الجزائر يتميز عن باقي اقتصاديات دول الأخرى، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى طبيعته وتطور معدلاته خلال سنوات ثلاث العشر من سنة 2000 وكيفية معالجته.

المطلب الأول: طبيعة التضخم في الجزائر وأسبابه.

سنتناول في هذا المطلب طبيعة وأسباب التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: طبيعة التضخم في الجزائر.

التضخم في الجزائر ناتج عن حالة هيكلية لفائض الطلب يرجع سببه إلى الصلابة الهيكلية في عرض السلع الزراعية، إن الفارق بين العرض والطلب بالمفهوم الحقيقي ليس مهم كونه يتأثر بخلق النقود البنكية غير المتحكم فيها. حيث يرجع السبب إلى الاختلال المالي الذي تعرفه مؤسسات الدولة. والناجم عن القيود المؤسساتية والهيكلية التي تضغط عليها إضافة إلى السياسة النقدية الغامضة التي تتأثر بها و التضخم يبدو على شكل ظاهرة سوق أين تظهر آثار الكم والسعر الراجعة إلى:¹

- اختلال التوازن بين الزيادة في عرض السلع و الخدمات المرتبطة بالشروط الهيكلية للاقتصاد الوطني.

- الزيادة في طلب السلع و الخدمات المتعلقة بعرض النقود أين الجسامة والتطور يخضعان إلى إرادة خارجية لنمو

سريع.

فالاختلال يتوقف على مستوى عرض السلع والخدمات الذي بدوره يؤثر على سير الاقتصاد الوطني إذن فالمتغيرات الأساسية التي تحدد مستوى التضخم هي عرض السلع والخدمات وكذلك عرض النقود، فالاقتراب الأول الذي يبدو منبثقا من اختيار هيكل الاقتصاد الجزائري من اقتراب الإفراط في الطلب، إن فائض الطلب لا يعود إلى عرض غير كافي فحسب كما هي حالة التحليل التقليدي لفائض الطلب المعمول به مسبقا، بل يعود كذلك لوجود إرادة سياسية مستقلة.

ومنه فعلى مستوى السلوك الهيكلية لعرض النقود وعرض السلع والخدمات الواجب البحث عن تفسير أهمية وطبيعة ظاهرة التضخم، إنها المتغيرات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار مع عدم إهمال الطلب النقدي للسلع والخدمات، لأنه سمح بفهم أكثر للفجوة المتكونة من ازدواج ظاهرة فائض الطلب وانعدام مرونة وعرض السلع والنتيجة التي يمكن أن نصل إليها هي " اختلال التوازن القاعدي هو اختلال هيكلية حقيقي بين العرض والطلب"، هذا الاختلال في التوازن يتحقق

¹ ايدير عبد الحفيظ، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لتغيرات مستوى للأسعار " السيورة التضخمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998، ص ص75-77.

ويتضح في الأسعار بحكم وجود علاقات نقدية وهذا يعني الإصدار النقدي الجديد للاقتصاد في حالة النمو الاقتصادي فإن العلاقات أو الهياكل النقدية تعتبر من مولدات التضخم.¹

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.

يمكن أن نحصر أسباب التضخم في ثلاث أسباب أساسية هي:

1- الأسباب النقدية: إن تطبيق إستراتيجية التنمية في الجزائر تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي، ومنه يمكن حصر الأسباب النقدية للتضخم في ما يلي:²

✓ نظام تمويل الاستثمارات: عرفت طريقة تمويل الاستثمارات في الجزائر منذ البدء في تطبيق المخططات التي ميزت إستراتيجية التنمية المنتهجة، حيث يلاحظ أن هناك علاقة وطيدة بين طرق التمويل من جهة و تطور النظام المصرفي من جهة أخرى.

✓ تطور الكتلة النقدية ومقابلتها: إن ارتفاع الكتلة النقدية له آثار تضخمية خاصة عندما لا يواكب هذا الارتفاع نفس النمو في مستوى الإنتاجية ومنه وضع خلق وضعية لا توازن في الاقتصاد الوطني، حيث أن الكتلة النقدية تضاعفت حوالي 70 مرة بين 70 و90 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعف في نفس الفترة بحوالي 27 مرة.

أما فيما يخص مقابلات الكتلة النقدية فنذكر منها ثلاثة أنواع:³

أ_ قروض الاقتصاد: هي تلك المستحقات الممنوحة للمؤسسات لتغطية احتياطات الخزينة أو لتمويل العمليات الاستثمارية.

ب_ مستحقات على الخزينة: تلجأ الدولة إلى القطاع المصرفي للحصول على السيولة في حالة العجز الموازين وفي حالات أخرى.

ج_ الذهب والعملية الصعبة: يمثل مقابل الرصيد النهائي لمدفوعات الدولة من الذهب والعملية الصعبة و هو المقابل الخارجي للكتلة النقدية.

✓ تطور مالية الدولة: ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها متصاعدة باستمرار وهذا أمام الإيرادات

المحدودة فتلجأ الدولة لتغطية النفقات بتدبير إيرادات جديدة، إن للإيرادات والموارد العامة آثار تضخمية

¹ لكحل عمار، التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية "دراسة حالة سونلغاز"، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص78.

² بن عربة بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص109-111.

³ نفس المرجع السابق، ص ص114-111.

تظهر في الاقتصاد الوطني وأهم مورد متجه لهذه الآثار هو الموارد الضريبية وتمثل هذه الموارد الضريبية في:¹

أ_ **الجباية البترولية:** تستعمل في العمليات التي تتم داخل الوطن بالدينار الجزائري، وبمعنى آخر خلق كتلة نقدية انطلاقاً من موارد العملة الصعبة من أجل تمويل معاملات داخلية وذلك عند استعمال الموارد لشراء السلع والخدمات من الخارج، وهي بذلك طريقة ذات طبيعة تضخمية.

ب_ **الضرائب الأخرى:** تتمثل في الضرائب المقتطعة من الدخول مباشرة وتعد من تكاليف الإنتاج على غرار الأجور، و بالنسبة للضرائب المقتطعة من غير الأجراء فتحمل على السعر للمستهلك غير النهائي (غير مباشرة)، أما بالنسبة للضرائب على النفقات فيتم تحميلها مباشرة على الأسعار، وكذلك هناك ضرائب على رؤوس الأموال وتعتبر أقل قوة تضخمية مقارنة بالضرائب السابقة.

وبصفة عامة أن الإيرادات النهائية للدولة انتقلت من حوالي 4.049 مليون دج في بداية المخطط الثلاثي سنة 1967 إلى حوالي 325.4 سنة 1992 أي تضاعفت ب 28 مرة في 25 سنة.

أما فيما يخص النفقات العامة فيقابلها الطلب على السلع والخدمات العمومية المتمثلة في الاستهلاك العام، الدخول الموزعة من طرف الدولة والنفقات العامة الأخرى الخاصة بتدعيم الأسعار وما تخلفه من آثار تضخمية مضاف إليه تسديد القروض العامة الداخلية التي ليس لها أثر في خلق قوى التضخم.²

إن الإجراءات الموضوعية سنة 1972 لإصلاح النظام المصرفي كانت المحرض الرئيسي لقوى التضخم وذلك بزيادة الكتلة النقدية. وعدم انضباط الأعوان الاقتصاديين بالتقيد بقواعد التسيير المالي، وما يمكن التوصل إليه أن التمويل بالتضخم هو الصفة السائدة على عملية تمويل مختلف مراحل التنمية في الجزائر.³

2- **الأسباب الهيكلية:** لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر وذلك على غرار الدول المختلفة دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تعتبر من منابع الضغوط التضخمية، حيث أن التضخم الناتج عن الأسباب الهيكلية له علاقة وطيدة بالتحويلات التي عرفها الاقتصاد الوطني في خضم مراحل إستراتيجية التنمية المعتمدة، لهذا نجد هذا النوع من التضخم

¹Bali hamid, Infala tionet Mal_Devel Opement En Algerie, Edition OPU, PP142-144.

²Op, cit, P145.

³بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998-1999، ص 194.

(التضخم الهيكلي) يعود أساسا إلى وجود حالات التخلف وما تحويه من مكونات اللاتوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية ثم عوامل التنمية التي تعود إلى العملية التنموية المسطرة.¹

1.2- التضخم الناتج عن وضعية التخلف: إن الحالة المزرية للاقتصاد الوطني التي تتميز بكل صفات التخلف تعتبر

من العوامل المغذية للقوى التضخمية، حيث يمكن حصر هذه العوامل في العناصر التالي:²

- ضعف الإنتاجية التي تقيس كفاءة العمل الإنتاجي.

- نسبة السكان المتزايدة و نقص المياكل القاعدية.

- اللاتوازن الجهوي.

2.2- التضخم المستورد: التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب يغذى بالدخول الموزعة بعد عملية

التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف يحمل في سعر السلع المستعملة المستوردة في الإنتاج المحلي أي أن

الضغوطات التضخمية المستوردة عن طريق التجارة الخارجية تظهر في السوق المحلي عن طريق وجود فائض في ميزان

المدفوعات أو عجز فيه. فإذا كان فائض في ميزان المدفوعات فالضغط التضخمي ينتقل عن طريق ارتفاع الموارد الخارجية،

وأما إذا كان عجزا فيؤثر في الأسعار بعد إضافة تكاليف الاستيراد إليها. رغم تعدد الاختلال الهيكلية في الجزائر وما

تسببه من قوى تضخمية متزايدة نجد كذلك الاختلال الموجود بين معدلات نمو القطاعات السلعية، ومعدلات

القطاعات الخدمية ويسمى هذا النوع من التضخم بالتضخم القطاعي.

3.2- تضخم التنمية: خلال عملية التحول الاقتصادي من وضعية التخلف إلى وضعية محاولة النهوض بالاقتصاد

الوطني والخروج به من تلك الحالة التي لا يجسد عليها عن طريق انتهاج سياسة تنموية تعتمد على الصناعة المصنعة،

حيث ظهرت بعض المشاكل والأخطاء التي يمكن أن تظهر بالاقتصاد يحاول الخروج من حلقة التخلف منه.³

1- مستوى معدلات الاستثمارات المرتفعة. 2- التكاليف المبالغ فيها.

3- طاقة الوحدات الصناعية المبالغ فيها. 4- التكنولوجيا العالية.

3- الأسباب المؤسسية: إن الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في تسيير دواليب الحياة الاقتصادية في الجزائر، وهذا

سواء عن طريق التدخل المباشر أو الغير مباشر، عبر مختلف المخططات المنتهجة منذ سنة 1967 جعلت وجود التضخم

المؤسسي له ميزة خاصة في منابع التضخم في الاقتصاد الوطني، حيث أنه يعبر عن هياكل وتسيير المؤسسات العامة في

¹ بن عربة بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-127.

² Bali hamid, Op-cit, PP 149-153.

³ Opi, cit, PP 164-171.

إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة. بالإضافة إلى التصرفات المالية للمستهلكين والمنتجين مع منع تدخل السلطات العمومية في النشاطات الاقتصادية والنقدية.

ويمكن أن يؤخذ التضخم المؤسساتي إما مظهر تضخم الطلب أو مظهر تضخم التكاليف وهذا يرجع إلى السبب المنشئ له، وهو ما يصعب من عملية تحديد دور العوامل المؤسساتية بدقة في خلق الضغوط التضخمية مع تحديد فعالية السياسة الاقتصادية للدولة، وظاهرة التضخم في الجزائر لها طابع خاص وذلك للدور الذي تلعبه الدولة في تسيير وتوجيه الاقتصاد وهو ما نتج عنه اختلال في دواليب الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التنظيم الداخلي ونذكر فيما يلي:¹

1- تضخم الندرة: إن الطلب المتزايد على السلع والخدمات أدى إلى وجود اختلال كبير في التوازن بين الكمية المطلوبة والمعروضة من تلك السلع والخدمات، والنتيجة هي ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ومنه تظهر الآثار التضخمية في تسببها في ظهور السوق الموازية التي تتسم أسعارها بالارتفاع الفاحش وذلك عن طريق المضاربة.

2- التضخم الانتقالي: يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإصلاحات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ سنة 1989 والاتجاه نحو اقتصاد السوق بعد أن تأكد وفشل تطبيق الاقتصاد المخطط كمنهج للخروج من حالة التخلف الموروث من الاستعمار، هذه الإجراءات كان لها تأثير على ارتفاع الأسعار، وهذه الأخيرة كانت من نتائج إعادة النظر في تحديد قيمة سعر الصرف أين عرف الدينار انزلاقا سنة 1990 وهذا ما خلق آثار هامة على ارتفاع تكاليف الاستيراد وهناك بعض المؤسسات التي عرفت عجزا كبيرا نتيجة لخسارة الصرف la perte de change.²

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر من 2001 إلى 2013.

يوضح الجدول التالي تطور معدل التضخم في الجزائر من 2001 إلى غاية 2013.

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم " 2001 - 2013 "

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم %	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	4.75

Source : Indices des Prix à la Consommation, annuel, 1980-2012, CNUCED, UNCATADstat

¹ بن عربية بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

² نفس المرجع السابق، ص ص 145-147.

من خلال معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي:¹

- سجل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ 3%، ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي M₂ بنسبة 22.3% جراء نمو احتياطات الصرف والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض معدل التضخم إلى 2.2% نتيجة انخفاض معدل نمو M₂ إلى 17.30% سنة 2002.
- شهدت سنة 2003 ارتفاع معدل التضخم، بحيث بلغ 4.26%، ويمكن ارجاع جزء منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% المسجلة سنة 2002 كما هو ملاحظ تجاوز هذا المعدل الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003.
- تجاوز معدل التضخم 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004، ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.38%، فقد انخفض معدل السيولة المصرفية بمعدل 39%، كما شهدت سنة 2002 أدنى مستوى من التضخم قدر بـ 1.41% ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 4.3%، مقارنة بسنة 2002، على الرغم من الارتفاع الجوهري في النفقات الجارية سنة 2006.
- عاود التضخم الارتفاع سنة 2008 فسجل معدل 4.86% بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا الارتفاع إلى ثلاث عناصر أساسية هي: " ارتفاع الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاجية، ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 24.17% مقارنة بـ 18.60% سجلت سنة 2006، كما أن فائض السيولة المصرفية ارتفع معدل نموه إلى 74.48%، وهنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل سنة 2008 كما ضمن الحدود المستهدفة للسياسة النقدية.
- إن معدل التضخم المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 5.73% يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة، علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، ويلاحظ أن معظم معدلات التضخم لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير بنك الجزائر الرسمية.

¹ ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62، جامعة تبسة، الجزائر، 2003، ص 204.

- بالنسبة إلى سنة 2011 قدر المعدل المستهدف بـ 4 %، بينما كان المعدل المحقق 4.52%، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة.
 - سجل التضخم سنة 2012 ارتفاع محسوس حيث بلغ 8.89 %، مقابل 4.52 % لسنة 2011، ويرجع المحللون سبب ذلك إلى زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور، بسبب إنتهاج الدولة سياسة توسعية.
 - نلاحظ تراجع التضخم سنة 2013 حيث وصل إلى 4.75 % مقارنة بسنة 2012 الذي قدر بـ 8.98 %، بالرغم من ارتفاع متواصل في أسعار الخضر والفواكه.
- وحسب بنك الجزائر خلال السنوات الثلاث عشر من سنة 2001 إلى سنة 2013، كانت بسبب ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة، والتوسع الكبير في الكتلة النقدية، وارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة.

المطلب الثالث: إجراءات معالجة التضخم في الجزائر.

عملت الجزائر على معالجة التضخم وذلك من خلال:

- **السياسة النقدية منذ سنة 2001:** فقد فوض القانون 90-10 ومن بعد الأمر 03-11 المتعلقان النقد والقرض بنك الجزائر الإشراف على السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها، ومنح السلطة الكاملة لمجلس النقد والقرض لاتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بالتحكم في العرض النقدي والرقابة عليه، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة على استقرار الأسعار والنمو السريع في الاقتصاد الوطني، فمنذ سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، وفائض مهم في ميزان المدفوعات، وخاصة الحساب الجاري والحساب التجاري، نسبة تدرجية وإيجابية للنمو الاقتصادي ونسبة عالية للبطالة¹ كما أن شروع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقارير السنوية حول الوضعية الاقتصادية والنقدية سمح بتقدير أهداف السياسة النقدية بوضوح والمتمثلة في ما يلي:²
- 1- الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدرجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك ومراقبة وتيرة التضخم.

¹ رايس فضيل ، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² بلعزوز بن علي و عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، جامعة شلف، الجزائر، ص33.

2- توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني في مجال النقد والقرض والصرف كما جاء في المادة رقم 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والحفاظ عليها بإنهاء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

3- القيام بتحديد معدل تضخم مستهدف للسياسة النقدية يتراوح ما بين 3 إلى 4 % كما هو الحال في بلدان العالم، بدلا من تحديد معدل ثابت.

بالإضافة إلى الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والفرضية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة.

● **السياسة المالية:** إن السياسة المالية في الجزائر لمواجهة التضخم تتمثل فيما يلي:

- سياسة الرقابة الضريبية تعتبر من الوسائل المهمة لمواجهة التضخم و للتقليل من حدته، حيث تقوم الدولة برفع معدل الضريبة أو بخلق ضرائب جديدة.

- أما من ناحية سياسة تقليص سياسة الإنفاق العام والمداخل الموجهة لبعض الفئات الاجتماعية فلها تأثير بطريقة غير مباشرة على الطلب، والطلب في الجزائر غير محدد بطريقة جيدة كما سعت السلطات بالتحكم في التضخم المستورد وبرشيد هيكل الواردات و فرض الرقابة على السلع المستوردة مع محاربة السوق الموازية.¹

¹ لكحل عمار ، مرجع سبق ذكره، ص86.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأنظمة سعر الصرف وأثرها على تطور معدلات التضخم في الجزائر من 1962 إلى 2013.

قامت الجزائر بإتباع عدة أنظمة سعر صرف بعد الاستقلال منها نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الموعوم، وستتطرق في هذا المبحث لدراسة تحليلية إلى أثر هذه الأنظمة على التضخم وأي النظامين نجح في الجزائر. **المطلب الأول: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1962 إلى 1994 في ظل نظام سعر الصرف الثابت.**

بعد الاستقلال مباشرة أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل، ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء إلى مراقبة الصرف في سنة 1963 على كل العمليات مع مختلف دول العالم، فتمت مراقبة عمليات الاستيراد والتصدير وكذا إنشاء الديوان الدينار في أبريل 1964، وهذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية بتبادل مع NF (محل الفرنك الجديد)، DA (محل الدينار الجزائري). ونظرا لعدة اعتبارات خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي وتم تثبيت $NF1 = DA1$ وتم الصرف إلى سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالوردات أثناء تعويم الصرف وقد تزامن هذا الإجراء أساسا مع ظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني فترة 1970-1973.

في فترة بعد الاستقلال أبقى التضخم اصطناعيا في مستوى مقبول مما يسمح باستقرار القدرة الشرائية للمجتمع خلال ثلاث مستويات:¹

أ- أسعار السلع المستوردة: حددت بهدف حماية الإنتاج الوطني، فإذا كان سعر شراء سلعة مستوردة أقل من سعر المنتج المحلي وجب عليه أن يدفع الفرق بين السعيرين ويعوض للخزينة، وبالتالي التضخم المستورد في ظل سعر الصرف الثابت أمر محتوم ولكن بضرر أقل لسلع الإستهلاك المستوردة.

ب- أسعار السلع الصناعية والخدمات المحلية: لقد خضعت أسعار السلع الصناعية الى نظامين:

- الأول نشأ سنة 1966: تحدد الأسعار عند الإنتاج بقرار من وزارة التجارة.
- الثاني نشأ سنة 1968: العمل على كبح الأسعار الصناعية عند الإنتاج والخدمات في مستوياتهم إبتداء من 1 جانفي 1968.

¹ مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة، 1974-2003، مذكرة لإستكمال شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 64..

ج- الأسعار الفلاحية: نشر الأسعار عند الإنتاج وعند التوزيع للخضر والفواكه كل 15 يوما من طرف لجنة الولاية.¹ وبعد أن أدى النظام المتبع لتسيير الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال إلى ظهور سوق صرف موازي بعد سنة 1974 نتيجة زيادة الطلب المتزايد على العملة الصعبة، انتقلت الجزائر في فترة 1986-1994 بإتباع نظام سعر الصرف الثابت لسلة عملات، وقد زادت معها الوضعية التضخمية بسبب عدة عوامل وهي ثلاثة:

- تحديد الأسعار: سيرورة تحرير الأسعار منذ 1989 كانت سريعة خاصة سنة 1993، فحصة الأسعار المحررة عند مؤشر الإستهلاك بلغت 77% مقابل 10% في سنة 1988.
 - تعديل سعر الصرف.
 - تلاشي الانضباط النقدي من سنة 1992 إلى 1993.
- ويوضح الجدول التالي تطور معدلات التضخم من 1986-1993.

الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم من 1986-1993.

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
التضخم %	12.37	7.44	5.91	9.30	16.65	25.88	31.66	20.54

Source : Indices des prix à la consommation, Opi_cit.

- نلاحظ من خلال أرقام الجدول أنها تتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في التضخم، حيث شهدت سنة 1986 ارتفاع قدر ب 12.37 % بسبب الأزمة البترولية ثم عاود الانخفاض ما بين سنة 1987-1989² بسبب البرامج المسطرة لمكافحة التضخم ومكافحة نقص المواد الاستهلاكية التي سادت البلاد ليعود معدل التضخم للارتفاع سنة 1990 بنسبة 16.65 % ليرتفع الى 25.88 % سنة 1991 ثم إلى 31.66 % سنة 1992، ثم عرف انخفاضاً سنة 1993 قدر ب 20.54 % لكنه كان مؤقتاً وكان سبب هذا الارتفاع زيادة أسعار الواردات وضغوط الطلب القوي على قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري وطفرة الإيرادات النفطية.³

¹ مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي " حالة الجزائر من 1990-2006"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 279.

³ بوهنة كلثوم وبن عزة مجّد، مداخلة بعنوان انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة، ص 11.

حيث قامت الجزائر في ظل هذا النظام بتأثير على التضخم من خلال تعديل سعر الصرف نتيجة لحالة اللاتوازن الخارجي والارتفاع الأقصى للأسعار الذي انعكس سلبا على الصادرات وإيجابيا على الواردات، إن تعديل سعر الصرف كان مسجلا في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي.

وعليه بدأ التعديل سنة 1986 بإنحدار التعادل ثم التخفيض رسمي قوي قدر بـ 22% بالنسبة للدولار الأمريكي سنة 1991، والهدف كان إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية وكان نتيجة ذلك زيادة معدلات التضخم وتكلفة كل من الواردات وخدمة الديون الخارجية أين ظهر عجز في الميزانية.¹

وانطلاقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم نعلم أن التدهور أو التخفيض يتحول على الأسعار بزيادة المنتج المستورد (التضخم المستورد)، وفي هذه الفترة تميزت معدلات التضخم بالارتفاع بسبب جهود إعادة توجيه الأسعار المتعلقة بتحرير الأسعار وتعديل سعر الصرف.

وفي الأخير يمكن القول أن فترة الثبات سنة 1973 استمرت فيها السياسة التضخمية لمدة نتيجة زيادة في سيولة الاقتصاد، لأن الجزائر كانت تمول عجز الميزانية عن طريق خلق نقدي "نظام سعر صرف ثابت بالنسبة لسلة عملات ساعد على استقرار الدينار الجزائري استقرارا اصطناعيا، لأن التسيير الإداري لسعر الصرف كان غير مرتبط بالحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار"، كذلك كان ارتفاع معدلات التضخم راجع لتطبيق سياسة مالية توسعية.

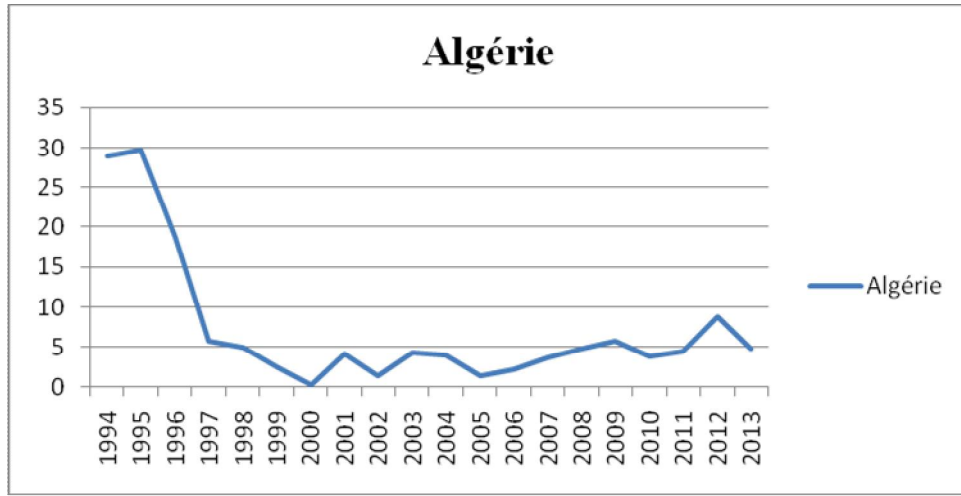
لم ينجح هذا النظام في الجزائر بسبب الأزمة البترولية سنة 1986، التي أدت إلى انخفاض عائد التصدير وتضييق القيود الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، مما دفع الجزائر للتحويل إلى نظام سعر الصرف المعموم.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لتطور معدلات التضخم من 1994 - 2013 في ظل نظام سعر الصرف المعموم.

يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، حيث يؤدي إلى تدهور قيمة العملة مما ينتج عنه اضعاف ثقة الأفراد بالعملة وانحياز سعر صرف العملة المحلية، ويؤدي كذلك التحسن في سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد ونحن بصدد دراسة تحليل تغيرات معدلات التضخم في الجزائر وتطور أسعار الصرف ما بين 1994-2013، حيث يوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم من سنة 1994 إلى 2013:

¹ مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 65..

الشكل رقم 06: تطور معدلات التضخم من 1994 إلى 2013.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على Indices des prix, Opt cit, 1980-2013.

- نلاحظ من خلال الشكل أن معدلات التضخم ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة 1994-1996 وهذا عائد إلى عدة أسباب أهمها تحرير الأسعار (قانون تحرير الأسعار سنة 1989)، مما أدى إلى زيادة كبيرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى إصدار النقدي من أجل تغطية العجز في الموازنة العامة وتخفيض سعر صرف الدينار حيث خفض بقيمة 40.7%، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول التي أثرت على القدرة الشرائية.
- كما نلاحظ انخفاض معدلات التضخم بعد سنة 1996 من 18.67% إلى 0.33% سنة 2000، ولكن بقيت معدلات التضخم تتذبذب وتسجل مستويات مقبولة تزامنت مع استقرار أسعار الصرف ونمو الاحتياطات الرسمية الذي وجد توافق بينهما، حيث رفع الدعم تدريجيا في هذه الفترة على المواد الاستهلاكية الأساسية مثل الحليب و الدقيق.¹
- كما نلاحظ أيضا من خلال معطيات الشكل تغير معدل التضخم من 2001 إلى 2013 وتميزت هذه الفترة بعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد، وقد ارتفعت معدلات التضخم إلى غاية 4.22% سنة 2001 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، حيث أصبحت الدولة تساهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998-1999، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دينار وهذا ما مثل سندا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ومن جهة أخرى فإن السياسة النقدية وضعت حدود لنمو الكتلة النقدية، كما أن معدل التضخم انخفض سنة 2002 بنسبة 1.41%

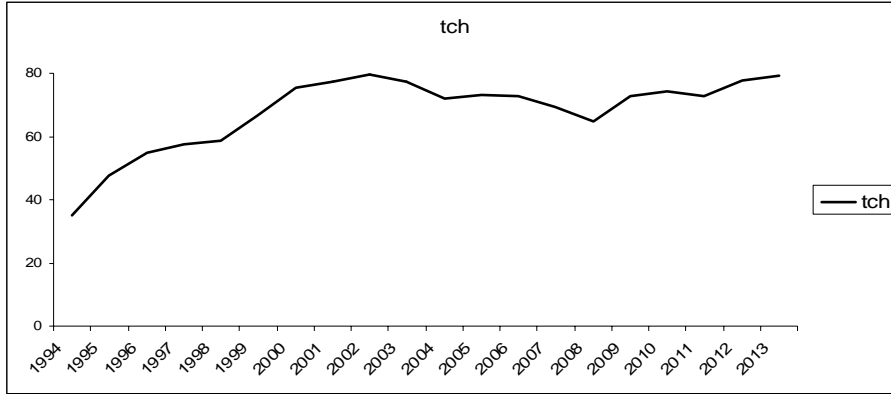
¹ من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مواقع www.finance.algerie, www.ons.dz www.bank.of

بسبب تغير في عرض الكتلة النقدية وسعر الصرف الفعلي في ظل نظام سعر الصرف المعموم وتحركات أسعار النفط العالمية.

وقد اعتمدت الجزائر تخفيض أثر التعريفات الجمركية سنة 2002 من نظام ذي أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%) وهو ما أثر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار والاستهلاك وفي هذا الصدد عرفت مكافحة التضخم في الجزائر من 29.04% سنة 1994 إلى 2.31% سنة 2006. رغم استكمال تحرير الأسعار ومواصلة التخلص من المديونية، ثم عاودت وتيرة الارتفاع سنة 2007 بنسبة 3.67%، وقد شهد التضخم عدة انحرافات وذلك نتيجة لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققتها الجزائر سنة 2009 وقد عاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة 8.89% بسبب زيادة المشاريع الاستثمارية وكتلة الأجور.

كل هذه التغيرات في معدلات التضخم كانت في ظل نظام سعر صرف المعموم الموجه، حيث أصبح من جانفي 1996 نظاما حقيقيا مابين البنوك، فقد أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، حيث شهد سعر صرف الدينار الجزائري تقلبات عدة خلال الفترة 1994-2013 خاصة عند بداية تطبيق النظام المعموم. والشكل التالي يبين تطور سعر الصرف الجزائري¹:

الشكل رقم 07: تطور سعر الصرف الجزائري خلال الفترة 1994-2013.



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

- يوضح المنحنى أعلاه انخفاض قيمة الدينار بما يقارب 35.95% ما بين سنتي 1994-1995 يليه انخفاض ثاني بنسبة 14.86% سنة 1996، إضافة إلى انخفاضات متتالية سنوية 1998-1999 وسجلت سنة 2009 انخفاض بنسبة 12.49%، حيث انتقلت قيمة الدينار من 64.5828 دينار لكل دولار سنة 2008 إلى

¹ من إعداد الطالبتين بالأعتماد على مقالة لدكتور طارق قندور من موقع www.ccomptes.org.dz.

74.3859 دينار لكل دولار سنة 2009، رغم إثبات الخبراء أن سعر صرف الدينار الجزائري يخسر 30% من قيمته.

- وقد عانت الجزائر تقلبات أسعار الصرف نتيجة تفاقم العجز للحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى 580 مليار دولار سنة 2011، كل هذا في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من مجمل الصادرات، وكذلك احتياطي العملة الأجنبية موزع ما بين الأورو بنسبة 55% والدولار بنسبة 45%.

ونستنتج في الأخير من خلال تحليل تطور معدلات التضخم وسعر الصرف الدينار الجزائري من سنة 1994 إلى 2013 في ظل اتباع الجزائر نظام التعويم المدار من خلال سوق الصرف ما بين البنوك، إضافة إلى مراجعة وتعديل قيمة الدينار للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتحفيز قطاع التجارة الخارجية، وقد عرف فيه معدلات التضخم تحسنا ملحوظا من خلال استقرار أسعار الصرف الدينار نتيجة اعتماد هذا النظام الذي يعتمد على تحرير التجارة الخارجية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ما أثبت حقا نجاح هذا النظام وفعاليتة المعتمدة في إستهداف التضخم من أجل تحقيق تنافسية أكبر.¹

¹ مداخلة بعنوان، نمذجة سلوك سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، يوم 24-25 أبريل 2015، ص6.

خلاصة الفصل:

تلعب أنظمة سعر الصرف دورا مهما في وضعية معدلات التضخم وتأثير على مختلف محدداته، لذا فإن الإختيار غير الملائم لنظام سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى انعكاسات غير مرغوب فيها على معدلات التضخم وهذا عن طريق التأثير على عدة عوامل تمس المستوى العام للأسعار، مثل القدرة الشرائية، ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والتأثير على سلع المستوردة وهذا ما حدث للجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال أين ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير خصوصا عند حدوث الأزمة البترولية سنة 1986.

عملت الجزائر إلى إعادة النظر من خلال مراحل سياسة سعر الصرف لاختيار نظام سعر الصرف الملائم والأمثل الذي يحسن من معدلات التضخم مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الهيكلية للاقتصاد الجزائري. وقد أثبت نظام المنتهج خلال فترة 1994 إلى يومنا " نظام سعر الصرف التعويم المدار " فعاليته من خلال انخفاض معدلات التضخم وتسجيل نسب مقبولة له في الاقتصاد الوطني.

خاتمة

تعد مسألة الاختيار بين أنظمة سعر الصرف الأفضل تأثيرا على الأداء الاقتصادي لبلد ما من بين القضايا المعاصرة التي شغلت العديد من المفكرين الاقتصاديين في الوقت الراهن، كما تعتبر عملية تحديد مدى تأثير نظام سعر صرف على الأسلوب الذي بموجبه تؤثر السياسة النقدية والمالية في التضخم. وظاهرة التضخم الاختلال الاقتصادي الحاصل بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعدم التحكم فيه يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي نهاية الأمر التضخم هو تحصيل حاصل فالتأثير على أي مؤشر قد يسبب نشوء التضخم. لذا حاولنا من خلال دراستنا إبراز تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم في الجزائر في ظل التحولات التي طرأت سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي من خلال التطور التاريخي لهذه الأنظمة في الجزائر غداة الاستقلال فقد عانت الجزائر من سياسات تضخمية لمدة طويلة، فطبقت السلطات الجزائرية أنظمة سعر الصرف منها الثابت والمعوم وأدى ذلك الى تخفيض معدلات التضخم بشكل ملحوظ.

نتائج دراسة الفرضيات:

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

- 1- فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على التضخم المتغير الوحيد الذي يحدد نظام سعر الصرف في اي بلد. تثبت نتائج بحثنا على عدم صحة الفرضية فهناك عدة متغيرات تؤثر في تحديد نظام سعر الصرف من بينها عوامل مالية والنقدية (تحركات رؤوس الأموال، حجم الاحتياطات الدولية، حجم الاقتصادي للدولة). إضافة الى عوامل التجارة الخارجية (درجة الانفتاح على العالم الخارجي، درجة التركيز السلعي للتجارة الخارجية)، العوامل السياسية والنتائج المحلي الحقيقي.
- 2- أما الفرضية الثانية التي تشير الى أن العلاقة التي تربط أنظمة أسعار الصرف بالتضخم علاقة تأثير وتأثر، فقد تحقق ذلك من خلال تأثير نظام المرن وأثر انتقال تغير أسعار الصرف الى مستوى الأسعار، ونتائج التي يمكن أن يحدثها هذا الأثر في زعزعة الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول الى معدلات تضخم مرتفعة، فقد تبين أنه يمثل عنصرا هاما في اختيار نظام سعر صرف في الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة على حد سواء.
- 3- فيما يخص الفرضية الثالثة التي تنص على تطورات نظام صرف الدينار الجزائري في مسيرة النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي وعلى رأسها تحقيق استقرار في معدلات التضخم، لا يمكن اثبات هذه الفرضية بشكل كامل بحكم أن السلطة النقدية الجزائرية تبنت نظام الربط الى الفرنك الفرنسي مباشرة بعد الاستقلال الى غاية سنة 1973 بعدها نظام الربط سلة عملات تزامنا مع سقوط

نظام بريتون وودز وإقرار نظام الصرف المرن، بعدها شهد الدينار الجزائري عدة اصلاحات سنة 1986 تماشيا مع توجهات الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ثم تلتها أخيرا تبني نظام سعر الصرف المعموم.

نتائج البحث:

تتمثل أهم استنتاجات الدراسة في الآتي:

- 1- ارتفاع معدلات التضخم تشجع الدول على تطبيق أنظمة أسعار صرف ثابتة، ومع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف فتصبح أعباء التثبيت المغلاة في قيمة العملة المحلية وهذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول مما يؤدي الى إعاقة النمو الاقتصادي.
- 2- ضرورة الاتجاه نحو تطبيق نظام سعر الصرف المعموم لاستهداف التضخم رغم أن أسعار الصرف الثابتة في الدول المتحولة لاقتصاد السوق تمتص النتائج السلبية التي تنجم عن تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول الى اقتصاد السوق.
- 3- خلال فترة 1962-1973 تبنت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت، ثم تحولت الى نظام سعر الصرف المرن مقابل احدى العملات القوية (الدولار الأمريكي)، وهذا نتيجة للتغيرات التي حصلت سواء في طبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي السائد آنذاك.
- 4- استخدمت الجزائر سياسة الرفع من قيمة العملة في الفترة ما بين 1962 الى 1973 تماشيا والخطط المنتهجة لتدنية التكاليف، كما بدأت تطبيق سياسة تخفيض العملة الصريح بداية من سنة 1994 حسب الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لعلاج الوضع الاقتصادي الصعب الذي عرفته البلاد.
- 5- استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل تبنيتها خطوات تدريجية لتعديل نظام صرف الدينار الجزائري أن تقربه من قيمته الحقيقية مع المساهمة في تقليص آثار التضخم، بالإضافة الى مساهمته لتوجهات النظام النقدي الدولي الذي يدعو الى التعويم.

التوصيات والاقتراحات:

- 1- العمل على تنوع الانتاج الوطني وتشجيع الصادرات الوطنية الى الخارج للتأثير على سعر صرف العملة المحلية لنجاح نظام سعر الصرف المطبق في الجزائر.
- 2- يعد بنك الجزائر باختيار نظام الصرف الملائم عليه القيام بإجراء المتابعات الدورية والنظرة التحليلية والشمولية لنظام سعر الصرف التي ينبغي أن تشمل أساسيات الاقتصاد الكلي لاسيما التوازنات الداخلية والخارجية، مما

يسمح بمعرفة مدى توافق نظام الصرف مع أساسيات الاقتصاد وما اذا كان يمثل الأرضية الملائمة لتحقيق الاستقرار في معدلات التضخم وزيادة النمو الاقتصادي.

3- ضرورة تشجيع كل انواع الاستثمار الاجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة، للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية لتقليل من التكاليف الإنتاجية، وفي نفس الوقت تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية و المتوسطة على الاستثمار في الميادين التي تحقق فوائض القيمة الاكثر ارتفاعا واتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة.

آفاق البحث:

- يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات لذا نقترح دراسة الاشكاليات التالية في البحوث المقبلة:
- الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحسين معدلات التضخم في ظل العولمة الاقتصادية.
- تأثير تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.
- آثار تقلبات بين الاورو والدينار الجزائري على الواردات والتضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

أ - الكتب:

1. أمين رشيد كونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة ببغداد، ط1، العراق، 1980.
2. بلعوز علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، الجزائر، 2006.
3. تقي عرفان الحسني، التمويل الدولي، دار المجلدلاوي للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2002.
4. جويدات جمال، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقان التطبيقية، الأردن، 2002.
5. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي " دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص62.
6. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980.
7. شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1969.
8. شوتر منهل والعمار رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء لطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1996.
9. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007.
11. عبد الحسين جليل وعبد الحسن غالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصنعا، ط1، الأردن، 2011.
12. عبد المجيد قدي، المدخل الى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.
13. عفيف حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظيم، دار حامد للنشر، 1990.
14. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار جامد للنشر، ط2، عمان، الاردن، 1999.
15. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

16. قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
17. كامل البكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1988.
18. مازن عبد السلام أدهم، الاقتصادية نظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، 2008.
19. ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية " العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد، ط1، الأردن، 2004.
20. مجدي محمود شهاب و سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.
21. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
22. محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر، ط1، 2006.
23. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع للطباعة للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
24. محمد يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك وأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
25. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
26. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب لطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
27. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1988.
28. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصنعاء، عمان، الأردن، 2003.

29. ناظم مُجَّد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران، ط1، عمان، الأردن، 1999.

30. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة نشر.

31. وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي " قضايا نقدية ومالية "، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

ب - المذكرات:

1 - الدكتوراة:

1. بربري مُجَّد أمين، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودورة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2010-2014.
2. بوثلجة عبد الناصر، دور المعلومات في تحديد سعر الصرف، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2000.
3. جبوري مُجَّد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي " دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
4. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر من 1990-2006"، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

2 - الماجستير:

1. ابن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية، حالة الجزائر في الفترة 1967 - 1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، بدون سنة.
2. ايدير حفيظ، النموذج وتحليل القياس الاقتصادي لمتغيرات مستولى العام للأسعار " السيرورة التضخمية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998.
3. بركان زهية، التضخم وبرامج التصحيح في البلاد النامية بين النظرية وتطبيق، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998-1999.

4. برياطي حسين، أنظمة الصرف ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2008.
5. بليمان سعاد، إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد الناشئ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
6. جعفري عمار، إشكالية اختبار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية " دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.
7. رشا سعيد عبد العزيز، معدلات الصرف والتضخم في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مصر، بدون سنة نشر.
8. سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي " فعالية سعر الصرف الموازي " دراسة قياسية لحالة الجزائر -1974-2014-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة بوبكر بلقايد، الجزائر، 2014-2015.
9. الشبول نابف، التضخم في الاقتصاد الأردني " دراسة تحليلية أسبابه، علاجه، وقياسه "، كلية التجارة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، الأردن، 1981.
10. عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان التجاري " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
11. مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة لإستكمال شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
12. منصور محمد الشريف، التجارة الخارجية الجزائرية " دراسة تحليلية لتطور هيكل مبادلاتها 1971-1996 "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.

13. مولاي بوعلام، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1990-2003، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

3- الليسانس:

1- بلعمري قاسم وآخرون، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في

العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة المدية، الجزائر، 2008/2007.

2- كمال قلال، التضخم النقدي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، قسم

علوم التسير، جامعة المدية، الجزائر، 2006-2007.

3- لكحل عمار، التضخم المالي والأساليب المحاسبية لمعالجة أثره على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة

ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2005.

ج - مجالات ومقالات وبحوث:

1. ألفريد كوفياس و أندرو ورتز، تجربة المكسيك، مع نظام سعر الصرف المرن، ندوة نظم وسياسات سعر

الصرف، 16-17 ديسمبر، 2002، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة.

2. بدون كاتب، مداخلة بعنوان نمذجة سلوك سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار في الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية، يوم 25 أبريل 2015.

3. بلعزوز بن علي و عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-

2006، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، جامعة شلف، الجزائر، 2008.

4. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23،

نوفمبر 2003.

5. بوهنة كلثوم وبن عزة مُجّد، مداخلة بعنوان انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري،

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر، ص11.

6. جعفري فرانكل، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 2009.

7. رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، بحوث

اقتصادية عربية، العددان 61-62، جامعة تبسة، 2013.

8. زغلول فتيحة، تقييم مقاييس التضخم في مصر " بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة " ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، بكلية العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، الجزائر، 1992.
9. مايكل بودري، المنظور التاريخي لاختبار نظام سعر الصرف، ندوة نظم وسياسات سعر الصرف في 16-17 ديسمبر 2002، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة. ثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية، المنتدى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة الأغواط، أفريل 2008.
10. مصار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر التخفيض أو سعر الصرف المتعدد ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، عدد 5 ، 1994-1995.

2 / المراجع باللغة الأجنبية:

1. Darivisment P-petit J.P « echanger et finance international les engeux » , paris, 1996.
2. Dernburg T, « global macro economies » ,Harper & Row Pubilisher, Now York, 1989.
3. Faugere J-P et Voisin C, « le Système Financiere et Monétaire international » , edition, mathan ,1994.
4. François leronx , Marché de change internationaux des capitaux, édition , Paris , 1987.
5. Hamid Bali , IMF Lation et MAL-DEVELOPEMENT-14EN ALGERIE, Edition ,OPQ,1993.
6. Patricks Artus, economie des taux de change, economica, Paris , 1997.
7. Peyrard josette, « risque de change » , liberairie vuibert, paris , 1986.
8. Caramazza F , Aziz J , “Fixed or Fexible, Getting the exchangr rate right in the 1990 “ , IMF Economic Issures, n°13.1998.
9. Nashashibi K, et autres, « Algérie : Stabilisation et transition à l'économie de marché » Fonds Monétaire International, Washington, 1998.
10. Indices des Prix à la Consommation, annuel,1980-2012,CNUCED,UNCATADstat

3 / مواقع الانترنت:

1. www.bank.of

2. www.finance.algerie
3. www.ons.dz
4. /www.ccomptes.org.dz